

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١١)

في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية

ابو خلدون ساطع الحصري

في اللغـة والأدب
وعلاقتهما بالقومية

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١١)

في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية

ابو خلدون ساطع الحصري

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: « مر عربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

طبعة خاصة(*)

الطبعة الاولى : بيروت : اذار/ مارس ١٩٨٥
الطبعة الثانية : بيروت : آب/ اغسطس ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٨، ثم اعيد نشره في عام ١٩٦٦ بعنوان «في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية».

المحتويـــات

مقدمـــــــة

اني لست من علماء اللغة، ولا من رجال الأدب. ولـم أصـبُ في يوم من الايام الى التخصص في اللغة، او التبريز في الأدب.

ومع هذا، فقد اضطررت الى درس الكثير من مسائل اللغة، وحاولت معالجة الكثير من مشاكلها، طوال حياتي الفكرية ـ التعلمية والتعليمية، التأملية والتحريرية.

وذلك لأن حياة التفكير لا تنفك عن اللغة في وقت من الاوقات.

فإن اللغة تساعد على تثبيت الافكار والمعاني التي تجول في الخواطر، وتلازم كل خطوة من خطوات التفكيـر، فضـلًا عن انهـا تعبر عن النتائج التي ينتهي اليها البحث والتأمل، وتساعد على نقل النتائج الى سائر الباحثين والمفكرين.

ولذلك يضطر المفكر والباحث الى الاستعانة باللغة على الدوام.

فإذا كان من أبناء لغة من اللغات التي أتمت نموها، ووصلت الى مرحلة النضوج والازدهـار، استطاع ان يجد حاجته من اللغة مهيأة لخدمته ومساعدته، بفضل أبحاث اللغويين والاختصاصيين وكتابات الادباء والمفكرين الذين سبقوه،ولكنه إذا كان من ابناء لغة من اللغات التي تجتاز طور انتقال وانقلاب، بعد عهد ركود وجمود، فلا يجد امور اللغة مهيأة له، وسبل التعبير معبدة امامه، فيضطر الى تولي بعض الابحاث اللغوية بنفسه، والى التفكير في الكلمات والتعابير التي يحتاج اليها في ابحاثه وكتاباته؛ فيرى نفسه مسوقاً الى المساهمة في اعمال علماء اللغة ومتخصصيها.

ولا أراني في حاجة الى القول بأن اللغة العربية ـ في الحالة الحاضرة ـ تجتاز مثل

هذه المرحلة. وهي في حاجة الى اهتمام جميع المفكرين والباحثين، واللغويين منهم وغير اللغويين.

ولهذه الأسباب، كثيراً ما اضطررت الى القيام ببعض الابحاث اللغوية، والى إطالة التـأمـل في قضـايـاها، تارة بنظرات تربوية وتعليمية، وطوراً بنظرات علمية واجتماعية وقومية، وذلك بشتى المناسبات وفي مختلف الاوقات.

وقـد توصلت بذلك الى طائفة من الآراء والملاحظات، نشرت بعضها في بعض المجلات، وتركت بعضها الآخر في حالة مذكرات ومسودات.

وقد استعرضت اخيراً طائفة من تلك المقالات والمسودات، فوجدت بين المنشور منها ما يستحق الاعادة والتذكير، وبين غير المنشور منها ما يستحق الاذاعة والتعميم. . . نظراً لما أعرفه عن حالة «التفكير الأدبي واللغوي» السائدة في مختلف الاقطار العربية.

ان هذا الكتاب يضم الأهم من الآراء والملاحظات التي كنت نشرتها او دوّنتها في تواريخ مختلفة حول اللغة والأدب.

١٠/ ١٠/ ١٩٥٧

ابو خلدون
ساطع الحصري

حول الادب العربي وتاريخه

نظريـــة الاقليميـــة

في الأدب العربـي وتاريخـه

- ١ -

لقد ابتدع بعض الأدباء ـ الذين تولوا التدريس في الجامعة المصرية، قبل مدة تزيد على ربـع قرن ـ، نظريـة في «الادب العـربي وتاريخه»، سمّاها بعض طلابهم باسم «مذهب الاقليمية».

يزعم أصحاب هذا المذهب ـ او هذه النظرية ـ ان الادب العربي كان اقليمياً اختلف من اقليم الى اقليم. وهو لا يزال اقليمياً، يختلف من اقليم الى اقليم. ويجب أن يبقى اقليمياً، يساير خصائص كل اقليم من الاقاليم.

انهم كانوا يقصدون بذلك ـ قبل كل شيء ـ القطر المصري نفسه، فكانوا يقولون: إن ادبـاء مصر امتازوا ـ ولا يزالون يمتازون ـ عن أدباء سائر الاقطار العربية بخصائص عديدة؛ فيجب على الباحثين أن يظهروا تلك الخصائص، كما يجب على الادباء ان يتمسكوا بها، ويزيدوها قوة وبروزاً، ويجعلوها أشد اقليمية ـ ومصرية ـ مما هي عليه الآن.

ان هذه النـظريـة كانت وثيقة الاتصال بالآراء السياسية التي كانت تسود محافل المفكرين في مصر، في عهد إنشاء الجامعة المصرية:

إذ في ذلك العهد كانت مصر منطوية على نفسها، شبه منعزلة عن سائر الأقطار العربية، من الوجهتين المادية والمعنوية. انها كانت ضئيلة الاتصال بها، فلا تعرف شيئاً يذكر عن أحوالها، ولا تتشوّف الى معرفة ما جرى وما يجري فيها.

وكـان جمـاعـة من المفكـرين والكتـاب يرجعـون بأبصارهم وأذهانهم الى عهود

الفرعونية القديمة، وجماعة منهم يتوجهون بقلوبهم وعقولهم نحو «مقر الخلافة الاسلامية»، وجماعة ثالثة تعترض على هؤلاء واولئك؛ وتدعو الى «قومية مصرية»، لا فرعونية ولا عثمانية.

وأما فكرة «عروبة مصر»، فما كانت تجد مجالاً للتسرب الى الاذهان بين هذه التيارات المختلفة، خلال الانعزال المادي والمعنوي الذي أشرت اليه آنفاً. ولا نغالي إذا قلنا ان الذين يقولون بعروبة مصر ويشعرون بها ـ في ذلك التاريخ ـ كانوا أقل من القليل.

فلا غرابة ـ والحالة هذه ـ ان يفكر بعض أساتذة الادب ايضاً تفكيراً اقليمياً، فيقولون باقليمية الادب العربي، ويدعون الى التمسك بأهداب هذه الاقليمية، تمسكاً شديداً.

ـ ٢ ـ

إن بوادر هذه النظرية ظهرت بكل وضوح، في المحاضرات التي كان قد ألقاها المرحوم احمد ضيف في الجامعة المصرية، والتي نشرها تحت عنوان «مقدمة في بلاغة العرب».

وقد قال احمد ضيف في مستهل هذه المقدمة، عن «الادب العربي» ما نصه:

انها «ليست آداب امة واحدة، وليست لها صفة واحدة». بل هي «آداب امم مختلفة المذاهب والاجناس والبيئات».

ويتبين من هذه العبارات الصريحة انه ما كان يعتقد بوحدة الامة العربية، لا في الماضي ولا في الحال؛ بل كان يقول بوجود «امم عربية» عديدة، فكان يرى من الطبيعي أن تتعدد «الآداب العربية»، تبعاً لتعدد «الامم العربية».

ومما يلفت النظر، ان احمد ضيف لم يعلن عقيدته هذه بعد البحث والاستقراء والمقارنة، بل ذكرها في مستهل المقدمة، كأنها من الحقائق التي لا تحتاج الى دليل وبرهان، والتي يجب ان تتخذ أساساً للأبحاث والدراسات الأدبية، مثل «البديهيات» التي تتقدم الابحاث الرياضية، من حسابية وهندسية.

في حين أن شيئاً من التوسع والتعمق في درس حياة الامم المعروفة وآدابها، يكفي للتأكد من ان «اختلاف المذاهب والأجناس والبيئات»، لا يستوجب تعدد الامم والآداب؛ لأن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على انه ما من أمة تخلو، ولا من أدب يخلو، من «الاختلاف في المذاهب والاجناس والبيئات».

فتقرير هذا الاختلاف لا يكفي للحكم على تعدد الأمم وتعدد الآداب.

ولكن كلمة احمد ضيف كانت بمثابة البذرة الاولى لنظرية الاقليمية.

وقد تولى بعده الاستاذ امين الخولي، تنمية هذه البذرة، وتقوية هذه النظـرة. وبذل في هذه السبيل جهوداً كبيرة، طوال مدة توليه التدريس في كلية الآداب.

انه سعى الى دعم هذه النظرية ببراهين عديدة، ونشرها ـ بوجه خاص ـ بين طلابه، وحثهم على الاستنارة بها، والعمل بموجبها، خلال أبحاثهم ودراساتهم الادبية.

فيجـدر بنـا ان ندرس هذه النـظريـة فـي ضوء البـراهين التي قدمها لنا الاستاذ الخولي، لنستكشف اوجه الخطأ والصواب فيها.

ـ ٣ ـ

ان الاستـاذ امين الخـولي شرح نظريتـه هذه في محـاضـرة عامـة ألقاها بقاعـة محـاضرات الجمعية الجغرافية الملكية في اوائل سنة ١٩٣٤؛ ثم نشر هذه المحاضرة ـ بشيء من التوسع ـ في مجلة كلية الآداب، على شكل مقالة مفصلة تحت عنوان «مصر في تاريخ البلاغة»[١].

اعترض الاستاذ الخولي في مقالته هذه على من يقول بوجوب درس الأدب العربي على اسـاس «التقسيم الزماني»، وقال بضرورة العدول عن هذا التقسيم الى «التقسيم المكاني»، ودرس الأدب العربي «اقليماً بعد اقليم، لا عصراً بعد عصر». ودعم رأيه هذا بسلسلة من الحجج والبراهين.

وقال، اولاً، ما يلي:

«إن كانت الامة الاسلامية، المنبثة من بحر الظلمات ـ الاطلنطي ـ غرباً، الى سور الصين شرقاً، ومن محاهل آسيا وأوروبا شمالاً الى ما يسمى جنوب افريقية، قد اكتملت لها وحدة سليمة، ذات مزاج أدبي واضـح، وكـوّنت جسمـاً، قامت منه العاصمة في الشام طوراً وفي العراق تارة، مقام القلب من الجسم، وكانت مجمع النشاط ومحور الحياة... إن كان ذلك فإن لسائر اجزاء هذا الجسم عملها في هذه الحيـاة، ومشـاركتها في ذلك النشاط. ولكل اقليم منها طابعه الخاص، فيما يحمل عنه الى دار الخلافة، وينتقل ولا بد الى قاعدة الدولة؛ وإذ ذاك لا يهون فهم حياة هذا القلب دون فهم أجهزة الجسم المختلفة، وتداخل عمل الاعضاء وتشابكه، ولا يتيسر إدراك حقيقة هذا المزيج، إلا بعد ادراك بسائطه عنصراً وعنصراً.

وإن كانت الاخرى، ولم تفرض تماسك هذه المملكة الاسلامية المترامية الأطراف، تماسك الجسد الواحد، بل قدّرنا في دقة، ان هذه الأمة الاسلامية في حقيقة الامر ليست الا خليطاً، غير تام التجانس، خليطاً لم يصبر طويلاً على التوحُـد المركـزي حتى في السياسة، بل بدأت تتشعب منه الدويلات المستقلة

(١) مجلة كلية الآداب، السنة ٢، العدد ١ (ايار/ مايو ١٩٣٤).

منذ عهد مبكر، وفي عنفوان قوة الدولة المركزية، وكانت مصر ـ مثلًا ـ من أسبق هذه الدويلات ظهوراً، إذ تحيّزت وحدها لعهد الطولونية في القرن الثالث الهجري . . . إن قدّرنا أن هذا هو الذي كان، فليست الامة الاسلامية تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الادب العربي . . .»(٢) .

يلاحظ من هذه الفقرات أن الاستاذ الخولي يحكم على الادب العربي، مستنداً الى أحوال «الملة الاسلامية» و«المملكة الاسلامية»؛ وينتهي الى القول بأنه «ليست للامة الاسلامية في كل حال، تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الادب العربي» .

وذلك يعني : انه يستنتج احكامه المتعلقة بـ «تاريخ الادب العربي» ، من «مقدمات» تحوم حول «تاريخ الامة الاسلامية» .

إن عدم التمييز بين تاريخ الاسلام بوجه عام وتاريخ العرب بوجه خاص، والخلط بين شؤون العالم الاسلامي بوجه عام وشؤون العالم العربي بوجه خاص . . . لهو من «المزالق الفكرية» التي تورط فيها ـ ولا يزال يتورط فيها ـ كثيرون من الكتّاب والمفكرين في مختلف الاقطار العربية .

انهم لا ينتبهون الى ان «الملة الاسلامية» تضم أمماً عديدة ـ عربية وغير عربية ـ ويتناسون ان البلاد العربية تؤلف نحو ربع البلاد الاسلامية، وان مجموع المسلمين يبلغ خمسة اضعاف العرب، على أقل تقدير. وذلك يؤدي بهم الى اغلاط فادحة، ويحول دون تقديرهم لكثير من الوقائع التاريخية التقدير العلمي الصحيح .

ان الغلط في هذا المضمار يكتسب خطورة خاصة في قضايا اللغة والادب .

لا شك في ان الاستاذ الخولي يصيب كبد الحقيقة عندما يقول إن الملة الاسلامية بعيدة عن معالم الوحدة . ولكنه يخرج عن جادة الصواب، عندما يربط هذه القضية بقضية الادب العربي، فيعتبر «عدم وحدة الملة الاسلامية» دليلًا على «عدم وحدة الادب العربي» .

ومن الغريب ان الاستاذ امين الخولي يذكر ـ في مقالته هذه ـ سلسلة طويلة من الفوارق القائمة بين مختلف الامم الاسلامية، ولكنه يغفل عن ذكر أهم هذه الفوارق : أعني فارق اللغة، مع أن اللغة أساس الادب وآلته، فيجب أن تحتل المقام الأول في القضايا التي تتصل بالأدب بوجه عام .

ومما لا يختلف فيه اثنان : ان الملة الاسلامية تتألف من أمم عديدة، لكل واحدة منها لغة خاصة بها، تختلف عن لغات غيرها؛ فمن الطبيعي ان يكون لها أدب خاص

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣ و٤ .

بها، يختلف عن آداب غيرها. من الطبيعي ـ مثلًا ـ أن يكون هناك أدب تركي، وآخر فارسي، وآخر ألباني. . . ما دام هناك لغة فارسية، ولغة تركية، ولغة ألبانية.

غير انه يجدر بنا ان نتساءل: هل من علاقة بين هذه القضية وبين قضية «وحدة الادب العربي او اقليميته»؟

إن كل ما قاله الاستاذ الخولي في هذا الصدد، في الفقرات التي نقلتها آنفاً ـ إذا برهن على شيء، فإنما يبرهن على عدم وجود «أدب اسلامي» عام. ولكني لا أعرف بأن أحداً قال بوجود مثل هذا الأدب، كما اني لا اجد أي مسوِّغ منطقي لاتخاذ هذه القضية دليلًا على «اقليمية الأدب العربي»، كما فعل الاستاذ الخولي.

ـ ٤ ـ

يحاول الاستاذ الخولي أن يدعم نظريته بدليل آخر، فيقول في المقالة التي ذكرتها آنفا:

«والعجب ان دارسي الحياة الاسلامية الفكرية يرون اختلاف الاقاليم في المقالات الاعتقادية والآراء الاسلامية، ويشهدون توزع المذاهب الفقهية العلمية المختلفة على تلك الاقطار، الى غير ذلك من مظاهر التخالف التي يقررونها في صور متغايرة وألوان شتى؛ ثم لا يلتمسون مثل ذلك في الفنون الأدبية وتاريخها، مع أنها أشد خضوعاً لعوامل المغايرة وأسباب المخالفة من تلك الآراء الاعتقادية، وهاتيك المذاهب العملية، وغيرها من مناحي الفكر والعمل!!»[٣].

ولكنا، تجاه هذا القول، نتساءل:

وهل خضعت، حقيقة، الآراء الاعتقادية والمذاهب الفقهية الى العوامل الاقليمية؟ وهل توزعت فعلًا، توزعاً اقليمياً؟

إن نظرة واحدة الى تاريخ المذاهب، تضطرنا الى الرد على هذا السؤال، بالنفي البات:

فإن الآراء والمذاهب الاعتقادية والفقهية تغايرت وتنوعت كثيراً، إلا انها لم تخضع لعوامل اقليمية؛ بل خضعت لسلسلة من العوامل الاجتهادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية. ولذلك انتشر كل مذهب الى اقاليم عديدة، كما ان كل اقليم صار مسرحاً لتنازع وتنافس مذاهب مختلفة.

مثلًا، من المعلوم ان الامام مالك بن أنس نشأ في المدينة المنورة، واجتهد فيها.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٤ و٥.

ولكن مذهبه لم يبـق محصوراً بالمدينة ولا بالحجاز، بل انتشر في اقطار عديدة، حتى وصل الى المغرب الاقصى.

والامام الاعظم ابو حنيفة، نشأ واجتهد في بغداد. ولكن مذهبه لم ينحصر بمنبته ومنشئه، بل انتشر الى شتى الاقطار الاسلامية، من عربية وغير عربية.

ويجب أن لا ننسى أن مصـر ظلت مفتـوحة الابواب للمذاهب الاربعة، وقضاة المذاهب المذكورة عاشوا وعملوا ـ مدة طويلة ـ جنباً الى جنب في مدينة القاهرة نفسها. فضلًا عن ان مذهباً آخر، صار المذهب الرسمي في مصر، في عهد الدولة الفاطمية.

ان الاستـاذ امين الخـولي يطلب من دارسي الفنـون الأدبيـة وتاريخها أن يقتدوا بدارسي الحياة الاسلامية الفكرية، فيدرسوا الأدب العربي اقليماً بعد اقليم، لا عصراً بعد عصر. ولكنه يغفل عن أن باحثي تاريخ المذاهب لم يدرسوها اقليماً بعد اقليم، بل درسوها نوعاً بعد نوع، وعصراً بعد عصر.

فأستطيع أن أقول، إن الشاهد الذي يعتمد عليه الاستاذ الخولي، لا يشهد لصالح نظريته، بل يشهد عليها شهادة صريحة.

ـ ٥ ـ

وفي الاخير، يسرد الاستاذ امين الخولي دليلًا ثابتاً على نظريته، ويعتبر هذا الدليل أساسياً وحاسماً، إذ يقول:

«واخيراً، بل أولاً كذلك، نحن نرى أن العلم يقرر أثر البيئة، فعالاً عنيفاً، ينازع الوراثة أثرها. فكيف يريد علماء تاريخ الادب، ان ينسوا أو يهملوا تأثير البيئة؟ وكيف يريدون ان يجعلوا هذه الدنيا العريضة التي حكمها الاسلام، وسكنتها العربية، بيئة واحدة؟ ذلك ما لا قوة لمنصف عليه» (ص ٥).

هنا يستشهد الاستاذ الخولي بالعلم. ولكن شهادة العلم في هذا الصدد، عندما تفهم على حقيقتها، لا تؤيد نظرية «الاقليمية في الادب العربي» بوجه من الوجوه.

وذلك لأن تقرير تأثير البيئة شيء، والقول بالاقليمية شيء آخر. وتقرير تأثير البيئة في الأدب شيء والقـول باقليميـة الادب شيء آخـر. لأن مفهـوم البيئة ـ في نظر علم الاجتماع ـ من المفاهيم المعضلة التي تتألف من عناصر كثيرة جداً، ومتنوعة تنوعاً هائلًا. فإن هناك «البيئة المادية» و«البيئة المعنوية».

والبيئـة المادية تشمل الخصائص الجغرافية، والمناظر الطبيعية والاحوال المناخية، وبتعبير أقصر: كل ما يتعلق بالطبيعة المادية.

وأمـا البيئة المعنوية فتشمل الاحوال الاجتماعية ـ السياسية، والعلمية، والادبية،

والدينية، والاخلاقية. . . ـ وكل ذلك في حدود الاسرة، والحارة والقرية، والمدينة، والقطر، والنقابة، والحزب، والمدرسة. . . الى آخر ما هناك من بيئات غير مادية.

وهذه الأمور كلها لا تختلف من قطر الى قطر فحسب، بل تختلف من مدينة الى مدينة، وحتى من اسرة الى اسرة في المدينة الواحدة، ومن شخص الى شخص في الاسرة الواحدة.

فيلاحظ الباحث كثيراً من أوجه التشابه بين بعض البيئات القائمة في أقاليم متباعدة، وبعكس ذلك يشاهد كثيراً من الاختلافات بين بعض البيئات الواقعة في اقليم واحد، بل في مدينة واحدة.

ومن الامور التي لا تحتاج الى برهان: ان آثار الأدباء ـ السالفين والمعاصرين ـ تؤلف جزءاً هاماً جداً من «البيئة المعنوية» التي تؤثر في الانتاج الادبي تأثيراً كبيراً. ولذلك كله، نستطيع ان نؤكد: ان «تأثير البيئة» لا يكوّن دليلاً على «اقليمية الأدب».

ـ ٦ ـ

ولنترك هذه الملاحظات النظرية جانباً، ولنتأمل في واقع الادب العربي، في الماضي القريب والبعيد من ناحية، وفي أيامنا هذه من ناحية اخرى:

اننا نجد أمامنا آثاراً أدبية متنوعة جداً، ولكننا لا نستطيع أن نرجع هذه الانواع الى قطر من الأقطار، أو إقليم من الأقاليم.

فلنأخذ المتنبي مثلاً: نحن نعلم بأنه ولد في الكوفة، ونشأ في البادية، ثم عاش في بغداد، وحلب، ودمشق، وسافر الى القاهرة، كما قضى البعض من سني حياته في بلاد فارس. فكيف يمكننا أن نربطه باقليم من هذه الاقاليم العديدة، وبيئة من هذه البيئات المتنوعة؟ فنعتبر آثاره محصول ذلك الاقليم وتلك البيئة؟

ثم، اذا لاحظنا تأثيره، وبحثنا عن مبلغ انتشار آثاره بين الادباء والمثقفين، وجدنا ان ذلك ايضاً لم يقتصر على اقليم دون اقليم، بل شمل جميع الاقطار العربية، دون استثناء.

ومن جهة اخرى، من المعلوم ـ مثلاً ـ ان ابن عبد ربه ألّف «العقد الفريد» في المغرب. ولكن هذا السفر انتشر من هناك الى جميع البلاد العربية، ووصل الى ايدي الادباء في اقاصي البلاد المشرقية. وبعكس ذلك: من المعلوم أن ابا الفرج الاصبهاني ألّف «الاغاني» في مشرق البلاد العربية، ولكن هذا الكتاب انتشر بين جميع الادباء، حتى في المغرب الاقصى.

وممـا لا يجهله احد، ان عدداً غير قليل من القصائد التي تولدت في مدينة من المدن، من قريحة شاعر من الشعراء، ولدت نظائر عديدة، من قرائح شعراء عديدين، من مختلف الاقطار العربية. وقصيدة «يا ليل الصب متى غده» مثلاً، حظيت بمعارضات عدد كبيـر من الشعـراء، في مختلف العصور. واذا حصرنا نظرنا في عصر النهضة الحديثة وحدها، وجدنا لها معارضات بقلم شوقي في مصـر، وخير الدين الزركلي في الشام، ومهدي البصير في العراق.

هذا، واذا استعـرضنا آثار ادباء عصر النهضة الحديثة بوجه خاص، وجدنا ـ من جهة ـ مشابهة كبيرة بين بعض الادباء الذين ينتسبون الى اقطار مختلفة، كما وجدنا ـ من جهة اخرى ـ تبايناً كبيراً بين بعض الادباء الذين ينتسبون الى قطر واحد.

ولا شك في ان معروف الرصافي ـ الذي نشأ على شواطىء دجلة ـ يشبه من وجوه عديدة حافظ ابراهيم الذي عاش ونظم في وادي النيل. كما ان الشيخ فؤاد الخطيب ـ الذي نشأ في غوطة الشام ـ لا يختلف عنهما كثيراً.

ويجب ان لا يغرب عن البال ان الاخطل الصغير، ومصطفى الغلاييني، وسليم حيدر، وسغيد عقل.. ينتسبون الى قطر واحد، على الرغم مما بين آثارهم واتجاهاتهم من فروق عظيمة.

وكذلك، يجب ان نلاحظ: ان خليل مردم، وبدوي الجبل، وعمر ابو ريشة، ونزار قباني ينتسبون الى اقليم واحد، على الرغم من اختلاف نزعاتهم الادبية.

ولا شك في ان عبدالوهاب البياتي، الذي نشأ وترعرع على ضفاف دجلة، يشبه ـ من الوجهة الادبية ـ صلاح عبد الصبور الذي يعيش على شواطىء النيل. كما لا شك في ان الفروق بينهما اقل بكثير من الفرق بين الاول وبين رضا الشبيبي، وبين الثاني وعلي محمود طه المهندس، مثلاً.

ولا شك في ان بعض القصائد[٤] التي أبدعها خير الدين الزركلي ـ الذي هو شامي المولد، وسعودي الجنسية، ومصري الاقامة ـ تشبه قصائد شعراء المهجر، اكثر مما تشبه قصائد شعراء البلاد المذكورة.

وبناء على كل ما سبق: نستطيع ان نؤكد، ان اختلاف البيئة المادية، والمعنوية طوال الحياة، يفسر لنا كثيراً من خصائص الشعراء والادباء، ولكنه لا يبرهن على اقليمية الأدب العربي بوجه من الوجوه.

---

(٤) مثل «نشيد الشهداء» وقصيدة «يا زمان».

- ٧ -

ومن الحقائق التي يجب أن لا تغرب عن البال: ان الادب العربي حافظ على صفته «الموحَدة والموحِّدة».. حتى في اسوأ عصور تفكك الدول العربية، وتفتت شعوبها... وحتى خلال العهود التي ما كان يتيسر فيها الاتصال بين البلاد العربية إلا على ظهور البغال والجمال، وعلى متن الزوارق والسفن الشراعية.. والتي ما كان يتم انتقال الآثار الأدبية خلالها إلاّ عن طريق الأخذ بالمشافهة، والحفظ في الأذهان، والاستنساخ باليد.

فهل من المعقول ان يفقد الأدب العربي، هذه الوحدة العريقة، في هذا العصر الذي توافرت خلاله وسائل الاتصال بالبواخر والقطارات، والسيارات والطيارات.. والذي صارت تنتشر فيه الآثار الادبية بسهولة وسرعة هائلة عن طريق الطباعة والصحافة، والاذاعة؟

لا ننسى ان الانتقال من القاهرة الى بغداد هذه الأيام صار أسرع وأسهل من الانتقال منها الى طنطا - مثلًا - قبل قرن واحد.

ولا ننسى أن القصيدة التي يلقيها شاعر في تونس او الدار البيضاء - مثلًا - صارت تنتقل الى آذان المستمعين في القاهرة ودمشق وبغداد، في لحظة واحدة.

فكيف يجوز لنا - والحالة هذه - ان نقول بـ «اقليمية الادب العربي»، وندعو اليها؟!

كلا.. لا يوجد، ولن يوجد، أدب مصري، وأدب عراقي، او شامي، أو أدب تونسي. إنما يوجد، وسيوجد، أدباء مصريون، وعراقيون، وشاميون، وتونسيون.

لا يوجد، ولن يوجد، شعر مصري، وشعر لبناني، وشعر عراقي.. إنما يوجد، وسيوجد، شعراء مصريون، وشعراء لبنانيون، وشعراء عراقيون..

وبتعبير أدق: سيوجد ادباء وشعراء، قاهريون، واسكندرانيون، وبيروتيون، ودمشقيون، وحلبيون، وبغداديون، وتونسيون، وفاسيون...

وجميع هؤلاء الادباء والشعراء، سيتضافرون تارة، وسيتبارون طوراً - عن قصد او عن غير قصد، عن شعور او دون شعور - في مضمار ترقية الأدب العربي، وإيصاله الى ذروة الكمال والاعتلاء.

القاهرة، ٩/ ١٠/ ١٩٥٧

هامش

أرى من المفيد أن أصرح بما يلي، زيادة في الايضاح، ودفعاً لكل التباس:

١ ـ عندما انكر «الاقليمية في الادب العربي وتاريخه» وعندما استنكر «الدعوة الى الاقليمية فيه». . . لا أنفي «التنوع في الادب العربي»، ولا أدعو أبداً الى «إفراغ الآثار الادبية في قالب واحد».

بل، بعكس ذلك، أقول: ان كل أثر ادبي، لكي يستحق التسمية بهذا الاسم، يجب ان يكون مبتكراً في موضوعه وفي اسلوبه، ويجب أن ينم عن شعور صميم وخيال أصيل، ويجب ان يثير كوامن الأحاسيس في نفوس قارئيه وسامعيه. . . وذلك مهما يكن القطر الذي ينتسب اليه والاقليم الذي يعيش فيه الاديب، ومهما كانت الاقطار التي ينتسب اليها والاقاليم التي يعيش فيها سامعوه وقارئوه.

فإذا أنكرت الاقليمية في الادب العربي واستنكرت الدعوة اليها. . فإني استنكر ـ في الوقت نفسه ـ كل نوع من انواع «القولبة» في الأدب، وأحبذ «التنويع والابتكار»، وأدعو الى «الذاتية والاصالة» في كل ما يصدر، عن قرائح الشعراء والادباء الناطقين بالضاد، في مختلف الأقطار العربية.

٢ ـ لا شك في أن الادب العربي يعرض على أنظار الباحثين نماذج كثيرة، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً. ولكن شأن الادب العربي في هذا المضمار، لا يختلف ابداً عن شأن سائر الآداب بوجه عام.

ولا أظن ان احداً يستطيع ان يدّعي ـ مثلًا ـ بأن الفروق التي تشاهد بين مختلف الآثار الادبية العربية، تفوق الفروق التي تلاحظ بين آثار ـ «رونسار» و«زولا»، او اشعار «لافونتين» و«بودلير» في فرنسا، او آثار بوقاتشيو وبيـراندللو او دانتي ودانونزيو، في ايطاليا. .

فأقول، دون تردد: إن معالم الوحدة في الأدب العربي ليست أقل ولا أضعف ـ إن لم تكن أكثر وأقوى ـ من معالم الوحدة في الآداب الغربية والشرقية، من فرنسية وايطالية وتركية وفارسية. . وغيرها من الآداب المعروفة.

نظرية الرسوس في الادب العربي

حول الدم السامي والدم الآري

اخذ بعض النقاد يحاولون تعليل مزايا بعض الشعراء، بنوع «الدماء التي تجري في عروقهم» وبنوع «الوراثة العرقية» التي تؤثر على نفوسهم.

وآخر ما وقع عليه نظرنا من هذا القبيل، هو ما كتبه الاستاذ اسماعيل مظهر عن «بشار بن برد» في مجلة **العصور**(٥).

يستعرض الكاتب في مقاله هذا، ما كتبه الادباء المعاصرون عن بشار بن برد، فيذكر آراء الزيات والعقاد وضيف وطه حسين في هذا الباب، ويأخذ على جميعهم عدم تعمقهم في التحليل والتعليل، فيقول ان هؤلاء النقاد لم يلاحظوا «وراثة بشار الآرية عن الفرس»، في حين انه لا سبيل الى فهم نفسية الشاعر بدون ملاحظة هذه الوراثة. ولذلك يأخذ الكاتب على عاتقه تحليل بشار «تحليلًا اثنولوجياً»، فيعلل لنا نفسية هذا الشاعر «تعليلًا اثنولوجياً»:

يخبرنا الكاتب بأن بشار بن برد ولد في البصرة، من أب فارسي وأم عربية؛ وقد نشأ هناك «بين عقيل، مولعاً بالاختلاف الى الاعراب الذين يخيمون بالبادية» ولكن الكاتب ليس من الذين يؤمنون بكبير تأثير البيئة، ولذلك، لا يعزو الى تأثير هذه البيئة ـ من مواهب بشار ـ غير «فصاحة اللسان وقوة البيان». اما الميزات الشعرية، فإنه يعزوها كلها الى «دم

---

(٥) بمناسبة ترجمة بشار بن برد في مجلة **العصور**، انظر: عدد كانون الثاني/ يناير من المجلة المذكورة او كتاب: **تاريخ الفكر العربي**، الذي طبع اخيراً باسم تلك المجلة. انظر ايضاً: **مجلة التربية والتعليم** (بغداد)، (١٩٢٨).

بشار الفارسي الآري». فإنه يعتقد، أن بشاراً من تلك الفئة التي جددت في أساليب الشعر العربي تجديداً لم يكن أساسه الخيال، ولم يعمد الى المعقولات الصرفة، يختصها بأوصاف الذوات الحية الكائنة، بل عمد الى الحقائق حتى في مديحه وهجائه، ولم ينزع الى تلك الاشياء الخيالية التي عكف عليها غيره من الشعراء الذين جرت في عروقهم الدماء السامية. أما اذا وقعت في شعر بشار على شيء قد يقال ان فيه نزعة الى العرب، فقد تستطيع أن ترجع فيه الى سبب طبيعي: فإن امه عربية، ومن المحقق ان يكون لذلك أثر في شعره وفي عقليته. غير أن الصفة الغالبة فيه، هي الصفة الآرية: «صفة الاحتكام الى الحقائق الملموسة والى المحسوسات. . ».

هذا هو السر في نفسية بشار: عقلية آرية موروثة من أب فارسي، يظهر من خلالها ـ في بعض الاحيان ـ شيء من آثار العقلية السامية الموروثة عن أمه العربية.

تتكرر هذه الآراء على قلم الكاتب عدة مرات في قوالب وعبارات مختلفة: «هنالك فروق كبيرة، بين شعراء العرب الذين يجري في عروقهم الدم السامي وبين الذين يجري في عروقهم الدم الآري». . «إن العقلية الفارسية، عقلية تتمشى فيها اصول الآريين» ـ «وهم حسيون، لا يؤمنون إلا بالحس، اثباتيون يحكّمون العقل قبل المشاعر» ـ «العقلية الآرية تؤمن اولاً بالحواس، ومن طريق الحواس تحاول الاندماج في الطبيعة» ـ «العقل الآري نزاع الى الاندماج في الوسط الطبيعي اندماجاً تاماً؛ اما العقل السامي فعلى الضد من ذلك، فهو وهّاج برّاق وثّاب الى الغيبيات، متهافت على العلم بما لا يستطيع العقل الصرف أن يعلم منه شيئاً» ـ «إن اهم نزعات بشار، هي النزوع الى الواقع المحسوس. تلك صفة يختص بها العقل الآري».

إن المسائل الأدبية، والانتقادات الشعرية، خارجة عن موضوع ابحاثنا الاصلية، ولذلك، نحن نتجنب الخوض في مثل هذه الابحاث من حيث الأساس. إلا أننا نرى أمامنا في هذا المقال «نظرية اثنولوجية» يراد تطبيقها في المسائل الأدبية، والاستفادة منها في تعليل الآداب العربية؛ وهذه النظرية من النظريات التي تمس علم النفس مساساً شديداً، وتؤثر على آراء المربين تأثيراً قوياً. فنرى من واجبنا، أن نلقي عليها نظرة انتقادية، لنظهر مبلغ صحتها، من الوجهة العلمية.

رأينا فيما تقدم أن الاستاذ اسماعيل مظهر قال عن بشار انه «يعمد الى الحقائق حتى في المديح والهجاء، ولم ينزع الى تلك الاشياء الخيالية. . . » واعتبر هذه الصفات من الأمور الشاذة في الآداب العربية، فلم يشر مجالاً لتعليلها بدون إرجاعها الى الدم الفارسي الذي يجري في عروق صاحبها.

اننا لا نود أن نناقش الكاتب في حكمه على بشار وأشعار بشار، لأن ذلك ليس مما يهمنا في هذا البحث. غير اننا نود أن نناقشه في محاولته إرجاع هذه الصفات الى «الدم

الفارسي»، إذ ان ما نعرفه عن الآداب الفارسية يجعلنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأن شأن الغلو والخيال فيها، لم يكن اقل من شأنهما في الآداب العربية، إن لم نقل انه أعظم منه: فإن شعراء الفرس ذكروا لنا أبطالاً يغرزون رماحهم في ضربة واحدة حتى الطبقة السابعة من الارض، ويبنون قصوراً تخترق قببها السماء فتصل الى الطبقة السابعة منها؛ ومدحوا لنا ملوكاً يستطيعون أن يقتلعوا النجوم من السماء ليرصعوا سيوفهم بها، ووصفوا لنا عيوناً تجري منها الدموع على شكل مئات من الشلالات، فتؤلف عشرات الانهار. . . ولا نظن ان احداً ممن يعرفون الآداب الفارسية عن كثب يؤيد ما قاله الاستاذ عنها، ويسلم بأنها «اثباتية تحكم العقل قبل المشاعر، فلا تنزع الى الاشياء الخيالية».

من المعلوم ان الآداب التركية ـ او بتعبير أصح: الآداب التركية العثمانية ـ ظلت مدة طويلة تحت تأثير الآداب الفارسية، وصارت تحاكيها وتقلدها، حتى عهد تطورها الحديث ونهضتها العصرية، مما حمل بعض المدققين والمؤرخين ألى اعتبار «الادبيات العثمانية» العتيقة، «وليدة الادبيات الفارسية. إن ذلك الدور من الآداب العثمانية، يمتاز في الدرجة الاولى بالتباعد عن الحقائق، وبالاسترسال في المبالغات والخيالات. ولذلك نرى الاتراك لا يزالون يضربون المثل بالخيالات والمبالغات الفارسية». وينعتون المبالغات الغريبة بقولهم «عجمانة» اي «شبيهة بالفارسية». فيمكننا أن نقول ان «العمد الى الحقائق في المدح والهجاء» اذا كان من الامور الشاذة في الأدب العربي، فإنه أشد شذوذاً في الادب الفارسي.

أما الآداب الآرية، فإننا لا نعرفها لنحكم فيها حكماً مباشراً؛ إلا أننا نجد في كتاب «لوتورنو Letourneau» المعنون باسم **نفسيات الاقوام**[٦] نظرات تخالف مدعيات الاستاذ اسماعيل مظهر في هذا الباب مخالفة كلية: يقول «لوتورنو» ـ عند البحث في عقلية الآريين من الهنود ـ «انهم لا يعرفون حدوداً للممكنات، حتى انهم لا يتبينون وجود مثل هذه الحدود؛ فإنهم لا يستطيعون ان يميزوا بين الواقع والوهمي، ويظهر انهم لا يستطيعون ان ينقلوا لنا واقعة من الوقائع، كما هي بدون أن يمزجوها بعناصر وهمية».

وتأييداً لذلك، يذكر «لوتورنو» قصة «رامايانا Ramayana» ويقارنها بقصة الالياذة المشهورة: ان الموضوع متقارب ومتشابه في كلتا القصتين، فإن الواقعات تنشأ ـ في كلتيهما ـ من خطف اميرة، يؤدي الى حروب حول مدينة، تنتهي بفتحها من قبل المحاصرين. ان خطف «هيلانة» اليونانية قد اوجب حصار مدينة «طروادة» وفتحها. اما خطف «سيتا» الهندية فأدى الى حصار مدينة «لانكا» وفتحها. غير أن الوقائع تجري في كل منهما بشكل يختلف عن الشكل الآخر اختلافاً كلياً، بالرغم من تشابه الاساس:

---

(٦) Roger le Tourneau, *Psychologie ethnique*.

«لانكا» مدينة سحرية، مأهولة بالجان، اما «طروادة» فإنها بعكس ذلك مدينة اعتيادية، كسائر مدن الاغريق. ان البطل «راما» يهاجم «لانكا» على رأس جيش مؤلف من السعادين، اما «آغاممنون» فبعكس ذلك يذهب الى حصار «طروادة» مع جنود مجندين من جميع المدن الاغريقية. وفي لانكا يتحارب المحصورون والمحاصرون بوسائط سحرية، أما في طروادة فإنهم يقتتلون بأسلحة مادية. وفي لانكا يقوم المحاربون بأفعال خارقة للعادة: فإنهم يقتلعون الجبال من محلاتها، ويرميها بعضهم على رؤوس بعض، بما عليها من الغابات والافيال. أما في طروادة لا يستعملون غير الوسائط الطبيعية، عندما يشتركون في هذه المعمعة. . يستدل «لوتورنو» من هذه المقارنات على وجود تباين عظيم بين نفسيات الهنود والاغريق، ويستغرب كيف ان بعض العلماء قد اعتبروهما كليهما من عرق واحد(٧).

وبناء على ما ذكرناه آنفاً، لا يمكننا ان نسلم ان العقلية الفارسية بوجه خاص ـ او العقلية الآرية بوجه عام ـ «عقلية حسية اثباتية»، تنزع الى الواقع المحسوس و«تحكم العقل قبل المشاعر».

امـا ما جاء في المقال الذي نحن بصدده عن «العقل السامي»، من انه «بعكس العقل الآري»، «وثّـاب الـى الغيبيات، متهافت على العلم بما لا يستطيع العقل الصرف ان يعلم منه شيئاً»، فإننا نرتاب في صحة هذا القول ايضاً: «اذ اننا نجد بين آراء» ارنست رينان E. Renan ـ الذي يعد من اكبر المشتغلين في المسائل السامية ـ ما يخالف هذا القول مخالفة كلية: وقد قال ان للساميين «عقلية عملية رياضية، تنفي الاساطير والغيبيات». اننا لم نذكر ما قاله رينان، ظناً منا بأنه هو القول الفصل في هذا الباب. بل انما ذكرنا ذلك لنظهر خطورة مثل هذه الابحاث، ولنبين ضعف أساس مثل هذه الاحكام التي يرددها بعض الناس حول عقليات الاجناس.

واذا قارنا بين ما قاله المفكرون عن العقل الآري والعقل السامي في بلاد واوقات مختلفة، نراهم يخالف بعضهم بعضاً مخالفة كلية، بل ويناقض بعضهم بعضاً مناقضة تامة، مما يدل على انهم لا يستندون في آرائهم هذه الى حجج علمية يصح الركون اليها. وقد قال العالم الاجتماعي الشهير «كورنه جو» Cornejo : «ان كل المساعي التي بذلت لاجل تعيين صفات الآريين والساميين، لم تنته بنا الى غير متناقضات صارخة، فلا يمكننا ان نستخرج منها حقيقة ما ولو كانت نسبية»(٨).

فإننـا نرى ان «تحكيم العقـل قبـل المشـاعر، او تحكيم المشاعر قبل العقل. . .

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(٨) M. Cornejo, *Sociologie Général*, vol. 1, p. 374.

والاهتمـام بالامـور الـواقعيـة، او النـزوع الى الاشياء الخيالية. . . والايمان بالحقائق الملمـوسة، او الاعتقاد بالامور الغيبية. . .»، كل هذه الامور ليست من الصفات التي يختص بها جنس دون الاجناس الاخرى، بل انها «مراحل نشوء» يقطعها العقل البشري في طريق العلم والحضـارة والثقـافـة، و«صفحات تطور» تمر عليها جميع الامم على اختلاف اجناسها في أدوار تكاملها.

فإذا ما رأينا امة من الامم على حالة من هذه الحالات، لا يحق لنا ان نقول بأنها كانت منذ الازل على تلك الحالة، ولا ان ندعي بأنها ستبقى الى الابد عليها. . . فإن محاولة تعليل مثل هذه الحالات والصفات بالوراثة العرقية لمن المحاولات التي لا مسوغ لها ولا طائل تحتها.

اننا فنّدنا في الابحاث السابقة، ما قيل عن العقل الآري والعقل السامي، وأظهرنا بذلـك عقم الـطريقة المتخذة لتعليل نفسية بشار بن برد، وبيّنا عدم امكان ارجاع تلك النفسية الى «الدم الفارسي»، والى الفروق الموجودة بين «الدم الآري» و«الدم السامي»، ولكننا لم نتعرض الى اساس «مسألة الدم»، تسهيلًا للمناقشة والبحث.

أما وقد انتهينا الآن من الشطر الاول من هذا البحث، فقد وجب علينا ان ننتقل الى تلك المسألة ايضاً، وأن نتساءل عما اذا كان يوجد في الحقيقة شيء يمكن ان يسمى «الدم الآري» وشيء آخر يجوز ان يسمى «الدم السامي».

ان العلماء والمفكرين وضعوا هذه المسألة على بساط البحث منذ مدة غير يسيرة. وقد تناقشوا حولها مناقشات طويلة، اما النتائج التي وصلوا اليها، فلم تترك «مجالاً علمياً» لقبول «نظرية الدم الآري او الدم السامي» بوجه من الوجوه:

ان فكرة «الجنس الآري تولدت من اكتشاف بعض المشابهات بين اللغات الهندية واللغات الاوروبية، قبل نحو مائة وعشرين عاماً، فقد قارن «شله كل» Schlaegel سنة ١٨٠٨ اللغة السنسكريتية باللغة الالمانية، فوجد بعض المشابهات في اصولها، فاستدل من هذه «القـرابة اللغوية» على وجود «قرابة نسلية» بين الاقوام الهندية والجرمانية، وأوجد بذلك فكرة «العرق الهندو جرماني».

وقـد اكتشف علمـاء اللغـة، بعد ذلك مشابهات مماثلة بين السنسكريتية وسائر اللغـات الاوروبيـة، واستـدلـوا منهـا على وجـود قرابة نسلية ليس بين الاقوام الهندية والجرمانية فقط، بل بينها وبين الاقوام الاوروبية ايضاً، ووسعوا بذلك حدود نظرية «شله كل» فعـوضـوا الاسم الذي كان وضعه المومأ اليه باسم أشمل، فصاروا يقولون «العرق الهندو اوروبي»، ومن ثم اخذوا يبحثون عن اسم اقصر من ذلك، فاختاروا في الاخير كلمـة «آريـان»، وذلك لأنهم وجدوا كلمة «آريان» مذكورة في الكتاب المقدس القديم

«آفستا»، في رأس أسماء البلاد المخلوقة من قبل «هرمز» فاصطلحوا على استعمال هذه الكلمـة، للدلالـة، على الجنس (العـرق) المفـروض المبحوث عنه. ان فكرة «الجنس الآري» نشـأت بهذه الصورة من التدقيقات اللغوية، وانتشرت بعد ذلك انتشاراً كبيراً، بفضل بساطتها من جهة، وبتأثير بعض العوامل السياسية التي وجدتها ملائمة لاهوائها، فأخذت تستخدمها لقضاء مآربها، من الجهة الاخرى.

لكـن هـذه الـفـكـرة لم تتـأيـد قط بالـتـدقـيقـات الـعـلميـة الحقيقيـة: اذ ان التـدقيقات الواقعية برهنت برهنة قطعية على ان وحدة اللغة لا تدل على وحدة الاصل والنسل، وان اللغات قد تنتقل من امة الى امة، بدون ان يكون بينهما علائق نسلية، وان الامم التي اعتدنا ان نعتبرها آرية، لا يشبه بعضها بعضاً من حيث الاوصاف البدنية، فالفرضية القائلة بقرابة هذه الامم من حيث النسل والدم، هي فرضية واهية، غير مستندة على اساسات علمية. وقد نعت جان فينو Jean Finot هذه الفرضية، بـ «خرافات ومزاعم باطلة» في كتاب لخص المسألة احسن تلخيص «Le préjugé des races........» .

وقد صرّح «دنيكر» Denicker ، في الكتاب الذي وضعه عن الاقوام والعروق (٩) انه لا يوجد جنس - اي عرق - آري، وان كل ما هنالك عبارة عن «فصيلة لغات آرية» وربما كانت «حضارة آرية»، وانه لم يعد في استطاعة احد ان يقول بوجود جنس آري، تنتقل اوصافه بالدم.

---

(٩) Denicker, *Les races et les peuples de la terre*, p. 401.

حول الفصحى والعامية

قضيــة الفصحى والعاميــة

ان قضية الفصحى والعامية، من اهم المشاكل التي تثير الجدل والمناقشة بين رجال الفكر والقلم، في مختلف البلاد العربية، منذ مدة غير يسيرة.

ذلك لأن الفصحى لا يعرفها الا المثقفون، ولا يتخاطب بها الا طوائف محدودة من هؤلاء. . وأما العامية الدارجة فهي كثيرة الانواع، تختلف اختلافاً بيّناً لا من قطر الى قطر فحسب، بل من مدينة الى مدينة في القطر الواحد ايضاً. حتى انها تختلف بعض الاختلاف من حارة الى حارة، ومن جماعة الى جماعة، في المدينة الواحدة، في بعض الاحيان.

اذن، فنحن ـ عرب اليوم ـ بين لغة فصحى، يتفاهم بها بعض الناس في جميع البلاد العربية، وبين لغات عامية عديدة، يتفاهم بكل منها جميع الناس، في بعض المناطق المحدودة من بعض البلاد العربية.

ولا حاجة الى القول بأن هذه الحالة مخالفة لمقتضيات الحياة القومية السليمة، من وجوه عديدة:

فإن كل أمة من الامم تحتاج الى لغة «موحَّدة» تزيدها تجاوباً وتماسكاً، فتكون «موحِّدة».

لأن مهمة اللغة في الحياة الاجتماعية المعقدة الحالية، لا تنحصر في ضمان التفاهم بين المتخاطبين الذين يعيشون في قرية واحدة او مدينة واحدة، ولا بين الذين ينتسبون الى اقليم واحد، او قطر واحد، بل هي ضمان التفاهم والتكاتب والتخاطب والتجاوب. . بين جميع ابناء الامة، على اختلاف مدنهم وأقطارهم.

والتاريخ الحديث مليء بأمثلة بليغة، على الجهود الجبارة التي بذلها ـ ولا يزال

يبذلها ـ عدد غير قليل من الامم والدول في هذا السبيل، توطئة لاستقلالها، او ضماناً لوحدتها.

فنحن العرب نفتقر اليوم الى «لغة» يتفاهم بها جميع الناس، في جميع الاقطار العربية. ولكن، ما السبيل الى ذلك؟

ماذا يجب ان نعمل للتخلص من البلبلة الحالية، والتنعُّم بنعمة «لغة مُوحَّدة وموحِّدة» في جميع الاقطار العربية؟

اذا تأملنا في هذا الامر بالنطق المجرد، خطر على بالنا ثلاثة سبل أساسية:

(أ) السعي وراء نشر وتعميم لغة من اللغات الدارجة، اي لهجة من اللهجات العامية، على جميع البلاد العربية..

(ب) السعي وراء نشر اللغة الفصحى، بين جميع طبقات الشعب، في كل قطر من الاقطار العربية.

(ج) السير على طريقة متوسطة بين الاولى والثانية، على تطعيم اللغات الدارجة باللغة الفصحى.

ولا حاجة للبيان ان الطريقة الاولى ـ اي طريقة تعميم لغة من اللغات الدارجة على جميع البلاد العربية ـ غير منطقية وغير عملية. فلا بد من التوجه الى اللغة الفصحى، التي لها جذور عميقة وأسس متينة، وممثلون أقوياء، في جميع البلاد العربية. ولذلك يحسن بنا ان نحصر البحث والنقاش في الطريقتين الاخيرتين وحدهما:

من المعلوم أن قواعد الفصحى في حالتها الحاضرة، معقّدة كل التعقيد، وصعبة أشد الصعوبة، وبعيدة عن اللهجة الدارجة بعداً كبيراً. فيجدر بنا أن نتساءل: هل من الضروري أن نتمسك بجميع تلك القواعد التي وضعها او دوّنها اللغويون منذ قرون عديدة؟ هل يتحتم علينا أن نصرف قوانا في سبيل نشر وتعميم جميع تلك القواعد والاساليب؟ ألا يمكن أن نختصر ونبسط اللغة الفصحى، ونشذبها تشذيباً معقولاً، يكسبها شيئاً من السهولة، من غير ان يفقدها ميزتها التوحيدية؟ افلا نستطيع ان نطعِّم اللغات الدارجة باللغة الفصحى تطعيماً يبعدنا عن حذلقة علماء اللغة ورطانة عوام الناس في وقت واحد، فيوصلنا الى فصحى متوسطة، معتدلة؟ أفلا يحسن بنا ان نلجأ الى هذه الطريقة، ولو بصورة مؤقتة، كمرحلة من مراحل السير والتقدم نحو الفصحى التامة؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة ـ اجابة صحيحة ـ تتطلب القيام «بأبحاث علمية» واسعة النطاق، تتناول اللغة الفصحى واللغات الدارجة في وقت واحد، وتدرس القضايا بجميع تفاصيلها، وتقلب المسائل على جميع وجوهها.

أولاً، يجب ان نبحث: ما هي الحدود الفاصلة بين الفصحى وبين العامية؟ ما هي الفروق التي تميز الاولى عن الثانية، من حيث المفردات وكيفية لفظها من ناحية، ومن حيث التراكيب واسلوب ترتيبها من ناحية اخرى؟

وفي امر المفردات: هل يجوز لنا ان نعتمد على المعاجم والقواميس المعلومة كل الاعتماد؟ يجب ان نفكر في ذلك ملياً، لأنه من المعلوم ان تلك معاجم مزدحمة بكثير من الكلمات المهجورة التي لم يعد احد يشعر بحاجة الى استعمالها، ومقابل ذلك انها خالية من عدد غير قليل من الكلمات التي استعملها ولا يزال يستعملها أشهر الادباء والعلماء في اهم آثارهم العلمية والادبية، كما ان الكثير من الكلمات القاموسية تستعمل الآن في معانٍ تختلف عن المعاني التي كان قد دوّنها القدماء كل الاختلاف. فلا بد لنا من أن نبحث عن معيار آخر يساعد على تمييز الفصيح عن العامي تمييزاً معقولاً.

وفي أمر القواعد: هل يترتب علينا ان نعتبر آراء العلماء القدماء، القول الفصل فيها؟ ألم يختلف هؤلاء أنفسهم فيما بينهم في أمور التجويز والتفضيل والترجيح؟ أفلا يحق لنا ان نعيد البحث والنظر في تلك الاقوال والآراء، وان نسلك مسلكاً يختلف عن مسالكهم في امر التجويز والتفضيل؟ وهل يتحتم علينا أن نسعى وراء نشر وتعميم تلك القواعد بحذافيرها؟ أفلا يمكننا أن نستغني عن البعض منها لنجعلها اقل تعقيداً واكثر قابلية للانتشار؟ وفي الاخير، ولو قلنا بوجوب التمسك بجميع تلك القواعد، أفلا يجب علينا أن نرتبها ترتيباً معقولاً، لنقدم الاهم على المهم، ونسير على قاعدة التدرج في جهودنا «التفصيحية»؟

ثانياً: يجب علينا أن ندرس اللغات العامية واللهجات المحلية، المنتشرة في مختلف البلاد العربية: ما هي أنواعها؟ وما هي خصائص كل نوع منها، من حيث الكلمات والألفاظ والتعابير؟ وما هي حدود انتشار كل واحدة من تلك الكلمات والأساليب والتعابير؟ وما هي اسباب اختلاف هذه اللهجات عن الفصحى من ناحية، وبعضها عن بعض من ناحية اخرى؟ ألا يوجد بين الكلمات الدارجة في بعض البلاد ما ينطبق على قواعد الفصاحة كل الانطباق؟ ألا يوجد بين اللغات الدارجة صفات واتجاهات عامة ومشتركة؟ ألا تدل هذه الاتجاهاتِ العامة والمشتركة على وجود دوافع عامة وضرورات مشتركة؟ أفلا يجب علينا أن نستكشف هذه الدوافع والحاجات، لكي نستطيع أن نعالجها بأساليب اقرب الى الفصاحة على قدر الامكان؟

إن كل هذه الامور والمسائل يجب أن تدرس وتبحث بكل اهتمام. وفضلاً عن ذلك كله يجب علينا أن نتبع التطورات التاريخية ايضاً: من المعلوم ان اللغة كائن حي، يتطور على الدوام بتطور المجتمع، وينمو تبعاً لنمو الافكار وتنوّع الحاجات. إذ لكل كلمة، وكل

اسلوب، في كل لغة وفي كل لهجة، تاريخ طويل او قصير، ماضٍ قريب او بعيد.

إن نظرة فاحصة وسريعة الى ما طرأ من تحولات على اللغة العربية في مختلف البلاد خلال جيل واحد تقريباً ـ منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى مثلًا ـ تكفي للتأكد من صحة ما قلناه آنفاً: لقد حدثت تطورات كبيرة في لغة الدواوين، وفي لغة الصحف، وفي لغة التخاطب في مختلف البيئات، في جميع البلاد العربية. فقد دخل في كل منها عدد كبير من الكلمات الجديدة، مشتقة من اصول فصيحة، او مقتبسة من اللغات الاجنبية. ومعظم هذه الكلمات المقتبسة، كانت فرنسية في بعض البلاد العربية، و انكليزية في بعضها الآخر، وذلك تبعاً للاوضاع السياسة الخاصة التي طرأت على كل واحد من تلك البلاد. ومن جهة اخرى بدأت حركة معاكسة لذلك لترك تلك الكلمات الاجنبية واستبدالها بكلمات عربية.

ثم ان ازدياد التواصل والتعامل والتزاور بين المدن والارياف من جهة، وبين الاقطار المختلفة من جهة اخرى، أدى الى حدوث تغير محسوس في اوضاع اللهجات المحلية وفي التعابير العامية ايضاً: صارت لهجات بعض العواصم تؤثر تأثيراً كبيراً في اللهجات الفرعية، كما ان لغة عامة الناس ايضاً اخذت تتهذب وتتطور بتأثير انتشار التعليم، وازدهار الصحافة، وتعرّب دواوين الحكومة، وقيام الحياة النيابية.

ولا نغالي إذا قلنا : انه اخذ يتكون في بيئات المثقفين في جميع البلاد العربية نوع من «لغة التخاطب» اقتبست الشيء الكثير من خصائص الفصحى، وتباعدت عن الكثير من اساليب العامية. فيحسن بنا أن نتعمق ونتوسع في درس هذه التطورات وتدوينها، لنستفيد منها، ونستنير بها في تقرير خططنا الاصلاحية.

يتبين من كل ما تقدم، ان الابحاث اللغوية لا يجوز ان تبقى محصورة بين صحائف الكتب والمعاجم المعلومة، بل يجب ان تخرج الى ميادين الحياة الاجتماعية، وتدرس وتسجل ما يشاهد وما يلاحظ في تلك الميادين بصورة فعلية.

ويجب علينا أن لا ننسى ان علماء اللغة القدماء تجولوا بين القبائل ودوّنوا ما سمعوه وما لاحظوه بكل تفصيل واهتمام. فيحسن بنا ان نقتدي بهم في هذا المضمار: فنلاحظ ونسجل ما نسمعه من خصائص الكلام، في كل مدينة وفي كل بيئة، بين الزراع والعمال، بين البنائين والتجار، في المدن والارياف، بين الرجال والنساء، بين الكهول والاطفال.

ولا يجوز لنا أن نتقاعس عن العمل في هذا السبيل بحجة الاكتفاء باللغة الفصحى... إذ يجب علينا ان نعلم العلم اليقين بأن تغير الاشياء وتحسينها يتوقف على معرفة خصائصها ومراعاة نواميسها...

القاهرة ١٩/ ٢/ ١٩٥٥

اللغـة العربية واللغة اللاتينيـة (*)

مقارنـــة تاريخيـــة

إن قضية الفصحى والعامية في اللغة العربية، لهي من القضايا التي تثار من حين الى حين، منـذ عدة عقود من السنين. يثيرها ـ على الاكثر ـ بعض الذين يدعون الى التخلي عن الفصحى، والتحـول عنها الى العامية، في الكتابة والخطابة والحوار، ولا سيما في القصص والمسرحيات.

ويستند هؤلاء، في دعوتهم هذه الى ملاحظات عديدة ومتنوعة اهمها وأعمها ـ على ما أعتقد ـ يحوم حول تشبيه العربية باللاتينية.

انهم يقـولـون: «إن حالة العربية الفصحى الآن، لا تختلف عن حالة اللاتينية الكلاسيكية قديماً، فمصيرها سيكون شبيهاً بمصير اللغة المذكورة حتماً. من المعلوم ان اللاتينية ماتت، بعد ان ولّدت اللغات الفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية والرومانية.. التي تعرف الآن باسم «اللغات اللاتينية». وهذه اللغات أصبحت منذ عدة قرون لغات علم وأدب، بعد ان كانت بمثابة «لغات عامية» مدة غير قصيرة من الزمن. وأما اللاتينية الاصلية فقد اندثرت وماتت، بعد أن كانت لغة العلم والأدب في معظم بلاد الغرب، مدة قرون عديدة».

«فلا بد ان يحدث مثل ذلك في اللغة العربية ايضاً. فمن العبث ان تبذل الجهود لتأخير هذا المصير. بل من الخير لنا أن نؤمن بذلك من الآن، فنوجه جهودنا الى جعل «العامية» لغة الكتابة والعلم والأدب، بوجه عام..».

إن أمثال هذه الملاحظات تسيطر على أذهان الكثيرين ممن يقولون بوجوب عدم

(*) نشرت في: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، (نيسان/ ابريل ١٩٥٧).

التمسك بالعربية الفصحى، وهي تظهر من خلال أحاديثهم وكتاباتهم بأشكال وأساليب شتى.

ولهذا السبب، إني أعتقد بأن بحث قضية الفصحى والعامية يجب أن يبدأ بدرس هذه «الحجة الاساسية»، يجب علينا ان نلقي نظرة فاحصة على تاريخ اللغات اللاتينية، لكي نستطيع ان نحكم ـ بطريقة علمية سليمة ـ هل تشبه حالة اللغة العربية الآن حالة اللاتينية قديماً؟ وهل سيكون مصيرها شبيهاً بمصير اللغة اللاتينية حتماً؟

لا شك في أن اللغات الفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية والرومانية. . قد تفرعت من اللغة اللاتينية. وصحيح انها كانت ـ في بادىء الامر ـ لغات عامية، ثم تحولت ـ تدريجياً ـ الى لغات علم وأدب راقية. وصحيح ايضاً، ان اللاتينية الكلاسيكية، قد فقدت الحياة، حيث لم يبق على وجه البسيطة امة او شعب يتكلم بها.

هذه كلها من الحقائق الثابتة، التي لا يمكن لأحد ان ينكرها، بوجه من الوجوه. ولكن. . . هناك حقائق اخرى، لا بد من أخذها بنظر الاعتبار في هذا المضمار.

إن اللغات التي تفرعت عن اللاتينية لم تنحصر باللغات التي ذكرناها آنفاً. بل قد تفرعت عن اللاتينية عشرات اللغات ومئات اللهجات. إلا ان معظم هذه اللغات واللهجات لم تعش الى يومنا هذا، بل تركت محلها الى اللغات اللاتينية المعروفة الآن. فإن كل واحدة من اللغات اللاتينية المتداولة الآن، قد قامت مقام عدد غير قليل من اللغات واللهجات.

ويفهم من ذلك: ان تاريخ تطور اللغات يعرض الى الانظار نوعين من التطورات: التطور نحو التفرع، والتطور نحو التوحد. ويسمي الباحثون الطور الاول بـ «طور التجزؤ Morcellement» والطور الثاني بـ «طور التوحد Réunification».

إن من يحصر نظره حول النوع الأول من التطورات، فلا ينتبه الى النوع الثاني منها. . . يبقى بعيداً عن إدراك الحقائق على وجهها الصحيح، بعداً كبيراً.

فيجدر بنا أن ندرس صفحات تطور اللغات اللاتينية، لنطلع على أطوار «التجزؤ» وعوامله من ناحية، و أطوار «التوحد» وعوامله من ناحية اخرى.

وبهذه الصورة ـ وبهذه الصورة وحدها ـ نستطيع ان نصل الى نتيجة علمية، في هذه القضية الهامة.

تفـرع اللغـة اللاتينيـــة

- ١ -

إن اللاتينية كانت - في بادىء الامر - لغة خاصة بمدينة روما وضواحيها المعروفة باسم Latium ، ثم اصبحت لغة ايطاليا بأجمعها، بسبب توسع حكم الرومان فيها. وبعد ذلك انتشرت الى جميع البلاد المحيطة بالبحر الابيض المتوسط، مع الفتوحات التي تمت في عهد الامبراطورية.

وكـان لأهـالي تلك البلاد الشاسعة لغات خاصة بهم، مثل اليونانية، والآرامية، والعربية، والقبطية، والغوتية، والبربرية، والغالية، والايبرية، والليجورية، والسلتية... الخ.

وعندما دخلت اللاتينية الى تلك البلاد، مع الجيوش والحكام، بـدأ نوع من التنازع والتفاعل بينها وبين اللغات الدارجة في البلاد المفتوحة. واما نتائج هذا التفاعل والتنازع، فقد اختلفت باختلاف اللغات والأقطار.

في الشرق، لم تستطع اللاتينية أن تتغلب على اليونانية. لأن اللغة المذكورة كانت مقترنة بحضارة ارقى من حضارة الرومان، وبأدب ارفع من الادب اللاتيني، ولذلك أثرت في اللاتينية اكثر مما تأثرت بها؛ فحافظت البلاد اليونانية على شخصيتها اللغوية، على الرغم من خضوعها الى حكم الرومان وسيطرتهم السياسية.

ومن المعلوم أن ذلـك كان من جملة العوامل التي أدت الى انشطار الامبراطورية الرومانية الى شطرين: الامبراطورية الشرقية والامبراطورية الغربية، حيث اصبحت اللغة الرسمية «اليونانية» في الشرقية، وظلت «اللاتينية» في الغربية.

وأما في الغرب، في البلاد التي تعرف الآن باسم فرنسا واسبانيا وبريطانيا العظمى، فقـد حدث عكس ذلـك تمـاماً: تغلبت اللاتينية على لغات البلاد المفتوحة، لأن تلك اللغات كانت محرومة من أدب مدوّن ومكتوب، كما انها كانت غير مدعومة بحضارة راقية.

ولكن هذه الغلبـة لم تتم إلا بعـد تفاعل وتنازع استمرا نحو خمسة قرون. ومن الطبيعي أن اللاتينية تأثرت خلال هذه المدة الطويلة من خصائص تلك اللغات، وتغيرت عن أصلها في كثير من الأمور.

كانت اللاتينية ترقت كثيراً، فأصبحت لغة أدب رفيع جداً، بفضل الخطباء والشعراء والعلماء الذين نبغوا في عهد الامبراطورية الزاهرة، امثال شيشـرون، وفيرجيل، ولوكرس...

ولكن هذه اللاتينية الأدبية ـ اللاتينية الكلاسيكية ـ كانت بمثابة لغة اريستوقراطية، لا يمارسها ولا يحسنها إلا النخبة الممتازة من الحكام والادباء والمتنورين. إنها لم تتغلغل كثيراً بين طبقات العوام. وظل الناس يتكلمون بلهجات لاتينية بسيطة، كان الرومان يميزونها عن اللاتينية الكلاسيكية، ويسمونها بأسماء خاصة، مثل: كلام العوام، اللغة الدارجة، لغة الفلاحين Sermo vulgaris, lingum rusticum, lingua usualis.

إن الفتوحات الرومانية، كانت تنشر اللاتينية الكلاسيكية، واللاتينية العامية في وقت واحد: الكلاسيكية مع الحكام والمتنورين، والعامية بواسطة الجنود والتجار والفلاحين الذين استوطنوا البلاد المفتوحة، وصاروا يعيشون ويعملون بين أهاليها الاصليين.

ومن الطبيعي أن اللاتينية الكلاسيكية بقيت ـ خلال هذا الانتشار ـ كما هي: بمفرداتها وقواعدها الصرفية والنحوية المدوّنة في الكتب. ولكن اللاتينية العامية لم تسلم من التغيُّر والتحُّول، لأنها كانت تنتقل وتنتشر عن طريق المشافهة وحدها، فكان من الطبيعي ان تتأثر ـ خلال هذا الانتشار ـ من خصائص اللغات المحلية القديمة، ولا سيما من اساليبها الصوتية.

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار، ان اللغات الدارجة في البلاد المفتوحة التي ذكرناها آنفاً، كانت كثيرة ومتنوعة ومتشعبة الى عدد كبير من اللهجات. فكان من الطبيعي ان يؤدي تفاعل اللاتينية العامية مع كل واحدة من هذه اللهجات واللغات المحلية، في تلك الاقاليم المتنوعة، الى تكوين لغات ولهجات عديدة، تختلف عن اللاتينية الاصلية، في كثير من الخصائص.

ولهذا السبب، يرجح الباحثون تسمية هذه اللغات واللهجات الجديدة بالـ «رومانية» تمييزاً لها عن اللاتينية الاصلية.

ـ ٢ ـ

ولكن. . . هذه اللغات الرومانية الجديدة، لم تكد تتغلب على اللغات المحلية، فتستقر ـ نوعاً ما ـ على حالات وأساليب معينة، حتى تعرضت الى عوامل قوية من التحوّلات والتغيرات الجديدة: إذ دخلت البلاد المذكورة لغات جرمانية عديدة، من جراء استيلاء القبائل الجرمانية عليها، واستيطان عدد غير قليل من القبائل المذكورة في مختلف اقطارها.

ومن الطبيعي ،ان قام عندئذٍ تفاعل وتنازع بين اللغات واللهجات الجرمانية التي كان يتكلم بها الغزاة والمهاجرون، وبين اللهجات الرومانية التي كان يتكلم بها اهالي البلاد.

وأما نتائج هذا التنازع الجديد، فقد اختلفت ـ هي ايضاً ـ باختلاف البلاد: ففي بريطانيا العظمى وبريطانيا الصغرى تغلبت اللغات الجرمانية على الرومانية، وأصبحت تلك البلاد جرمانية اللغة. ولكن في سائر اقاليم فرنسا وفي اسبانيا وايطاليا ـ بعكس ذلك ـ تغلبت اللغات الرومانية على الجرمانية، حيث نسي الفاتحون والمهاجرون ـ بمرور الزمان وبصورة تدريجية ـ لغاتهم الاصلية، وصاروا هم ايضاً يتكلمون باللغات الرومانية، مثل اهل البلاد التي فتحوها وهاجروا اليها.

ولكن ذلك لم يتم، الا بعد مرور نحو ثلاثة قرون.

ومن الطبيعي أن يكون قد حدث، خلال هذه المدة، تفاعل بين لغات الفاتحين وبين لغات البلاد المفتوحة. ولذلك تأثرت الرومانية بعض التأثر من خصائص اللغات الجرمانية، فازدادت بذلك تباعداً عن اللاتينية الاصلية.

ومما يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار: ان اللغات الجرمانية التي دخلت مع القبائل الغازية المعلومة، الى مختلف اقطار البلاد التي تعرف الآن باسم ايطاليا وفرنسا واسبانيا. كانت متنوعة ومتشعبة في حد ذاتها. فتفاعل هذه اللغات واللهجات الجرمانية المختلفة مع اللغات الدارجة في مختلف انحاء البلاد المذكورة، كان من الطبيعي ان يؤدي الى زيادة انواع اللغات واللهجات المنحدرة من اللاتينية زيادة كبيرة.

إن غزوات القبائل الجرمانية للبلاد المذكورة اثرت في مصير اللغة اللاتينية، من وجوه اخرى ايضاً: إن هذه الغزوات ادت الى حدوث تطورات وانقلابات اجتماعية وسياسية هامة. فكان من الطبيعي ان تتأثر اللغات من هذه الانقلابات تأثراً عميقاً.

إذ من المعلوم ان الغزوات الجرمانية ادت ـ في آخر الامر ـ الى انقراض الامبراطورية الرومانية الغربية وزوالها، كما انها سببت تقلص الطبقة المتعلمة والمستنيرة، وتلاشيها بسرعة كبيرة.

ومن الطبيعي أن زوال الوحدة السياسية، من جراء سقوط الامبراطورية، قد حرم اللاتينية الكلاسيكية من السلطة المعنوية التي كانت تتمتع بها، لكونها لغة الحكم والادارة في امبراطورية واسعة الارجاء. كما أن تلاشي الطبقة المستنيرة التي كانت تمارس اللاتينية الأدبية وترعاها، أدى الى تقلص ظل اللغة المذكورة الى اقصى حدود التقلص، وجعلها تنحصر بين جدران المعابد والأديرة وحدها.

ولا حاجة للبيان ان انسحاب اللاتينية الادبية من الميدان، انسحاباً يكاد يكون تاماً، على المنوال الذي سردناه آنفاً، ترك الحبل على غارب اللغات العامية، وأفسح امامها مجالاً واسعاً للتغير السريع، والتفرع الذي لا يقف عند حد، لعدم وجود عائق يعيقه، وضابط يضبطه.

إن انضمــام هذه العوامل الهامـة الى عوامــل التحــوُّل والتفـرُّع التـي سردناها قبلًا، أدى ـ بطبيعة الحال ـ الى زيادة تباعد اللغات واللهجات الرومانية، عن اللاتينية الاصلية زيادة كبيرة جداً.

في الواقع ان «شارلمان» الشهير، قد سعى، في القرن التاسع للميلاد الى إحياء الامبراطورية، وتشجيع التعليم، إلا ان الامبراطورية، التي كوّنها، لم تعمر طويلًا، لأنه هو بنفســه قسمها بين أولاده الثلاثة، وفتح بذلك الباب للتقسيمات المتتالية بين احفاده العـديـدين. ومن المعلوم انه بعد ذلك العهد القصير، أخذت روابط السلطات المركزية ترتخي بسرعة، ثم نشأت النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي عرفت باسم «الاقـطاعيـة» «الفيـوداليتيـة» فانقسمت البلاد الى عدد لا يحصى من المقاطعات الصغيرة، وصارت تحتمي كل واحدة منها بقصر محصن، وتتمتع باستقلال فعلي مطلق، فلا ترتبط بالمملكة او بالامبراطورية إلا بروابط اسمية بحتة. ثم اخذت الروابط التي تصل هذه المقاطعات بعضها ببعض ايضاً ترتخي فتزول بصورة تدريجية، الى ان اصبحت كل مقاطعة وكل مدينة منطوية على نفسها، ومكتفية بذاتها، ومنعزلة عن غيرها انعزالاً يكاد يكون تاماً.

ومن المعلوم انه في ذلك العهد تفشت الامية بصورة لم يسبق لها مثيل فلم يبق من يعـرف القـراءة والكتـابـة حتى بين كبـار اصحـاب المقاطعات وطبقة الحكام والنبلاء. واصبحت الكتابة والقراءة مما يختص به جماعة من رجال الكنائس وحدهم.

ولا حاجة الى القول: إن كل ذلك أوصل تفرع اللغات واللهجات العامية الى حده الاقصى.

إن العوامل التي ذكرناها الى الآن، كانت عوامل عامة، تشمل جميع البلاد التي عرفت باسم «اللاتينية»: ولاتمام سلسلة هذه العوامل المتنوعة، لا بد لنا من ان نشير الى عامل آخر، اختص بقسم من تلك البلاد، دون غيرها. هذا العامل الخاص، هو تأثير اللغة العربية في اللغة الاسبانية.

من المعلوم ان العرب كانوا استولوا على اسبانيا واستوطنوها، وأسسوا فيها حضارة راقيـة، استمرت مدة طويلة، تقرب من ثمانية قرون. فكان من الطبيعي ان تؤثر اللغة العربية ـ خلال هذه المدة الطويلة ـ في اللغة الاسبانية تأثيراً كبيراً. فاقتبست الاسبانية من اللغة العربية بعض الاصوات التي لم يكن في اللغة اللاتينية ما يماثلها. كما اقتبست آلاف الكلمات العربية التي تختلف عن الكلمات اللاتينية اختلافاً جوهرياً من وجوه عديدة.

ولا حاجة الى البيان ان ذلك ادى الى زيادة الفوارق التي كانت حدثت بين الاسبانية وبين سائر اللغات اللاتينية زيادة كبيرة.

- ٣ -

هذا، ولاتمام بحث الاحداث والعوامل التي أثرت في تطور اللغة اللاتينية وتفرعها، لا بد لنا من أن نلقي نظرة عجلى، الى عمل الديانة المسيحية في هذا المضمار ايضاً:

لا شك في أن الديانة المسيحية ساعدت على انتشار اللغة اللاتينية في اوروبا الغربية مساعدة كبيرة، لأن المركز الاوروبي للديانة المذكورة كان مدينة روما نفسها: انها تنظمت هناك، وانتشرت من هناك، كما ان الاناجيل التي تجمعت هناك وانتشرت من هناك الى البلاد الغربية، كانت بالنصوص اللاتينية. فكان من الطبيعي ـ والحالة هذه ـ أن ترتبط الديانة المسيحية في تلك البلاد باللغة اللاتينية ارتباطاً وثيقاً، وان تساعد على انتشارها مساعدة كبيرة.

إلا أن الديانة المسيحية لم تلتزم نشر اللاتينية الكلاسيكية، بل عملت على نشر اللاتينية العامية. وذلك لأنها انتشرت ـ في بادىء الامر ـ بين عوام الناس، دون الخواص. لأن الحكام كانوا يعارضونها أشد المعارضة، حتى انهم ظلوا يضطهدون معتنقيها بشتى أساليب الاضطهاد، مدة تزيد على ثلاثة قرون. فكان من الطبيعي أن يخاطب المبشرون الناس باللغة الدارجة بينهم، لا باللاتينية الأدبية التي كانت شبه غريبة عليهم.

ومما تجب ملاحظته في هذا الشأن، ان المذهب الكاثوليكي الذي نشأ في ايطاليا، وانتشر منها الى غرب اوروبا، كان يلقي مهمة تلاوة الكتاب المقدس على عواتق رجال الدين وحدهم. وما كان يفرض ذلك على سائر الناس بوجه من الوجوه. ولهذا السبب لم تؤثر لغة الانجيل في كلام الناس تأثيراً يذكر، بل بقيت اللغة المذكورة كلغة خاصة برجال الدين، حتى ان المجمع الديني الذي انعقد في مدينة «تور» سنة ٨١٤، اتخذ قراراً صريحاً في هذا الشأن: فأوصى بـ «تفهيم كلام الله الى الناس، باللغات التي درجوا عليها».

ولذلك نستطيع ان نقول: إن الكنيسة المسيحية احتفظت باللاتينية الأدبية لنفسها، ونشرت بين الناس اللاتينية العامية وحدها.

ومن المعلوم أن فكرة «وجوب تلاوة الانجيل من قبل جميع الافراد» لم تظهر الى عالم الوجود إلا بعد ظهور البروتستانتية، في القرن السادس عشر للميلاد. ولكن، حتى ذلك التاريخ، كانت فروع اللاتينية قد تباعدت عن اصلها كثيراً، وكونت عدة لغات أدبية راقية

جداً. كما ان اللغات الجرمانية ايضاً، كانت خرجت عن اطوار البدائية، وأنتجت آثاراً أدبية هامة. ولهذا السبب، نجد ان «فكرة وجوب قراءة الانجيل من قبل جميع الناس» اقترنت بفكرة «ترجمة الانجيل الى اللغات الدارجة بين الناس»، وهذه الفكرة استوجبت ـ على الفور ـ ترجمة الانجيل الى الالمانية والفرنسية والانكليزية. . . ولهذا السبب، فقدت اللاتينية ـ بعد ظهور البروتستانتية ـ الشيء الكثير من مكانتها، حتى بين رجال الدين أنفسهم.

وخلاصة القول: إن الكنيسة المسيحية «حافظت» على اللاتينية الادبية، إذ نشرتها بين رجالها، ولكنها لم تعمل على نشرها بين الناس، فتركت بذلك امام اللغات واللهجات العامية، مجالاً واسعاً للتنوع والتفرع والانتشار.

يتبيّن من كل ما سبق: أن سلسلة طويلة ومعقدة من الاحداث والعوامل التاريخية ـ السياسية والاجتماعية والفكرية ـ تضافرت على تفريع اللغة اللاتينية الى فروع كثيرة، وأدت الى تباعد هذه الفروع بعضها عن بعض من ناحية، وعن اللاتينية الاصلية من ناحية أخرى.

وخلال هذه الاحداث ـ التي بدأت قبل الميلاد، واستمرت حتى القرن الثاني عشر للميلاد ـ تغايرت وتخالفت اللغات الرومانية التي تكونت على أراضي كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا، كما انها تشعبت الى عدد كبير من اللهجات.

وهذه اللغات واللهجات وصلت الى اقصى حدود التعدد والتنوع خلال القرون الوسطى، من جراء تأسيس النظم الاقطاعية في مختلف انحاء البلاد، وتفشي الامية بين الخواص فضلاً عن العوام، وتضاؤل الاتصال بين مختلف المقاطعات، وانطواء المدن على نفسها حول القصور المحصنة التي شيدت في كل الجهات.

تكوُّن اللغة الفرنسية

ولكن. . . بعد عهود التفرع والتجزؤ التي استمرت بهذه الصورة مدة تزيد على عشرة قرون، حدثت أحداث سياسية واجتماعية وفكرية اخرى، عملت عكس ما عملته الاحداث السالفة، فأدت الى «توحد» اللغات واللهجات، حول مراكز عديدة، بصورة تدريجية.

إني لا أرى لزوماً الى تتبع «تيارات التوحُّد» التي أخذت ترتسم في جميع البلاد اللاتينية، بعد أدوار التجزؤ التي استعرضتها وشرحتها آنفاً. بل سأكتفي بذكر ما حدث في

فرنسا وحدها. وذلك لأن اللغة الفرنسية معلومة في البلاد العربية اكثر من سائر اللغات اللاتينية، كما أنها اشد اللغات الرومانية، تباعداً عن اللاتينية الاصلية. فأعتقد لذلك، ان «الاحداث والعوامل الموحدة» التي سنلاحظها من تاريخ تكـون اللغة الفرنسية وتطورها ستغنينا عن تتبع ما حدث في سائر اللغات الرومانية، بالنسبة الى الغاية التي نرمي اليها من بحثنا هذا.

- ١ -

يجمع علماء اللغة اللهجات الرومانية التي نشأت فوق اراضي فرنسا الحالية، في صنفين أسـاسيين: اللهجـات الشمـاليـة واللهجـات الجنوبية، ويسمون الاولى باسم «لهجات الأويل» والثانية باسم «لهجات الأوك»، وذلك بالنسبة الى الكلمة التي تستعمل في كل منها مقابل كلمة «نعم» العربية: «اويل» في الشمال، و«اوك» في الجنوب.

اللغة الفرنسية تمثل أرقى الدرجات التي وصلت اليها لهجات الاويل، والبروفنسية تمثل أرقى لهجات الاوك. والفرق بين الاثنتين كبير جداً، إذ يقول العالم اللغوي المشهور « ميّـه » انه يعادل الفرق الموجود بين اللغة الاسبانية وبين اللغة الايطالية. وطبيعي ان هذا الفرق الكبير لا يترك مجالاً للتخاطب والتفاهُم بين اصحاب اللغتين دون دراسة خاصة او وساطة ترجمان.

واما سبب حدوث هذا الاختلاف الكبير، فيعود الى الاختلاف في «نسبة تأثير» كل من اللاتينية والجرمانية في شمال فرنسا وجنوبها.

فإن اقاليم فرنسا الجنوبية كانت قد تأثرت باللاتينية اكثر من تأثر الاقاليم الشمالية بها. لأنها كانت ترومنت وتلتّنت قبل الاقاليم الشمالية، كما ان صلاتها بروما وبالرومان ظلت على الدوام اشد وأوثق من صلات الاقاليم الشمالية بها.

وبعكس ذلك، إن تأثر الاقاليم الجنوبية باللغات الجرمانية، كان أضعف من تأثر الاقاليم الشمالية بها. لأن القبائل الجرمانية التي استولت على فرنسا واستوطنتها كانت اكثر كثافة في الاقاليم الشمالية منها في الاقاليم الجنوبية.

ولهذه الأسباب اختلفت اللغة الفرنسية التي نشأت في شمال فرنسا عن البروفنسية التي نشأت في جنوبها اختلافاً كبيراً، كما انها تباعدت عن اللاتينية الاصلية، أكثر من تباعد البروفنسية بوجه خاص، ومن تباعد سائر اللغات الرومانية بوجه عام.

إن اللهجة التي انحدرت منها اللغة الفرنسية كانت في بادىء الامر لهجة خاصة بالمنطقة التي تحيط بمدينة باريس الحالية، والتي تعرف باسم «جزيرة فرنسا Ile de France

» ويسمي الباحثون هذه اللهجة باسم الـ Francien تمييزاً لها عن الـ Français التي تكوّنت فيما بعد، نتيجة تطورات عديدة.

ومن المعلوم ان المنطقة المذكورة صارت مهداً للاسرة التي أسست المملكة الفرنسية. ولـذلـك اكتسبت لهجتهـا مكانة سياسية وادبية خاصة، فأخذت تتغلب على اللهجات الاخرى تبعاً لتوسع نطاق حكم الأسرة المذكورة.

وقد جرى هذا التوسع بصورة تدريجية: فإن المقاطعات المختلفة صارت تنضمّ الى «مملكة فرنسا» الواحدة بعد الاخرى، تارة عن طريق الحرب والفتح، وطوراً عن طريق الصداق والميراث، وذلك من جراء زواج ملوك فرنسا وامرائها بأميرات المقاطعات المختلفة. وكلما دخلت مقاطعة من المقاطعات تحت حكم المملكة الفرنسية كانت تدخل في الوقت نفسه تحت تأثير اللغة الفرنسية. وكانت اللغة المذكورة تتغلب بهذه الصورة على اللهجات المحلية، اولاً في المدن، ثم في القرى والارياف المحيطة بها، بصورة تدريجية.

إن تغلب وانتشار الفرنسية، قد تم بسهولة نسبية في مناطق لغات الاويل، ولكنه تأخر كثيراً في مناطق لغات الاوك. وذلك لأن «التوحُّـد الاداري والسياسي» في الأقسام الشمالية من فرنسا ـ على وجه التحديد: في الايالات التي تقع شمال نهر اللوار ـ قد سبق توحد سائر أقسامها مدة قرون عديدة. فإن إيالات بروفنس الجنوبية لم تنضم الى مملكة فرنسا إلا في اواخر القرن الخامس عشر للميلاد. ومن الطبيعي ان بقاء تلك الايالات خارج حكم المملكة الفرنسية أدى الى بقاء لغاتها مصونة من سيطرة اللغة الفرنسية مدة طويلة.

وفضلا عن ذلك، فإن الفرنسية كانت من جملة لغات الاويل، وشديدة القرابة بها. وذلــك كان يسهِّـل على النـاس تعلُّمهـا، وتحـولهم عن لهجـاتهم الاصلية، في حين ان سكان المناطق الجنوبية ما يمكن ان يتعلموا الفرنسية، ويتحولوا من لغاتهم الأصلية اليها، إلا ببذل جهود كبيرة، لبعد لهجاتهم عن الفرنسية.

ومن الغريب ان اللغة البروفنسية قد نمت وازدهرت قبل ازدهار الفرنسية، والادب البـروفنسي اشتهـر قبـل اشتهـار الادب الفـرنسي، لأن الفنـانين الذين عرفوا باسم الـ «تروبادور» كانوا ينظمون أشعارهم ويلحنونها، ويغنونها، باللغة البروفنسية.

ولكن حرمان تلك البلاد من حكومة مركزية قوية، ولا سيما تعرضها الى الحروب الدينية الدموية، كان من العوامل التي حالت دون استمرار هذا الازدهار.

إذ من المعلوم أن مذهباً جديداً كان قد انتشر في جنوب فرنسا، وصار سبباً لاختلاف الناس في امره اختلافاً عنيفاً. وقد اعتبر البابا هذا المذهب الجديد من البدع التي تجب محاربتها، فأعلن على اصحابها حرباً صليبية خاصة، عرفت باسم «صليبية الآلبيجوا».

والحروب الدينية التي نجمت عن ذلك صارت سبباً لافنـاء جماعات كبيرة من السكان ولتدمير عدد غير قليل من المدن والقرى، وأشاعت الفاقة والفوضى في كل الجهات.

وبطبيعة الحال، تأثر الادب بهذه الحروب الاهلية والفوضى الكلية، تأثراً شديداً، فانقطع عن النمو والازدهار. وفضلًا عن ذلك، فقد انتهت سلسلة تلك الاحداث، الى انضمام البلاد الى مملكة فرنسا: وكان ذلك سنة ١٨٤١.

ومنـذ ذلك التاريخ دخلت البروفنس ايضاً تحت سيطرة اللغة الفرنسية، وأخذت اللغة الفرنسية تنتشر هناك ايضاً.

- ٢ -

وخـلال هذه القـرون العـديدة، كانت الفرنسية خرجت من طور «اللغة العامية» وتحولت الى لغة كتابة وأدب. ثم أخذ هذا الادب يزدهر بعد بدء عصر النهضة والانبعاث. ولا سيما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد، حيث نشـأ ونبـغ طائفة من الادباء العظام، الذين كتبوا وألفوا بها مجموعة كبيرة من الآثار الخالدة.

وغني عن البيـان أن اللغة الفرنسية اكتسبت من هذه الآثار الادبية مكانة معنوية سامية انضمت الى مكانتها السياسية، فزادتها تأثيراً وسلطة على كلام الناس.

ولـذلـك صارت الفـرنسيـة الادبيـة، تتغلغـل بين مختلف طبقات الناس وتطارد اللهجات العامية، فتحتل مكانها، الواحدة بعد الاخرى، اولاً في المدن، ثم في الارياف.

ولكن، يجب أن لا يذهب بنا الظن إلى ان نتوهم أنه عند قيام هذا الادب الراقي، اندثرت جميع اللهجات الرومانية وغير الرومانية التي كانت دارجة في مختلف انحاء البلاد الفرنسية، فلم يبق في فرنسا اي فارق بين لغة الكتابة ولغة الكلام.

إذ من المؤكد ـ بعكس ذلك ـ انه في عصر الادب الكلاسيكي الزاهر، وفي خلال القرن الثامن عشر، كان معظم الفرنسيين يرطنون لهجات كثيرة، تختلف عن اللغة الادبية بخصائص عديدة.

حتى ان قضية اللغات واللهجات استرعت اهتمام رجال الثورة العظمى، في اواخر القرن الثامن عشر، وحملتهم على التفكير بها تفكيراً جدياً، انتهى بهم الى اتخاذ تدابير عديدة لمعالجة مشكلتها معالجة مثمرة.

كان الراهب غريغوار قدّم الى مجلس الثورة سنة ١٧٩٠ تقريراً مسهباً عن حالة اللغة الفرنسية، وكان مما قاله في التقرير المذكور:

«إننا نستطيع أن نؤكد ـ دون مغالاة ـ بأن نحو ستة ملايين من الفرنسيين ـ ولا سيما في الارياف ـ لا يعرفون شيئاً عن اللغة القومية. وعدداً لا يقل عن ذلك ـ إذا عرفوا شيئاً منها ـ فإنهم لا يستطيعون ان يواصلوا التحدث بها».

هذا، ولكي نقدّر دلالة هذه الارقام حق قدرها، يجب أن نلاحظ أن مجموع سكان فرنسا في ذلك التاريخ، كان نحو خمسة وعشرين مليوناً على أكثر تقدير. ويفهم من ذلك: ان نصف سكان فرنسا ما كانوا يتكلمون بالفرنسية.

وفضلًا عن ذلك، فقد أضاف التقرير الى ما سبق وذكرناه العبارات التالية: «والذين يحسنون التكلم بها بفصاحة لا يتجاوزون الثلاثة ملايين. وأما الذين يستطيعون كتابتها على وجه الصحة، فهم أقل من ذلك ايضاً».

إن الراهب غريغوار ـ مثل سائر رجال الثورة ـ رأى أن هذه الحالة لا يجوز ان تدوم:

«لأن مبدأ المساواة التي أقرّته الثورة يقضي بفتح أبواب التوظف امام جميع المواطنين. ولكن تسليم زمام الادارة الى أشخاص لا يحسنون اللغة القومية، يؤدي الى محاذير كبيرة. وأما ترك هؤلاء خارج ميادين الحكم والادارة، فيخالف مبدأ المساواة. فيترتب على الثورة ـ والحالة هذه ـ أن تعالج هذه المشكلة معالجة جديّة، وذلك بمحاربة اللهجات المحلية، ونشر اللغة الافرنسية الفصيحة بين جميع المواطنين».

وفضلًا عن ذلك؛ فقد رأى جماعة من رجال الثورة ـ وعلى رأسهم تاليران ـ ان اللهجات واللغات المحلية إنما هي من مخلفات عهود الانحلال والاقطاع، فقالوا بوجوب محاربتها من هذه الوجهة أيضاً.

من المعلوم أن الايالات المختلفة في فرنسا، كانت تتمتع ـ حتى عهد الثورة العظمى ـ بامتيازات كثيرة ومتنوعة، وذلك حسب الظروف الخاصة التي كانت أحاطت بانضمام كل واحدة منها الى المملكة الفرنسية، في تواريخ مختلفة.

فقد رأى رجال الثورة ضرورة إزالة هذه الامتيازات، لاتمام وحدة البلاد. فاجتمع ممثلو الايالات سنة ١٧٩٠، وأعلنوا تنازلهم عن جميع الحقوق والامتيازات الباقية من نظم الاقطاع البائدة. وسارع رجال الثورة الى تغيير التقسيمات الادارية تغييراً جوهرياً، وتنسيقها وفق أسس جديدة تماماً، لكي يزيلوا معالم الاقطاعيات السابقة من خريطة البلاد.

وكانت اللهجات في نظر رجال الثورة، من جملة مخلفات الاقطاع، فكان من الواجب القضاء عليها ايضاً. ولكن اللهجات لا يمكن أن تزال في حملة واحدة، بقرارات تتخذها الحكومة، او ببيانات تصدرها المجالس التمثيلية، مثل التي ألغت الامتيازات المحلية وغيّرت التقسيمات الادارية. بل إن زوال اللهجات، يتطلب عملًا متواصلًا،

يستمر عدة اجيال ولذلك دعا مجلس الثورة جميع الناس الى الاهتمام بهذا الامر. وذلك ببيان أصدره بتاريخ ١٥ شهر المراعي (بريريال) من السنة الثانية من تقويم الثورة.

فقد جاء في البيان المذكور ما يلي:

«ايها المواطنون، فليدفع كلًّا منكم تسابق مقدس للقضاء على اللهجات في جميع اقطار فرنسا» لأن «تلك اللهجات إنما هي من بقايا عهود الاقطاع والاستعباد».

كانت اللغة الفرنسية الخالصة تنتشر في مختلف انحاء فرنسا، وتطارد اللهجات المحلية الدراجة فيها ـ حتى التاريخ المذكور ـ بحكم الاحداث والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية... دون ان يكون هناك خطة مرسومة وسياسة مقررة، لتسريع هذا الانتشار وتسهيل تلك المطاردة.

ولكن بعد الثورة الكبرى ـ وعقب صدور البيان الآنف الذكر ـ أخذت الدوائر الحكومية والهيئات العلمية، تبذل شتى الجهود لنشر اللغة الفصحى، وتغليبها على اللهجات العامية، وفق خطط مرسومة وبوسائل مقصودة. ولذلك صارت الامور المذكورة تجري بسرعة كبيرة.

عندما أقرت الثورة مبدأ «التعليم الالزامي العام»، رأى رجال الفكر أن تكون مكافحة اللهجات المحلية والعامية من جملة اهداف التعليم بوجه عام.

وعندما قرروا مبدأ «الخدمة العسكرية العامة» رأوا ان تقوم «الحياة العسكرية في الثكنات وفي خدمة العَلَم» بعمل متمم ومكمل لعمل المدارس في هذا المضمار.

وتلت ذلك سلسلة احداث وأعمال خدمت الغاية نفسها، وساعدت على نشر اللغة الفصحى، ورفع لغة الكلام الى مستوى لغة الكتابة بين جميع الطبقات.

إن تقدم وسائل النقل والمواصلة، وتغلغلها في جميع انحاء البلاد، ونفوذها الى أنأى القرى والجبال... وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية تطوراً يزيد في اختلاط الناس بعضهم ببعض ويقضي على حياة الانعزال من جميع الجهات... وازدهار الصحافة وانتشارها... ونشاط التشكيلات والمؤسسات التي تهدف الى تعليم الراشدين وتثقيفهم... والاجتماعات الانتخابية، وأعمال المجالس التمثيلية المحلية والهيئات النقابية... والمهرجانات الادبية والتاريخية... كلها كانت من جملة العوامل التي أثرت في انتشار الفصاحة تأثيراً كبيراً.

وغني عن البيان ان السينما والاذاعة... انضمت الى العوامل المذكورة اخيراً، وصارت تساعد على تعميم اللغة الفصحى مساعدة كبيرة.

فإذا قيل لنا الآن: «لا فرق بين لغة الكلام ولغة الكتابة في فرنسا» وجب أن نعلم

العلم اليقين بأن ذلك إنما تم بفضل الأحداث التي توالت منذ مدة تزيد على ثمانية قرون، ولا سيما بفضل الجهود الجدّية التي بذلت، ولا تزال تبذل، والتدابير الفعّالة التي اتخذت، ولا تزال تتخذ، منذ بدء حملة الثورة الكبرى على اللهجات العامية.

ومع هذا كله، يجب أن نلاحظ بأن القول بأنه «لا يوجد في فرنسا فرق بين لغة الكتابة ولغة الكلام» لا يخلو من المغالاة، فإن ذلك، إذا كان صحيحاً بالنسبة الى معظم المدن والقصبات الكبيرة، فإنه بعيد عن الصحة بالنسبة الى كثير من القرى في بعض الايالات.

فإنه من الثابت بأن هناك ملايين من الفرنسيين لا يزالون في طور «ثنائية اللغة»، فإنهم يتكلمون في بيوتهم، ولا سيما مع العجائز والجدّات، بلهجات عامية ولغات خاصة، وإن كانوا يتقنون الفرنسية الفصحى، ويتكلمون بها خلال اتصالاتهم الخارجية.

فاللهجات العامية في فرنسا لم تندثر تماماً، وإن كانت تضاءلت كثيراً. فأرى أن أشير هنا الى بعض الامثلة التي صادفتها خلال مراجعة مصادر بحثي هذا:

فإن هناك جماعات تقول J'avons عوضاً عن J'ai ، وذلك قياساً على قولهم nous avons .

ومن يقول il ta té في مقام il a été .

ومن يلفظ كلمة الـ rouge على شكل rouche .

ومن يقول remettez-vous في مقام asseyez-vous .

ومن يسمي الحديقة courtile عوضاً عن Jardin .

ومن يقول J'espère tel بمعنى J'attends tel . . .

كل هذا، على الرغم من جميع الأحداث والعوامل التي ذكرناها آنفاً، وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلت منذ أجيال عديدة.

ويتبين من كل ما سبق: أن رجال الفكر والسياسة في فرنسا لم يقولوا: فلندع الناس يتكلمون باللهجات التي ألفوها، بل قالوا: يجب أن نقضي على هذه اللهجات.

ورجال القلم والأدب لم يقولوا: فلتكتبْ باللهجات الدارجة بين الناس، بل قالوا: لنَسْعَ الى رفع لغة الحوار والكلام الى مستوى لغة الكتابة والأدب. وإلا. . . لما تقدمت اللغة الفرنسية تقدمها المعلوم، ولا كتبت الآثار الكلاسيكية الخالدة، ولا ظهر الى عالم الوجود شيء من الادب المعاصر الزاهر.

الفـوارق الاساسيـة
بين تاريخ اللاتينية وتاريخ العربية

- ١ -

بعـدمـا استعرضت وشرحت الأحداث والعوامل التي تضافرت على تفريع اللغة اللاتينية الى فروع كبيرة، وعلى تبعيد هذه الفروع بعضها عن بعض من ناحية، وعن اللاتينية الاصلية من ناحية اخرى. أعتقد بأن القراء قد أدركوا على الفور الفوارق العظيمة التي ميّزت تاريخ اللغة العربية عن تاريخ اللغات اللاتينية، من وجهة هذه العوامل والأحداث:

أ ـ فإن اللغة العربية بعد أن استقرت في العالم العربي الحالي . . . لم تتعرض الى هجمات وغزوات لغات جديدة، كما تعرضت اليها اللغات الرومانية، من جراء استيلاء القبائل الجرمانية واستيطانها مختلف انحاء البلاد.

ب ـ إن البلاد العربية لم تُبتـلَ بتفتّـت سياسي وإداري واقتصادي، مثل الذي ابتليت به البلاد الرومانية في عصور الاقطاع الطويلة.

ج ـ إن الامية المطلقة لم تتفـش في البلاد العربية في وقت من الأوقات، بقدر ما تفشت في العالم الغربي خلال العصور الآنفة الذكر.

د ـ إن البلاد العربية لم ينعزل بعضها عن بعض انعزالاً يشبه الانعزال الذي حصل في البلاد الرومانية. بل ظل الاتصال بين مختلف أقطارها قائماً، بفضل القوافل التجارية التي لم تنقطع عن الازدهار من ناحية، وقوافل الحج التي ظلت تنقل جماعات كبيرة من المسلمين كل سنة، من مختلف انحاء البلاد الى الحجاز من ناحية اخرى.

هـ ـ إن الـديانة الاسلامية التزمت العربية الفصحى التزاماً تاماً، وظلت تساندها وتؤازرها دون انقطاع، ولم تتخـلَّ عنها للهجة من اللهجات، في وقت من الأوقات.

ولهـذه الاسباب الاساسية كلها، اختلف مصير اللغة العربية عن مصير اللاتينية اختلافاً كلياً.

فإن الاحداث والعوامل التي ذكرناها آنفاً قد تضافرت على إدامة حياة اللغة العربية، في حين ان العوامل التي أحاطت اللاتينية انتهت الى إقصائها عن ميدان الاستعمال، وجعلتها تنتقل الى عالم الأموات، بعد أن أنجبت «اللغات اللاتينية» المعلومة الآن.

- ٢ -

ولإزالـة جميع الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان، أرى من المفيد أن أوضّح أهم الفوارق التي ذكرتها آنفاً، بشيء من التفصيل.

أ ـ لقد قلت: إن اللغة العربية ـ بعد ان استقرت في العالم العربي الحالي ـ لم تتعرض الى غزوات أخرى، كالتي تعرضت اليها اللغات الرومانية، من جراء استيلاء القبائل الجرمانية، واستيطانها في مختلف أنحاء البلاد.

في الواقع ان عدة أسر مالكة غير عربية استولت على زمام الحكم في مختلف البلاد العربية، في تواريخ مختلفة. إلا أن حكم تلك الأسر المالكة لم يتم بفضل جماعات كبيرة من بني قومهم، ولم يترافق باستيطان عدد كبير من تلك الجماعات، ولذلك لم تلبث تلك الأسر المالكة أن استعربت، فتبنّت لغة البلاد.

ولم يشـذ عمـا قلناه آنفاً إلا أسرة مالكة واحدة، هي أسرة بني عثمان، فإنها لم تستعـرب مثـل سائـر الأسـر المـالكة، لأن عاصمة ملكها كانت ـ وظلت ـ خارج البلاد العربية. ونستطيع أن نقول: إنها حكمت البلاد العربية ـ وظلت تحكمها ـ من الخارج، عن بعد منها. وفضلًا عن ذلك، فإن لغتها كانت ضعيفة جداً بالنسبة الى اللغة العربية، ولهذا السبب تأثرت منها، اكثر بكثير مما أثرت فيها. فتأثير لغة بني عثمان في اللغة العربية ظل محدوداً، على الرغم من استمرار حكمها مدة تقرب من أربعة قرون.

ولا نغالي إذا قلنا: إن تأثيرها الأساسي لم يتجاوز كثيراً امر تأخير نهضة الأدب، من جراء عدم وجود دولة عربية تشجع الأدب العربي، وتهيء له وسائل التقدم والنهوض.

ب ـ وقلت: إن البلاد العربية لم تُبتلَ بتشتت وتفتت يماثل أو يقارب ما ابتليت به البلاد الغربية خلال العهود الاقطاعية.

في الواقع ان البلاد العربية ايضاً فقدت «الوحدة السياسية»، وانقسمت الى دول ودويلات عديدة، إلا أن عدد هذه الدول والدويلات ظل محدوداً. ولم يصل الانقسام السياسي في العالم العربي ـ حتى في أسوأ عهود «ملوك الطوائف» ولو من بعيد ـ الى درجة التفتّت التـام الذي حدث في العالم الغربي، حيث اصبحت كل مقاطعة ـ وكل مدينة تقريباً ـ مستقلة ومنطوية على نفسها.

ج ـ وقلت: ان الـديـانـة الاسـلامية التزمت العربية الفصحى كل الالتزام، ولم تتخـلَّ عنها للهجة من اللهجات العامية، في يوم من الايام، وذلك لأنها لم تعهد بمهمة تلاوة القرآن الى أئمة المساجد وخطباء الجوامع وحدهم ـ كما فعلت الديانة المسيحية في العالم الروماني ـ بل فرضت ذلك عى كل مسلم ومسلمة. فصار لزاماً على كل فرد أن

يتلو طائفة من الآيات القرآنية، كل يوم خلال الصلوات الخمس، حتى خلال الصلوات التي تؤدى بالجماعة، يترتب على كل فرد مؤتّم بأحد المصلين، أن يستمع الى ما يتلوه الإمام جهراً من ناحية، وأن يتلو ـ بعد ذلك ـ هو بنفسه سراً آيات اخرى من ناحية ثانية.

إن هذه الأحكام الدينية استوجبت إنشاء مدارس وكتاتيب كثيرة لتعليم القرآن ـ قراءة وحفظاً ـ الى جميع الاطفال. وهذه المدارس والكتاتيب عمت جميع انحاء البلاد، ولم تنقطع عن العمل، حتى في اسوأ عصور الانحطاط.

وكل ذلك، حال دون انقطاع صلة العرب بالعربية الفصحى، بل ظل يذكرهم بها، ويوصلهم اليها، على الدوام، عن طريق السماع المستمر، والتلاوة المتتالية.

ونستطيع أن نقول: ان فكرة «التعليم العام» التي ظهرت في العالم الغربي مع ظهور البروتستانتية في القرن السادس عشر للميلاد، كانت قد تولدت في العالم العربي منذ ظهور الاسلام. وصارت تنفذ فيه بصورة فعلية وبمقياس واسع، منذ القرن الاول للهجرة.

ولذلك عمّ تعليم القرآن في جميع الجهات بسرعة كبيرة. ومن المعلوم ان لغة القرآن، هي اللغة العربية الفصحى.

ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار أن الكنائس المسيحية في البلاد العربية، هي ايضاً انتهت الى التزام العربية الفصحى، فإن الكنائس الشرقية جعلت العربية لغة الصلوات والمواعظ منذ قرون عديدة. كما ان البروتستانت أيضاً اعتمدوا ترجمة الانجيل الى اللغة العربية. والكنيسة الارثوذكسية كذلك، جعلت العربية لغة الطقوس والصلوات والمواعظ، بعد أن تخلصت من ربقة اليونانية.

ولهذه الاسباب العديدة ظل اتصال العرب باللغة الفصحى اتصالاً وثيقاً، فلم يترك مجالاً لتباعد لغة الكلام عن لغة الكتابة تباعداً كبيراً.

والفوارق بين لغة الكلام ولغة الكتابة ـ بين العامية والفصحى ـ لم تتعدَّ قط حدود فوارق اللهجات، التي لا تحول دون تفاهم اصحابها، بشيء يسير من الجهد والانتباه.

واذا كان الناس، لا يتكلمون الآن بالعربية الفصحى، فإنهم لا يعجزون عن فهمها، ولو كانوا أميين.

فضلًا عن ذلك، اننا نلاحظ ان اللغة الفصحى صارت تزداد تأثيراً وتغلباً على اللهجات العامية شيئاً فشيئاً، منذ بدء النهضات الفكرية والقومية في مختلف الاقطار العربية. حتى ان التقدم في هذا المضمار اصبح يظهر الى العيان ـ ويلمس لمس اليد ـ حتى خلال عقد واحد من السنين. وهذا على الرغم من عدم وجود خطة موضوعية لمكافحة

العامية ونشر الفصحى بصورة منتظمة فعالة.

إن اللغـة الفصحى، هي الآن لغة القرآن والكتابة والدرس، في جميع المدارس والمعاهد العربية، التي صارت تعد بعشرات الآلاف والتي تجمع كل يوم عدة ملايين من التلاميذ والطلاب.

والجرائد اليومية تصدر ـ في جميع الاقطار العربية ـ باللغة الفصحى. ومن المعلوم أنها تطبع كل يوم مئات الآلاف من النسخ، تتداولها أيدي الملايين من القراء، من مختلف الطبقات. فلا يجوز ـ والحالة هذه ـ تشبيه العربية الفصحى باللاتينية، بوجه من الوجوه.

انهـا استطاعت ان تتغلب الى الآن على جميع عوامل البلبلة التي تألبت عليها خلال عصور الانحطاط الطويلة. فلم تفقد نسغ الحياة، حتى في عهود حكم الاجنبي القاسي، وعصور الاستعمار الخانق.

فلا يمكن أن تفقد حيويتها بعد الآن، فيخطىء من يظن أنها ستنقطع عن النمو والازدهار في عصور النهضة وعهود الاستقلال، و... لا سيما.. بعد بزوغ فجر الاتحاد.

انها لا تزال حية ونامية، ولا شك في انها ستزداد نمواً في مستقبل الأيام، وستصبح أشد حيوية مما هي الآن.

حول قواعد اللغة العربية

نظـــرات انتقاديـــة

على قواعد اللغة العربية(*)

هذه ملاحـظات انتقـادية، كانت قد عنّت لي في أوقات مختلفة خلال دراستي للكتب المـدرسيـة الموضوعة لتعليم قواعد اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية، وكنت سردتها على بعض علماء اللغة ومعلميها، غير انني أحجمت عن جمعها ونشرها على صفحات الصحف. . الى الآن.

امـا الآن، فبعد أن اطلعت على تقرير اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف المصرية لدرس وسائل «تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة»، وبعد أن قرأت طائفة من الملاحظات التي أبدتها بعض المحافل اللغوية على المقترحات المدونة في التقرير المذكور، رأيت من المحتم علـيَّ أن أجمع وأنشر هذه الملاحظات والانتقادات.

ولهذا السبب جئت ارجو صديقي الاستاذ الزيات أن يتوسط في عرضها على انظار قراء الرسالة بوجه عام، وعلى أنظار علماء اللغة ومؤلفيها بوجه خاص.

كلمـة تمهيديـــة

إن الغاية التي استهدفتها في بحثي هذا، تنحصر في مناقشة «قواعد اللغة العربية: الصرفية والنحوية» وحدها، ولا تتضمن شيئاً في انتقاد «اللغة العربية» نفسها. لأنني أعتقد ان «اللغة العربية» شيء، و«قواعد اللغة العربية» شيء آخر.

فإن «اللغة» بوجه عام ـ تتكون تحت تأثير الحياة الاجتماعية، وتتطور بتطورها، في

(*) نشر في: مجلة الرسالة (القاهرة)، (١٩٣٨).

حين ان «قـواعد اللغة» المدونة تتولد من الابحاث التي يقوم بها العلماء، وتتبدل بتبدل النظريات التي يضعها هؤلاء.

فنستطيع أن نقول: ان «خصائص اللغة» تدخل في نطاق «الامور الطبيعية» التي لا يمكن أن تقاس بمقاييس العقل النظري والمنطق المجرد، في حين ان «قواعد اللغة» لا تخرج عن نطاق «الامور الاجتهادية» التي يجب ان تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام.

انني لا اعتـرض ـ في مقالي هذا ـ على من يقول بوجوب التمسك «بخصائص اللغة» على علاتها؛ غير اني اقول في الوقت نفسه: إن «قواعد اللغة المدونة في الكتب» لا تدخل في نطاق «خصائص اللغة»، فمهما تطرفنا في الاخذ بمبدأ «التمسك بخصائص اللغة على علاتها»، ومهما استرسلنا في الدفاع عن نظرية «المحافظة على تلك الخصائص بدون تبديل وتحوير». . . يجب أن نسلم في الوقت نفسه بأن ذلك لا يستلزم ـ بوجه من الوجوه ـ «التمسك بقواعد اللغة» على اشكالها الحالية. فيجب ان نتذكر على الدوام أن هذه القواعد من وضع علماء اللغة الاقدمين، و هي تمثل ـ بطبيعة الحال ـ طرق تفكيرهم في مسائل اللغة، واساليب استنباطهم لقواعدها. لذلك لا يجوز لنا ان نقبلها بدون مناقشة وتفكير، بل يجب علينا أن نعيد النظر فيها، فنسعى الى اصلاحها وتصحيحها وفقاً للطرق المنطقية المتبعة في الابحاث العلمية بوجه عام.

إن الملاحظات الانتقادية المعروضة في هذا المقال، مستندة على هذا الرأي الاساسي، ومنبعثة عن هذا الاعتقاد الصريح، وهي تقوم بحملة على «قواعد الصرف والنحو المدونة» وتطلب اصلاحها اصلاحاً جوهرياً. . . دون أن تتجاهل «الخصائص» التي تختص بها اللغة العربية، ودون ان تدعو الى اهمال تلك الخصائص او الخروج عليها.

هذا، ومما يجب ألا يغرب عن البال في هذا المقام أن العلماء الذين توغلوا في استنباط قواعد اللغة العربية وتدوينها، لم يتفق بعضهم مع بعض في جميع المباحث والامور، بل كثيراً ما اختلفوا في عدد غير قليل من المسائل والقواعد، واختلافهم هذا ادى الى تكوين مذاهب لغوية شتى.

انني لم أرَ داعياً لاستعراض جميع الآراء والمذاهب اللغوية خلال هذا الانتقاد، بل رأيت أن أحصر بحثي وانتقادي على «قواعد اللغة العربية» التي أصبحت «رسمية نوعاً ما» لدخولها في الكتب المدرسية واندماجها في تقاليد التدريس.

واعتقد ان الكتب المدرسية التي تمثل «القواعد الرسمية» أحسن تمثيل، هي السلسلة المطبوعة في مصر بعنوان كتاب **قواعد اللغة العربية**، لأن هذه السلسلة تدرس في جميع المدارس المصرية بناء على قرار «وزارة المعارف العمومية» منذ عدة سنوات، وهي

تحمل توقيعات عدد غير قليل من كبار الاساتذة والمفتشين، فقد ألّفتها لجنة مكونة من خمسة أساتذة، ووضعت خطتها وراجعتها لجنة مؤلفة من خمسة آخرين، وبين هؤلاء المؤلفين والمصححين ثلاثة من اساتذة الجامعة المصرية ومدرسيها: (طه حسين، احمد امين، ابراهيم مصطفى)، وثلاثة من اساتذة دار العلوم: (محمود السيد عبد اللطيف، عبد المجيد الشافعي، علي عبد الواحد وافي)، وثلاثة من المفتشين: (محمد عطية الابراشي، محمد مهدي علام، ومحمد جاد المولى) وقد ساعدت المكانة العلمية والادبية التي اشتهر بها هؤلاء الاساتذة والعلماء على انتشار سلسلة هذه الكتب خارج القطر المصري ايضاً، حتى ان هذا الانتشار أخذ في آخر الامر شكلًا رسمياً في العراق اذ اقتفت وزارة المعارف العراقية اثر وزارة المعارف المصرية في هذا الباب، فقررت تدريس الكتب المذكورة في جميع المدارس الابتدائية والثانوية.

فإذا اعتبرنا «قواعد اللغة» المدونة في سلسلة هذه الكتب ـ المقررة في مصر والعراق ـ بمثابة «القواعد الرسمية» كنا قد عبرنا عن الحالة الراهنة احسن تعبير.

إن الملاحظات الانتقادية في هذا المقال تحوم حول الخطط المتبعة في الكتب الرسمية المذكورة وقواعد اللغة المدرجة بها.

١ ـ تبويب المباحث

إن ابراز المآخذ التي تلفت انظار الباحث في كتب «قواعد اللغة العربية» تعود الى الطريقة المتبعة في «تبويب المباحث وعرضها» فإن هذه الطريقة تخالف اصول التربية والتعليم مخالفة صريحة، كما تنافي العقل والمنطق منافاة تامة.

وأعتقد ان الامثلة التالية تكفي لاظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء:

أ ـ من المعلوم ان مفهوم «المضاف» مرتبط بمفهوم «المضاف اليه» ارتباطاً وثيقاً، لأن كل واحد منهما يكون ركناً اصلياً من ركني «الاضافة». فلا نستطيع ان نتصور احدهما دون ان نفكر في الآخر، ولا يمكننا ان نعطي فكرة واضحة عن أحدهما دون أن نتطرق الى الآخر. فالمنطق يقضي علينا بالبحث في المضاف والمضاف اليه بصورة مترابطة، بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر.

غير أن «قواعد اللغة العربية» الرسمية تهمل هذا الامر البديهي اهمالاً غريباً فلا تهتم بالعلاقة الوثيقة بين المضاف والمضاف اليه، وانما تجعل من كل منهما بحثاً مستقلًا يدخل في باب خاص.

فإذا تتبعنا جميع الابحاث المتعلقة بالمضاف والمضاف اليه في سلسلة كتب القواعد التي نحن بصددها نجد ان الجزء الاول منها يبحث في «المضاف اليه» وحده فهو يحاول

تفهيم «المضاف اليه» عن طريق مقابلته بـ «النعت»، ويعرفه بهذا التعريف: «اسم يكمل معنى اسم سابق قبله ولا يدل على صفة فيه» (ص ٤٥).

اما الجزء الثاني فيذكر «المضاف» في اوائل أبحاثه مستقلًا عن «الاضافة» وعن «المضاف اليه». ويتطرق اليه في بحث «المعرفة والنكرة» عندما يستعرض انواع «المعرفة» تحت تعبير «المضاف الى معرفة» (ص ١١). وأما «المضاف اليه» فلا يذكره إلا في اواخر ابحاثه في باب الأسماء المجرورة. وهناك فقط يذكر العلاقة بين «المضاف والمضاف اليه» (ص ١٠١).

انني أعترف بأنه يصعب عليّ أن أتصور طريقة بحث وتبويب أبعد عن منطق اللغة من هذه الطريقة كما يستحيل عليّ أن أبتكر خطة عرض وتعليم أفعل في تصعيب الأبحاث وتشويش الاذهان من هذه الخطة.

ب ـ من المعلوم أن الأسماء تقسم من حيث شمول مدلولاتها الى قسمين أصليين: اسم خاص او اسم علم، واسم عام او اسم جنس. ويعتبر هذا التقسيم من التقسيمات الأساسية والمباحث الأولية في جميع اللغات.

غير أن قواعد «اللغة العربية الرسمية» لا تذكر شيئاً عن اسم الجنس، وأما اسم العلم فتذكره في الجزء الثاني، دون أن تقابله بنقيضه. إنها تذكره في بحث «النكرة والمعرفة» كنوع من أنواع المعرفة، بين الضمير واسم الاشارة والاسم الموصول والمضاف الى معرفة (ص ١١).

انني أعتقد بأن من ينظر في هذه الخطة نظرة انتقادية مجردة عن تأثير «الألفة المخدرة» يضطر الى التسليم بأنها لا تتفق مع اصول التصنيف العلمية بوجه من الوجوه، كما أنها تنافي أساليب التعليم السليمة كل المنافاة.

ج ـ لا يخفى ان الفعل ينقسم ـ من حيث المعنى ـ الى قسمين: لازم ومتعدٍ. ولا حاجة الى البرهنة على ان المنطق يقتضي بشرح هذا التقسيم في باب الافعال. غير أن «قواعد اللغة العربية» لا تسير على هذه الطريقة المنطقية، بل تذكر ذلك عرضاً في بحث المفعول به، عند استعراض الاسماء المنصوبة في باب «إعراب الاسماء» (ج ٣، ص ١٠٦).

د ـ كذلك لا يخفى ان الفعل ينقسم ـ من وجهة أخرى ـ الى معلوم ومجهول، والمنطق يقضي بشرح ذلك في باب الافعال بطبيعة الحال، غير ان «قواعد اللغة العربية» لا تلتزم هذه الطريقة المنطقية، بل تذكر «المجهول» وحده، وذلك بصورة عرضية في بحث «نائب الفعل» عند استعراض الاسماء المنصوبة في باب «اعراب الاسماء» (ج ٢، ص ٤٥).

هـ ـ من المعلوم أن «حرف التعريف» من أهم عناصر الكلام في اللغة العربية، وهو كثير الاستعمال جداً في التكلم والقراءة والكتابة، ومع هذا إذا تتبعنا سلسلة كتب «قواعد اللغة العربية» نجدها لا تهتم به اهتماماً يتناسب مع كثرة استعماله:

فإن الجزء الاول منها لا يذكر شيئاً عن حرف التعريف بالرغم من كثرة وروده في عبارات الكتاب اعتباراً من صفحاته الاولى. والجزء الثاني أيضاً لا يلتفت اليه مع أنه يفرد بحثاً خاصاً للمعرفة والنكرة، ويذكر أنواعاً من المعرفة فيها الضمير، واسم الاشارة، والاسم الموصول، والمضاف الى معرفة.

ان حرف التعريف لا يثير شيئاً من اهتمام واضعي الكتب المذكورة إلا في الجزء الثالث منها، وهو الجزء الخامس بالصف المنتهي من الدراسة الابتدائية، وذلك في بحث أنواع المعارف تحت عنوان «المعرف بأل» (ص ٤١).

و ـ من المقرر أن التنوين من خصائص اللغة العربية التي تستعمل كثيراً، والتي تؤثر في معنى الكلمات تأثيراً كبيراً. ومن الغريب ان كتب قواعد اللغة العربية لا تذكر شيئاً عنه إلا في اواخر الجزء الثالث منها، وذلك في بحث «الممنوع من الصرف» وفي صدد «إعراب الممنوع من الصرف» (ص ٦١).

وإذا أجلنا النظر في ذلك البحث وجدنا فيه استعراضاً طويلًا للكلمات التي لا يجوز أن تنوّن ولكيفية اعراب تلك الكلمات دون أن نجد فيه أية اشارة الى مواطن استعمال التنوين، والمعاني المستفادة من التنوين، والعلاقة الموجودة بين التعريف والتنوين.

ز ـ من الواضح أن أسماء الاعداد من أهم أركان اللغات، وهي من الكلمات التي تستعمل بكثرة خلال الحديث والقراءة والكتابة، غير أن كتب قواعد اللغة العربية لا تهتم بها ولا تذكر شيئاً عنها الا في الجزء الثالث منها. كما أنها لا تفعل ذلك إلا بصورة عرضية، في بحث التميز خلال استعراض الأسماء المنصوبة، في باب الاسماء المعربة.. (ص ١٣٠).

أنا لا أرى حاجة الى الاكثار من هذه الامثلة، ولا إلى اطالة الشرح لإظهار مواطن الخطأ والشذوذ في كل واحد منها. غير أنني لا أود أن أختم ملاحظاتي على كيفية «التبويب والعرض» دون أن أشير الى ما اعتقده في منشأ هذه المآخذ والاخطاء الغريبة واسبابها: أعتقد أن أسباب كل ذلك تتلخص في نزعة واحدة، وهي نزعة «الاهتمام بالاحكام النحوية وبمواطن الاعراب» اكثر من «الالتفات الى المعاني المفهومة، ومواطن الاستعمال». كل شيء في الطريقة المتبعة في تبويب القواعد وعرضها يدل على ان الذين دونوا هذه القواعد وجهوا جل اهتمامهم الى مسائل الاعراب، واعتبروها الغاية القصوى من دراسة اللغة، كأنهم ممن يعتقدون ـ ضمناً ـ أن جميع ابحاث قواعد اللغة يجب ان

تبتدىء من وجهة نظر الاعراب، وتنتهي بتثبيت قواعد الاعراب، وتبوّب حسب ما تقتضيه أحكام الاعراب، وأما المعاني التي تؤديها الكلمات والوظائف التي تقوم بها في تكوين العبارات، فهي من الأمور الثانوية التي يجب أن تترك على الهامش، أو من الأمور التافهة التي يجب أن تهمل بتاتاً.

ان آثار هذه النزعة المخالفة لأهم أسس التربية والتعليم تظهر بكل وضوح وجلاء في الطرق المتبعة في قضايا «التبويب» كما شرحناها آنفاً، وتظهر بوضوح اكثر في الطرق المتبعة في أمور «التعريف» كما سنذكرها فيما بعد.

٢ ـ طريقة التعريف

ان معظم التعريفات المدونة في كتب «قواعد اللغة العربية» مخالفة للقواعد المنطقية التي يجب ان تراعى في كل تعريف، ومنافية للأسس التربوية التي يجب ان يبنى عليها كل تعليم.

وأبرز امثلة هذه المخالفة تتجلى في تعريف «اللازم والمتعدي» من الأفعال... هذا التعريف مسطور في الجزء الثالث من كتب الدراسة الابتدائية والجزء الاول من كتب الدراسة الثانوية.. فإذا راجعنا كتاب الدراسة الابتدائية وجدنا فيه هذا التعريف: «يسمى الفعل متعدياً إذا نصب مفعولاً به، ويسمى لازماً إذا لم ينصبه» (ص ١٠٦) فهذا التعريف لا يدعو الى التأمل في مدلولات الافعال لتمييز اللازم والمتعدي منها، بل يطلب النظر في تأثيرها في اعراب الكلمات التي تليها دون ملاحظة طبيعة الحدث المفهوم منها.

وإذا استعرضنا جميع التفاصيل التي تتقدم هذا التعريف نجد انها جميعها تسير على نفس النمط: المفعول به هو الاسم المنصوب الذي وقع على مسماه.. قد ينصب الفعل مفعولاً واحداً.. وقد ينصب مفعولين، أصلهما ليس مبتدأ وخبراً... ويسمى لازماً اذا لم ينصبه (ص ١٠٥ ـ ١٠٦). هذه هي سلسلة الايضاحات التي توصل الى التعريف الأنف الذكر.

وأما اذا راجعنا الجزء الخاص بالدراسة الثانوية، وجدنا فيه ايضاً تعريفاً مماثلاً للتعريف المذكور بعد كلمة عن رفع الفاعل ونصب المفعول به:

«اذا قلت انفتح الباب، وفتح علي الباب، وتأملت الفعل في المثالين وجدت الاول رفع الفاعل فقط، ورأيت الثاني رفع الفاعل ونصب المفعول به... وكل فعل من النوع الاول يسمى لازماً، وكل فعل من النوع الثاني يسمى متعدياً... فاللازم ما لا ينصب مفعولاً به، والمتعدي ما ينصب المفعول به» (ص ٦٨).

ان نزعة اهمال «المعنى»، والاستناد على «الاعراب» تتجلى في هذه الشروح

والتعريفات بكل وضوح وجلاء، وتؤدي الى التباعد عن جادة المنطق تباعدا غريباً، لأن الاسماء التي تقع تحت أبصارنا عندما نقرأ في الكتب والجرائد لا تكون مرفوعة او منصوبة في حد ذاتها، بل تكون غير مشكولة،فتحتمل الرفع والنصب على حد سواء ونحن نحتاج الى «قواعد النحو» لنعرف ما اذا كان يجب علينا أن نقرأ اواخر تلك الكلمات مرفوعة او منصوبة... وكذلك الامر في الكلمات التي تجول في خاطرنا عندما نفكر في موضوع ونحاول التعبير عنه، فإنها ايضاً لا تكون مرفوعة او منصوبة في حدا ذاتها، ونحن نقدم على رفعها او نصبها حسب ما تعلمناه او اعتدناه من قواعد النحو، لذلك نستطيع ان نقول: ان اعتبار «نصب المفعول به» واسطة لتعريف «الفعل المتعدي» يكون بمثابة قلب الامور رأساً على عقب.

ان أبسط قواعد المنطق تقضي بتعريف اللازم والمتعدي من جهة، والفاعل والمفعول من جهة اخرى، حسب معانيها ومعاني العبارة التي تتألف منها، وذلك كما يفعل لغويو العالم بأجمعهم.

وأما كيفية الاعراب، فيجب ان تكون بمثابة «القاعدة التي نصل اليها»، لا «الاصل» الذي نبدأ منه، او «الأساس» الذي نبني عليه.

فلا يجوز لنا ان نقول: هذا الفعل متعدٍ، لأنه نصب مفعولاً به، بل يجب ان نقول: هذا الفعل متعدٍ فيحتاج الى مفعول به؛ وهذا الاسم مفعول به، فيجب ان يعرب منصوباً.

إن طريقة «تعريف الكلمة بالنظر الى اعرابها» في كتب قواعد اللغة العربية ليست من الامور المنحصرة في بحث «المتعدي واللازم»، بل هي من الطرق المتبعة في كثير من الأبحاث الاخرى أيضا:

المبتدأ - اسم مرفوع يقع في اول الكلام (ج ١، ص ٣٠).

الفاعل اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل ويذكر بعده (ج ١، ص ٣٢).

نائب الفاعل اسم مرفوع حل محل الفاعل بعد حذفه، وتقدمه فعل مبني للمجهول (ج ٢، ص ٧١).

المفعول المطلق اسم منصوب يبين سبب حصول الفعل الذي قبله (ج ٢، ص ٧٤).

المفعول معه اسم منصوب يبين الشيء الذي قارن وجوده وقوع الفعل، ويكون مسبوقاً بواو بمعنى مع (ج ٢، ص ٧٧).

ظرف الزمان اسم منصوب يبين زمن حصول الفعل (ج ٢، ص ٨٠).

ظرف المكان اسم منصوب يبين مكان حصول الفعل (ج ٢، ص ٨٠).

الحال ـ اسم منصوب يبين هيئة الفاعل او المفعول به عند حصول الفعل (ج ٢، ص ٨٠).

كل من ينعم النظر في هذه التعريفات، على ضوء الملاحظات التي سردناها آنفاً حول تعريف اللازم والمتعدي، يسلم بأنها لا تتفق مع «منطق التعريف» بوجه من الوجوه، كما انها تخالف «اسس التعليم» مخالفة صريحة. في الواقع انها لا تستند الى احكام الاعراب وحدها ـ مثل تعريف اللازم والمتعدي الذي انتقدناه آنفاً ـ ولكنها تجعل الاعراب ركناً اساسياً من اركانها وتخلط ـ بهذه الصورة ـ بين التعريف والقاعدة، وبين الاصل والنتيجة، خلطاً غريباً. فإذا اردنا ان نرجع هذه التعريفات الى مقتضيات المنطق العلمي، وجب ان نحذف منها كل ما يعود الى الاعراب. اما مسألة الاعراب، فيجب ان نفرغها في قالب «قاعدة» مستقلة عن التعريف.

فلا يسوغ لنا ان نعرّف الفاعل بقولنا: «الفاعل اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل» بل يجب ان نعرفه بقولنا «اسم يدل على الذي فعل الفعل» ثم نأتي بقاعدة في اعراب الفاعل مستقلة عن تعريفه، فنقول: «الفاعل يعرب مرفوعاً».

كما يجب ان نتبع خطة مماثلة لما ذكرناه في بقية التعريفات المذكورة آنفاً.

ومما يلفت الانظار في هذا الباب، بوجه خاص، هو ان واضعي كتاب **تكوين الجمل** ـ الذي يؤلف الجزء الاول من سلسلة كتاب **قواعد اللغة العربية** ـ كانوا عرفوا الفاعل على هذ النمط دون ان يدمجوا قاعدة اعرابه في تعريفه، وذلك في الطبعة الاولى من كتابهم، ولكنهم غيروا خطتهم هذه في الطبعة الثانية، كأنهم اعتبروا تعريفهم الاول خروجاً عن المألوف وغير وافٍ بالمقصود، فأرادوا أن يصححوه بتعريف يستند الى الاعراب قبل كل شيء. فقالوا: «الفاعل اسم مرفوع يدل على . . . » وبذلك أخرجوا هذا التعريف ايضاً من جادة المنطق والصواب.

يظهر من هذه التفصيلات ان الخطة التي يمشي عليها المؤلفون في التعريفات تستمد اتجاهها من التي ذكرناها آنفاً، خلال تعليلنا للخطة المتبعة في امر التبويب، وهو نزعة الاهتمام بالاعراب اكثر من الالتفات الى المعنى المفهوم.

غير اني اعتقد ان لهذه الخطة ـ ولهذه النزعة ـ بعض العوامل التاريخية التي تعود الى ادوار نشأة «قواعد الصرف والنحو». فإن من المعلوم ان هذه القواعد دوِّنت ـ في الدرجة الاولى ـ تحت تأثير حاجة الاعجام الذين لم ينشأوا على العربية، وذلك كما حدث في أمر تدوين القواعد في سائر اللغات بوجه عام. وكان القصد من تعليم العربية لهؤلاء الاعجام تمكينهم من قراءة القرآن وتسهيل فهمهم لمعانيه. ومما لا يحتاج الى ايضاح ان الاعجمي الذي يقرأ القرآن، يرى أمام عينيه سلسلة كلمات مشكولة بعضها مرفوع،

وبعضها منصوب، وبعضها مجرور، وبعضها ساكن، فيرى ويقرأ هذه الكلمات قبل أن يفهم شيئاً من معانيها، فإذا اتخذ رفع الكلمة او نصبها نقطة بدء لدرسه وبحثه فلا يكون قد سلك مسلكاً مخالفاً للعقل والمنطق، من الوجهة العملية فإذا قال: «هذا اسم مرفوع، وقع في اول الجملة، فهو المبتدأ إذن. . .» و«هذا اسم مرفوع، اتى بعد الفعل، فهو الفاعل إذن»، يكون قد سار على خطة لا تجانب الصواب ـ من الوجهة العملية ـ بالنسبة الى حالته الخاصة.

غير ان الاستمرار على اتباع خطة مماثلة لهذه في هذا العصر ولا سيما في تعليم ابناء الضاد الذين يتكلمون العربية ويقرأون الكتب والجرائد والمجلات المطبوعة، لا يمكن ان يتفق مع مقتضيات المنطق بوجه من الوجوه، ويخالف اصول التربية والتعليم في كل الوجوه.

انني لا اجد سبيلًا لتعليلها الا بإرجاعها الى تأثير الاحوال الخاصة التي أشرت اليها، وباعتبارها من تراث العصور القديمة التي نوهت بها. والمآخذ التي سأذكرها في بحث «العلامات» تؤيد هذا التعليل بوضوح اقوى.

٣ ـ ابحـاث العلامـات

ان سلسلة «قواعد اللغة العربية» تحتوي ـ في اقسامها الثانوية ـ على عدة ابحاث في «العلامات»، فتذكر سلسلة طويلة من «العلامات» التي «تميز» كلًّا من الاسم والفعل والحرف كما تشرح العلامات التي تميز كلًّا من الماضي والمضارع والأمر.

وتذكر تسع علامات للاسم، وخمس علامات للفعل بوجه عام، وعلامتين لكل من الماضي والمضارع والامر بوجه خاص، واما فيما يخص «الحرف» فإنها تقول في صدده «ليس للحرف علامات تميزه، فعلامته الا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل».

انها تعتبر ـ مثلًا ـ «قبول التنوين من علامات الاسم» و«قبول ضمير الرفع المتصل» من علامـات الفعل، و«قبول تاء التأنيث الساكنة» من علامات الفعل الماضي، «وصحة الوقوع بعد لم» «من علامات فعل المضارع. . .».

كل من ينظر في هذه الابحاث، نظرة فاحصة عارية من تأثير الالفة المخدّرة، يضطر الى التسليم بأنها خالية من الفائدة، ومخالفة للمنطق في وقت واحد.

من الامور البديهية ان مفهوم «ضمير الرفع المتصل» الذي يلحق الفعل ـ مثلًا ـ اعقد بطبيعة الحال من مفهوم «الفعل» نفسه، ومعرفته اصعب من معرفة الفعل بدرجات، فلا يجوز ان نعتبره واسطة لتمييز الفعل من غيره من الكلمات بوجه من الوجوه، ولا سيما ان «قبول وعدم قبول ضمير الرفع المتصل» ليس من الامور التي يمكن معرفتها رأساً واختبارها

مباشرة. فاعتبار «القبول او عدم القبول» علامة للفعلية او عدم الفعلية يخالف أبسط قواعد المنطق مخالفة كلية.

كذلك الامر في سائر العلامات. فاعتقد انه يتحتم حذف جميع الابحاث المتعلقة بالعلامات التي ذكرناها آنفاً، على ان يفرغ البعض منها على «شكل قاعدة» يتعلمها الاطفال »«للعمل» لا «للتمييز».

لا يجوز لنا ان نقول: «دخول قد على الكلمة يدل على انها فعل»، بل يجب علينا ان نقول: «لفظة قد لا تدخل الا على الافعال».

لا يجوز لنا ان نقول: «صحة وقوع الكلمة بعد لم تدل على انها فعل مضارع»: بل يجب ان نقول: «ان لفظة لم تدل على النفي، غير انها لا تستعمل إلا في المضارع»، فيجوز ان يقال لم يكتب، ولا يجوز ان يقال لم كتب.

وبهذه الصورة تتحول هذه الابحاث الى قواعد عملية مفيدة. واما الاستمرار في استعراض الامور التي ذكرناها آنفاً كعلامات تساعد على تمييز انواع الكلمات فهو بمثابة الخروج على المنطق بصورة صريحة.

اما دخول مثل هذه الابحاث في كتب القواعد، بالرغم من مخالفتها الصريحة للمنطق، فأعتقد انه لا يمكن أن يعلل الا بالرجوع الى السبب الاصلي الذي ذكرته آنفاً.

فالأعجمي الذي يتعلم العربية، دون ان ينشأ عليها، والذي يستطيع ان يقرأ الكلمات دون ان يفهم معانيها، قد يستفيد من مثل هذه الابحاث في تمييز انواع الكلمات حسب بعض العلامات الظاهرية التي ترافقها، فإذا رأى كلمة لا يعرف معناها، ولاحظ انها منوّنة استطاع ان يقول انها «من الاسماء لأنها منونة»، كما انه إذا رأى كلمة غريبة عنه ولاحظ انها مسبوقة بلفظة قد، قال «هذه من الافعال» لأنها قبلت دخول لفظة قد عليها.

فإذا جاز لعلماء اللغة القدماء ان يسلكوا هذا المسلك، متوخين بعض الفوائد العملية التي يستطيع ان يجنيها منها بعض الاعجام.. فلا يجوز لمؤلفي القواعد ومعلمي اللغة في هذا العصر ان يشوشوا الاذهان بمثل هذه الابحاث الغريبة.

٤ ـ تصنيف الكلمات والجمل

قبل ان اختم هذه الملاحظات الانتقادية، أرى أن ألفت الانظار الى مآخذ الخطة التي اعتادها علماء اللغة العربية في امر تصنيف الجمل والكلمات:

١ ـ من المعلوم ان الكلمات تقسم ـ في قواعد اللغة العربية ـ الى ثلاثة انواع: اسم،

وفعل، وحرف، في حين انها تقسم في سائر لغات العالم الى انواع كثيرة يبلغ عددها ثلاثة امثال ذلك.

فيجدر بنا ذلك ان نتساءل ـ تجاه هذا الفرق العظيم ـ فيما اذا كان هناك مبررات فعلية واسباب حقيقية تستوجب التباعد الى هذا الحد بين العربية وبين سائر اللغات من وجهة تصنيف الكلمات.

إذا انعمنا النظر في المعاني التي يقصدها اللغويون من كلمتي «الاسم والفعل» وجدنا ان علماء العربية يضيّقون «مفهوم الفعل» بعض التضييق، غير انهم يوسعون «مفهوم الاسم» توسيعاً كبيراً.

انهم يحددون مفهوم الفعل بحدود ضيقة جداً، لأنهم لا يرون «الدلالة على الحدث والعمل» كافية لتعريف الفعل، بل يشترطون فيه «الدلالة على حصول العمل في زمن خاص» ولهذا السبب لا يدخلون المصدر واسم الفاعل واسم المفعول في عداد الافعال.

واما مفهوم الاسم، فإنهم يوسعونه بدون حساب، ويدخلون فيه كثيراً من الكلمات التي تعتبر في سائر اللغات انواعاً قائمة بذاتها. ولا نغالي اذا قلنا إنهم يدخلون في مفهوم الاسم كل ما يبقى خارجاً عن نطاق الفعل والحرف. فالاسم الذي يتصورونه يشبه كشكولاً يحتوي على اشياء شتى ـ من اسم العلم الى الصفة، ومن اسم الموصول الى الضمير، ومن اسم الاشارة الى المصدر. فيصبح من المتعذر على المتعلم ان يكوّن في ذهنه مفهوماً واضحاً عن الاسم، كما يتعسر على المؤلفين انفسهم ان يحددوا مفهومه ويعينوا معناه بالدقة التي تتطلبها التعريفات العلمية.

فإذا استعرضنا التعريفات المسطورة في كتب «قواعد اللغة العربية» الرسمية عن «الاسم» وجدناها لم تكن من التعريفات الجامعة المانعة، وان الغموض والنقص والارتباك تسودها بكل وضوح وجلاء. لأننا نجد في الجزء الثاني ـ الخاص بالدراسة الابتدائية التعريف التالي:

«... اسم لانسان او حيوان او نبات او جماد...» (ص ١). من الامور البديهية ان هذا التعريف لا يشمل ـ من الوجهة المنطقية ـ الصفات والاعداد، ويبقى اضيق من أن يتسع للاسم الموصول ولاسم الاشارة بطبيعة الحال.

وأما في الجزء الثالث، فنجد تعريفاً يحاول اكمال التعريف الاول وتصحيحه بقيد جديد: «الاسم هو الذي يدل على الانسان او الجماد او النبات او الحيوان وغير ذلك...» (ص ١) ولا حاجة الى البيان ان تعبير «وغير ذلك» الذي أضيف الى التعريف بهذه الصورة لا يخلو من الغموض، ولا يحدد الامر بوجه من الوجوه.

وأما اذا راجعنا كتاب الدراسة الثانوية، فنجد فيه تعريفاً آخر يختلف عن التعريفين السابقين اختلافاً كبيراً:

«الاسم ما دل بنفسه على معنى تام، ليس الزمن جزءاً منه» (ص ١) كما نجد بعد هذا التعريف بعض التفاصيل الايضاحية، ويكون: ١ ـ لانسان. . . ٢ ـ ولحيوان. . . ٣ ـ ولنبات. . ٤ ـ ولجماد. . . ٥ ـ كما يكون لمعنى يفهم ويتصور ولا يحس، مثل الذكاء، الحكمة، الفهم (ص ١).

انني اعتقد ان هذا التعريف ايضاً لا يمكن ان يشمل ـ منطقياً ـ الضمائر والاسماء الموصولة بالرغم من كثرة المفاهيم المجردة التي تقيده وتعقده.

هذا ولا يستطيع احد ان يدعي بأن كلمات «الذي، ذلك، نا، كما. . .» تدل على معنى تام قائم بنفسه. . كما أنه ليس في وسع احد ان يسلم بأن الزمان ليس جزءاً من مدلول كلمات «الماضي، الآتي، الامس، السنة، الشتاء، اسبوع، أقدم. . .».

يظهر جلياً من جميع هذه الملاحظات ان علماء اللغة لم يوفقوا لايجاد تعريف يشمل جميع الكلمات التي اعتبروها من اقسام الاسماء.

فليس من المعقول اذن ان نبقى متمسكين بهذا التقسيم القديم بل من الأوفق ان نعيد النظر فيه على اساس تكثير انواع الكلمات اسوة بما يفعله لغويّو العالم. . . ولا شك في ان ذلك يكون اقرب الى مقتضيات العقل والمنطق، واضمن لتسهيل التفهيم والتعليم.

انا لا أحاول وضع خطة تفصيلية لهذا التقسيم الجديد، بل اكتفي ببيان الحاجة اليه، واذكر بعض الامثلة لتوضيح رأيي في هذا الامر وتأييده.

أ ـ ان معنى الاسم ـ في حد ذاته ـ يختلف عن معنى الصفة اختلافاً بيّناً: لأن الاسم يدل ـ عادة ـ على الاشياء نفسها، في حين ان الصفة تدل على اوصاف الاشياء وحالاتها. والصفات تقوم بأدوار مهمة في الحديث والكتابة تختلف عن ادوار الاسماء الاعتيادية اختلافاً كبيراً. فلا مبرر لاعتبار الاسم والصفة من نوع واحد، خلافاً للخطة المتبعة في تصنيف الكلمات في سائر اللغات.

ومما يجب ان يلاحظ في هذا الصدد ان الاسم والصفة يختلفان في اللغة العربية من وجهة بعض القواعد ايضاً. فان الاسم ـ بالمعنى الخاص الذي اشرنا اليه آنفاً ـ يكون مذكراً او مؤنثاً في حد ذاته، واما الصفة فلا تكون مذكرة ولا مؤنثة في ذاتها، بل تقبل التذكير والتأنيث بطبيعتها، فتذكر او تؤنث حسب جنس الاسماء التي تصفها.

أعتقد ان هذه الملاحظات كافية لاعتبار «الصفة» قسماً خاصاً من اقسام الكلام،

مستقلًا عن الاسم، ولا أشك في ان ذلك يكون أوفق واقرب لمقتضيات العلم والتعليم في وقت واحد.

ب ـ ان مدلول الضمير ايضاً يختلف عن مدلول الاسم الاعتيادي اختلافاً واضحاً ولا سيما الضمائر المتصلة، فإنها تتباعد عن مدلول الاسماء تباعداً كلياً.

فإذا احتفظنا بمبدأ تقسيم الاسم الى ثلاثة اقسام، وفكرنا في القسم الذي يجب ان يدخل فيه «المتصل» من الضمائر، وجدنا أنه أقرب الى مدلول الحرف من مدلول الاسم. وما دمنا نعرف الاسم بقولنا «كلمة تدل بنفسها على معنى تام» ونعرف الحرف بقولنا «كلمة لا يظهر معناها الا اذا ذكرت مع غيرها...» فلا نستطيع ان ندخل الضمير المتصل ـ دون ان نخرج عن جادة المنطق ـ في عداد الاسماء، بل نضطر الى اعتباره من جملة الحروف.

ومهما استرسلنا في سلوك طرق التأويل الملتوية، لا نستطيع ان نجد مبرراً منطقياً لاعتبار لفظة «نا» من الاسماء مع اعتبار لفظة «لا» من الحروف، او «ها» من الاسماء مع اعتبار «ما» من الحروف.

واذا استعرضنا بعض التعبيرات المتداولة مثل «عنه، منك، فينا، بها، لكم..» وأنعمنا النظر في مدلول كل جزء من جزئي هذه التعبيرات على ضوء التعريفات الموضوعة لكل من «الاسم والحرف» لا نستطيع ان نجد أدلة منطقية على ان الجزء الاول منها: (عن، من، في، ب، ل) يجب ان يعتبر من الاسماء. فمن الاوفق ـ من جميع الوجوه ـ ان نعتبر الضمير قسماً مستقلًا من اقسام الكلام، نوعاً من انواع الاسم.

ج ـ من المعلوم ان علماء اللغة يحصرون الفعل في الماضي والمضارع والامر، لأنهم يعرفونه بقولهم: «ما يدل على حصول عمل وحدث في زمن خاص» ويدعون ان اسم الفاعل لا يتضمن «الحدوث في زمن خاص» في حين ان الامر يعني «طلب العمل بعد زمن التكلم».

انني أرى في كل ذلك شيئاً من الجبر لطبائع الكلمات، لأن الامر يدل ـ في حقيقة الحال ـ على «طلب العمل» فقط، ولا يدل على زمان العمل مباشرة.

لا شك في ان «الامر» لا يمكن ان يعود الى الماضي، والمأمور لا يمكن ان يعمل العمل الذي يؤمر به الا بعد تلقيه، فيجوز لنا ان نقول بهذا الاعتبار: «ان الامر يعود الى المستقبل بطبيعة الحال».

غير انه يجب ان نلاحظ على الدوام ان المعاني التي يستدل عليها من الكلمات والعبارات نتيجة المحاكمات الذهنية شيء، والمعاني التي نفهمها منها مباشرة شيء آخر.

وإلا فإذا اردنا ان نسترسل في المحاكمات والتفسيرات استطعنا ان ندعي ان اسم الفاعل ايضاً لا يخلو من فكرة الزمن، كما ان اسم المفعول لا يختلف عنه في هذا الباب. فعندما يقال لنا: «الطائر مجروح» نستدل من كلمة مجروح ان الطائر جرح قبلًا، وان آثار الجرح لا تزال ظاهرة عليه، وعندما يقال لنا «فلان نائم» نفهم من كلمة نائم انه نام قبلًا، ولا يزال في حالة النوم. وعندما يقال لنا: «انا ذاهب» نفهم من كلمة ذاهب ان القائل يتأهب للذهاب.

ومن الغريب ان علماء اللغة العربية الذين يتناسون هذه الحقائق الواضحة يسترسلون في تأويلات غريبة لاظهار معاني الازمنة المندمجة في اسماء الافعال، فيقولون مثلًا: «آه» اسم فعل مضارع بمعنى «أتألم» و«هيهات» اسم فعل ماضٍ بمعنى «بعد». و«هلم» اسم فعل امر بمعنى «أقبل».

كل من ينعم النظر في هذه التعريفات والتقسيمات والتفسيرات الملتوية دون ان يبقى تحت تأثير الالفة المخدّرة، يضطر الى التسليم بأن كل ذلك يحتاج الى التبديل والتصحيح، ويتطلب البحث عن تعريفات وتقسيمات جديدة.

د ـ من المعلوم ان الجملة تقسم الى قسمين: فعلية واسمية. ولكنا عندما ننظر الى الأمور نظرة منطقية، يجب ان نفهم من تعبير «جملة فعلية» الجملة التي تحتوي على فعل، وبتعبير آخر: الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث، كما يجب ان نفهم من تعبير «جملة اسمية» الجملة التي لا تحتوي على فعل، وبتعبير آخر: الجملة التي تخبرنا عن اوصاف اسم من الاسماء وحالاته. غير ان قواعد اللغة العربية لا تلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقية، بل تخالفها مخالفة كلية:

فإنها تعتبر الجملة «فعلية» عندما تبتدىء بفعل، «اسمية» عندما تبتدىء باسم. ومعنى ذلك: انها لا تصنف الجمل حسب انواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدىء بها دون ان تلتفت الى بقية كلماتها.

ونظراً لهذه القواعد الرسمية فإن عبارة «نام الولد» يجب ان تعتبر جملة فعلية، في حين ان عبارة «الولد نام» يجب ان تعتبر جملة اسمية، مع ان كلتيهما تتألفان من نفس الكلمتين، وتؤديان الى نفس المعنى.

انني أعتقد ان تفسير الجملة على هذا النمط الغريب نتيجة خطأ منطقي، وقع فيه علماء اللغة ـ في عصور التدوين الأولى ـ بسبب اهتمامهم بالاوصاف الظاهرة اكثر من تفكيرهم بالمعاني المفهومة.. كما شرحنا ذلك آنفاً.

واما استمرار المؤلفين المعاصرين على التزام هذه الخطة العجيبة، فلم أجد سبيلًا

الى تعليله الا بتأثير «الالفة المخدرة» ونزعة التفادي من الخروج على التعاريف والتصانيف القديمة.

ومما يجب ان نلاحظه في هذا الباب ان هناك امراً آخر يزيد في غرابة نتائج هذين التعريفين، ويوسع المسافة بين المنطق والقواعد:

فقد عرّف علماء اللغة «الفاعل» ـ تحت تأثير النزعة التي ذكرناها آنفاً ـ بقولهم: «اسم مرفوع يتقدمه فعل».. فإذا تقدم الاسم على الفعل لا يترتب على ذلك ـ في عرفهم ـ تحول الجملة من فعلية الى اسمية فحسب، بل يترتب على ذلك خروج الاسم من الفاعلية ايضاً. فعندما يقال «الولد نام» لا يرون مسوغاً لاعتبار كلمة الولد فاعلاً، نظراً لمخالفة ذلك للتعريفات التي وضعوها.

وبما ان هناك «فعلًا» يتطلب فاعلًا، فإنهم يلتجئون الى طرق التأويل الملتوية، فيقولون ان الفاعل لهذا الفعل ضمير مستتر، واما الولد فما هو الا مرجع هذا الضمير المستتر. وبتعبير آخر: يدعون ان الفاعل ليس «الولد» المذكور صراحة، وانما هو ضمير مستتر يعود الى الاسم المذكور.

انني اعتقد ان الانسان لو قصد التعقيد والتشويش لغرض من الاغراض، لما استطاع ان يجد طريقة تصنيف وتفسير اكثر اعوجاجاً واشد غرابة من تلك.

افلم يحن بعد وقت الاقدام على التخلص من هذه المسالك الملتوية والرجوع الى طرق المنطق والصواب؟

الخلاصـــة

إن الامثلة الانتقادية التي استعرضتها في الابحاث السالفة تبين بكل وضوح وجلاء ان «قواعد اللغة العربية» الرسمية مشوبة بنقائص كثيرة، من حيث الخطط المتبعة في التعريف والتصنيف والتبويب.

واما الاسباب المولدة لهذه النقائص والشوائب، فتتلخص في تأثير نزعة اساسية، هي نزعة الاهتمام بالاعراب اكثر من الالتفات الى المعنى، والاعتماد على العلامات المحسوسة اكثر من الاستناد الى المعاني المفهومة.

هذه النزعة نشأت من الظروف الخاصة التي أحاطت بعلوم اللغة العربية في ادوار تكوينها الاولى، واستمرت بتأثير «روح المحافظة» التي سيطرت على اذهان علمائها في ادوارها الاخيرة. وباعدت بين قواعد اللغة واحكام العقل والمنطق من جهة، وبينها وبين اسس التربية والتعليم من جهة اخرى.

ولذلك يجب علينا، في موقفنا هذا، ان نخرج على هذه النزعة التقليدية، ونعيد النظر في جميع ما الفناه من أساليب التعريب والتصنيف والتبويب في قواعد اللغة العربية، فنتأمل فيها بنظرة علمية جديدة، مراعين مقتضيات العقل والمنطق من جهة، ومطالب التربية والتعليم من جهة اخرى. . حتى نتخلص على هذا الوجه من اغلاط الاجتهاد والاستنباط التي وقع فيها اللغويون القدماء.

هذا ما أود أن أدعو اليه العلماء والمؤلفين. أدعوهم الى اعادة النظر في جميع مباحث الصرف والنحو، بنظرة محايدة خالية من تأثير الالفة المخدرة مستنيرين بالطرق المتبعة في سائر اللغات، ومستندين الى المعاني المفهومة من الجمل والعبارات. وأعتقد انّ الاصلاح على هذا الوجه يجب انْ يكون اول خطوة من خطوات التيسير.

لاحقـــة

لقد أعدت قراءة هذه المقالة ـ التي كنت كتبتها ونشرتها قبل نحو عشرين عاماً، ولم أرَ لزوماً لتبديل او تعديل شيء مما جاء فيها. الا أنني رأيت ان اضيف اليها الملاحظتين التاليتين:

أ ـ أقسام الفعل

تقول كتب قواعد اللغة العربية ـ بوجه عام ـ ان الفعل ثلاثة اقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر. فلا تدخل المستقبل بين هذه الاقسام، مع ان للمستقبل ايضاً صيغة خاصة، وفي اللغة العربية، مثل سائر اللغات. والفرق بين هذه الصيغة وبين صيغة المضارع لم يكن اكبر من الفرق المعلوم بين صيغة الماضي وبين صيغة المضارع كتب، يكتب، سيكتب.

فلا مبرر لاهمال هذه الصيغة، وحصر اقسام الفعل بالماضي والمضارع والامر.

(ب) الافعال المركبة

ان قضايا وقواعد فعل «كان» و«اخواتها» تشغل مكانة خاصة في الكتب المدرسية وغير المدرسية الا انها تنحصر في امر «الدخول على الاسماء».

فتقول الكتب المذكورة ان «كان» فعل يرفع الاسم وينصب الخبر، وتهتم بهذه القاعدة اهتماماً كبيراً. ولكن فعل كان قد يدخل على الفعل ايضاً، ويغير معنى الفعل ويوجهه توجيهاً خاصاً: فيقال ـ مثلًا ـ كان كتب، وكان يكتب. و«كتب» يدل على ما حدث في الماضي، ولكن كان كتب يدل على ما حدث في ماضٍ خاص، وفي الماضي الذي نتكلم عنه، ونحكي احداثه.

إذن نحن هنا، امام «فعل مركب» يدل على زمن خاص، وهو بمثابة «حكاية الماضي» فيختلف بهذا الاعتبار عن «الماضي العادي».

و«يكتب» يدل على ما يحدث في الحال، ولكن «كان يكتب» يدل على ما حدث في حال مضى: في الحال الذي نتكلم عنه، ونحكيه.

وهنا ايضاً نحن امام «فعل مركب» يدل على زمن خاص، وهو بمثابة «حكاية الحال في الماضي» فيختلف بهذا الاعتبار عن «الحال العادي».

لماذا لا نذكر خصائص فعل كان واخواتها، من هذه الوجهة ايضاً؟

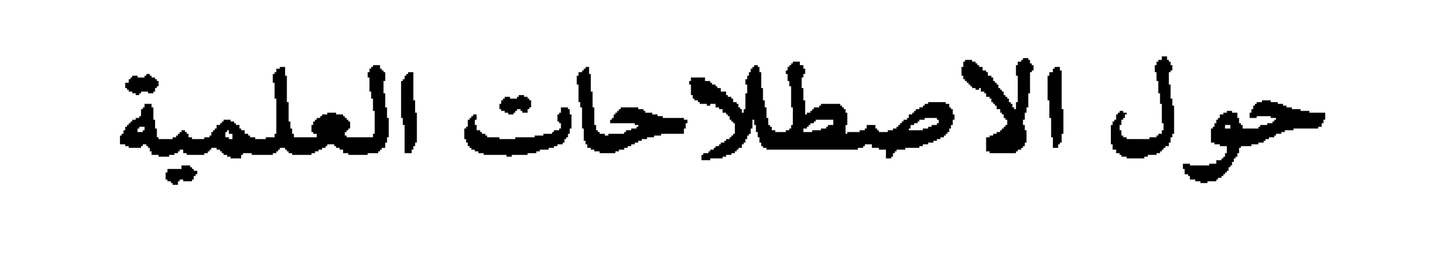
ومما يلفت النظر ان هذه الافعال المركبة، تصرف ـ في اللغة العربية ـ مثل الافعال المفردة:

كان كتب	كنت كتبت	كانوا كتبوا . . . الخ
كان يكتب	كنت اكتب	كنا نكتب . . . الخ

كما يجب ان نلاحظ ان «كان واخواتها» لا تدخل ابداً على الامر ـ وبتعبير ادق، لا تتركب مع الامر. وبعضها يتركب مع المضارع، دون الماضي، وبعضها يتركب مع الماضي ومع المضارع، على حد سواء.

مثلاً: لا يمكن ان يقال: صار كتب، ولكن يمكن ان يقال صار يكتب. ويمكن ان يقال: كان كتب، او كان يكتب.

اني اعتقد ان هذه الامور ـ وأمثالها ـ يجب ان تدوّن في كتب قواعد اللغة، لتسهيل تعليمها، وضمان اتقانها. واما حصر ابحاث «كان وأخواتها»، في كيفيات دخول هذه الكلمات على الاسماء، كما هو معتاد في الكتب المتداولة بين الايدي، فلا يتفق مع اصول التدوين العلمية ومع طرائق التعليم السليمة.



حول الاصطلاحات العلمية

الاصطلاحات العلمية(*)

ان مسألة الاصطلاحات العلمية في اللغة العربية، أصبحت من اهم المسائل التي تشغل بال المفكرين والمعلمين والمترجمين والمؤلفين.

لقد صار كل من يتوغل في العلوم الحديثة يشعر بفقر اللغة العربية في الاصطلاحات التي تحتاج اليها تلك العلوم، على الرغم مما اشتهرت به من الغنى.

فبينما نرى بعض اللغويين لا يزالون يدعون ان العربية هي اغنى لغات العالم، نرى بعض المفكرين يذهبون الى عدم قابليتها لتكوين المصطلحات العلمية التي يحتاج اليها الجيل الحاضر.

اننا لا نشارك الأولين في إفراطهم، ولا نوافق الآخرين على تفريطهم. فإننا نعيش في عصر تباعد فيه معنى الغنى عن معناه القديم تباعداً كلياً، فالغنى الآن لا يقاس بمقدار الذهب المكنوز في الصناديق او المدفون تحت التراب، والا لوجب علينا ان نعتبر بعض شيوخ البادية من اغنى رجال العالم، اذ مما لا شك فيه ان كثيرين من ابطال الثروة وملوك الاقتصاد، لا يملكون من الذهب المكنوز ما يملكه بعض الشيوخ.

وكذلك الامر في اللغات، فالغنى في اللغة لا يقاس بعدد الكلمات المسطورة في القواميس، ولا بكثرة المترادفات المطمورة فيها: فإن القواميس لم تكن مجمعاً للكلمات الحية فقط، بل هي مملوءة بالكلمات المهجورة التي فقدت «قيمة التداول والاستعمال»، فمثل الذين يتفاخرون بكثرة الكلمات المسطورة في القواميس - بدون ان يلاحظوا حيوية تلك الكلمات وفائدتها - كمثل من يتفاخر بسعة بلدة، بدون ان يميز بين مساكنها ومدافنها.

(*) نشرت في: مجلة التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨).

وما اللغة الا آلة للتعبير عن المرام، غايتهـا القصوى الافصاح عن كل ما يخطر بالبال ويخالج الضمير افصاحاً تاماً، بأعظم ما يمكن من الوضوح والتأثير، وبأقل ما يمكن من الجهد والعناء. فدرجة الغنى في اللغة يجب ان تقدر وتقاس بدرجة تقربها من هذه الغاية، وبمبلغ قابليتها للتعبير عن المعاني التي تجول في الاذهان وتخالج الضمائر.

ولا مجال للانكار ان اللغة العربية بعيدة عن الغنى، بهذا الاعتبار، لكن هذا الفقر الراهن، هل هو متولد من نقص في قابلية اللغة نفسها، ام ناتج عن توقف طرأ على نشوئها؟

اننا لا نتردد لحظة واحدة في الاخذ بالشق الثاني: فإن اللغة العربية، وان اصبحت فقيـرة بالمصـطلحـات اللازمة، لا تزال غنية بالقابليات الكامنة، وقد مرّ عليها حين من الدهر، كانت فيه لغة علم وتفكير بكل معنى الكلمة. حتى انها صارت تدرس في بعض الجـامعات الاوروبية الكبيرة ـ بجانب اللاتينية واليونانية ـ كلغة علم ضرورية للاحاطة بالعلوم العالية، كما انها تركت في اللغات الاوروبية عدداً غير قليل من الاصطلاحات العلمية، التي لا تزال مستعملة فيها حتى الآن.

فلماذا لا تتمكن من النهوض مرة ثانية، والتكيف بمقتضيات العصور الحاضرة، كما كانت تكيفت قبل تكيفاً تاماً بمقتضيات العصور الغابرة؟

لا شك انها ان امست اليوم عاجزة وفقيرة ـ بعد ان كانت بالامس غنية وقديرة ـ فما ذلك الا لأن المتكلمين بها قد انقطعوا عن مزاولة العلوم منذ قرون، ولأنهم حبسوا اذهانهم في دائرة ضيقة من الادبيات والشرعيات، منصرفين اليها عن كل ما سواها. وكأني باللغة العربية قد ظلت داخل هذه «الشرنقة المعنوية» جامدة خامدة، لا تتحول ولا تتكيف، ولا تنمو ولا تتطور.

ان المصطلحات وليدة احتياجات، فإنها لا تتكون إلّا عندما يشعر الناس بالحاجة اليها، ولا يشعر احد بالحاجة اليها الا عندما يفكر بمدلولاتها، فيضطر الى البحث عنها في احـاديثـه او كتاباته. ولهذا السبب، عندما انقطع الناطقون بالضاد عن التفكير في مواضيع العلوم، توقف نمو اللغة ونشوء الاصطلاحات بطبيعة الحال. واما عندما أخذنا نلتفت الى العلوم الحديثة، صرنا ندرسها وندرّسها باللغات الاجنبية، فلـم نعـرِّب منـها إلا مبادئها. ويمكننا أن نقرر ان عمر الدراسة الثانوية في العربية لم يتجاوز ربع قرن، أما الدراسة العالية فهي لا تزال في حالة الجنين، فلا غرابة والحالة هذه، اذا ظلت العربية فقيرة من وجهة الاصطلاحات العلمية.

أما وقد بدأت منذ مدة تباشير النهضة الفكرية، وزاد عدد الذين يدرسون ويدرّسون ويكتبون في المواضيع العلمية، فقد أخذ «الشعور بالحاجة الى الاصطلاحات» يتقوى من

يوم الى يوم، وصار المفكرون والكتّاب يقدمون على استحداث الاصطلاحات. ونحن لا نشك في ان هذه الحركة العلمية ستجعل اللغة العربية غنية بالاصطلاحات التي تحتاج اليها في امد غير طويل.

الا أن هذه الحركة لم تجد الى الآن حظاً كافياً من «الاهتمام التنظيمي»، ولذلك صرنا نرى تبلبلًا في المصطلحات المستعملة من قبل الكتّاب المختلفين، وخلافاً بيّناً في أمرها، ليس بين الاقطار العربية المختلفة فحسب، بل بين الكتّاب الذين يعملون ويكتبون في القطر الواحد ايضاً.

اننا نرى هذه الاختلافات طبيعية نوعاً ما، ولا نجد فيها ما يستوجب قلقاً كبيراً، لأننا لا نشك في ان هذه الكلمات المختلفة ستتغربل وتتصفى، وسيبقى في ساحة الاستعمال أوفقها وأصلحها؛ ولذلك، نحن لا نخشى تعدد الآراء والاقتراحات والاستعمالات، بل نعتقد انها لا تخلو من بعض الفوائد، لأنها تفسح مجالاً اوسع «للاصطفاء الارتقائي» بحكم قانون «بقاء الأصلح» فلا مجال للتخوف اذن من شيء ما خلا الركود والجمود. فالحركة الحقيقية والمستمرة، ستؤول حتماً الى توليد أحسن الاصطلاحات وتعميمها: كلنا يعلم أن كلمة «تلفون» الافرنجية تغلبت على الكلمات العربية التي اقترحها بعض اللغويين، في حين ان كلمة «طيارة» العربية تغلبت على الكلمات الافرنجية التي استعملها بعض الكتّاب في بادىء الامر، فالخلاف حول هذه الكلمات لم يستمر طويلًا، لأن الحاجة الى استعمال مدلولاتها قضت على المناقشة النظرية قضاء سريعاً. وكذلك تعبيرات «اللامركزية»، «الدستورية»، «الانتداب» تعممت بسرعة كبيرة، عندما اخذت التطورات السياسية تدخل مدلولاتها في اذهان الناس وتضطرهم الى البحث عنها، وذلك بدون ان يبقى مجال طويل للمناقشات النظرية حولها، وبدون ان تحدث بلبلة من جرائها.

فإذا بقينا الى الآن محرومين من معظم الاصطلاحات العلمية، وإذا ما رأينا بلبلة واضحة حول بعض تلك الاصطلاحات، فما كل ذلك الا لأن الحركة العلمية لا تزال في حالة بدائية، كما ان الصلات الادبية بين المفكرين والمعلمين الذين يشتغلون في الاقطار العربية المختلفة لا تزال ضيقة، حتى ان وسائل التعارف والتعاون بين المشتغلين في القطر الواحد ايضاً لا تزال غير كافية. ونحن لا نشك في انه، كلما اشتدت الحركة وتعممت، كلما ازدادت الصلات واستحكمت، فالاصطلاحات الحديثة ستزداد وتتوحد، فلا يبقى اثر للبلبلة التي نشاهدها الآن.

اننا نقول ذلك، لنبيّن ان ليس هناك ما يدعو الى التشاؤم والقنوط، ولا نقصد من قولنا هذا، انه ليس ثمة ما يستلزم العمل والجهود، بل اننا بعكس ذلك، نعتقد انه قد حان

وقت تنشيط العمل وتنظيم المساعي حول هذه المسائل، وانه قد اصبح من الواجب علينا ان نتوسل بكل الوسائل الممكنة لتشجيع الحركة وتنظيمها.

أ ـ بتداول الآراء بين المفكرين والمعلمين بمخابرات ومذكرات خصوصية.

ب ـ بفتح باب المناقشة والبحث في المجلات حول مسألة الاصطلاحات.

ج ـ بعرض هذه المسائل على مؤتمرات تعقد من حين الى حين.

د ـ بايجاد هيئات مستديمة، تشتغل بهذه الامور، وتسعى لتنظيمها بصورة مستمرة.

اننا كنا ألفنا لجنة اختصاصية رسمية للنظر في امر الاصطلاحات العلمية في دمشق الشام سنة ١٩٢٠. وكانت اخذت اللجنة على عاتقها ان تقرر في بادىء الامر الاصطلاحات العلمية المدرسية التي يحتاج اليها المعلمون في الدراسة الثانوية، وان تنتقل بعد ذلك الى سائر الاصطلاحات، وقد اختطت لنفسها خطة عمل تسير بموجبها في هذا الباب: وقررت ان تنظم «نشية» Fiche خاصة لكل كلمة على حدة، يدرج فيها: (أ) منشأ الكلمة واشتقاقها، (ب) ما يقابلها في اللغات الاوروبية الحية، (ج) ما استعمل من الكلمات العربية مقابلها في الكتب المطبوعة في مصر وسورية وتركية، (د) ما كان يستعمل مقابلها او في معانٍ مقاربة لها في الكتب العربية القديمة، (هـ) ما يوجد في القواميس من الكلمات الملائمة لمعناها.

فتختار اللجنة أوفق الكلمات، بعد ملاحظة جميع المعلومات، ثم تعرضها على كبار المشتغلين في اللغة والعلوم في البلاد العربية المختلفة، وتعيد النظر في الأمر، بعد ورود الاجوبة ومناقشتها، وتقرر قرارها النهائي بعد هذه التدقيقات والمخابرات والمناقشات كلها.

وكانت اللجنة قد بدأت في ترتيب «النشيبات» وجمع المعلومات، الا انها تشتتت على اثر اندراس الحكومة العربية، قبل ان تجد مجالاً لانجاز عمل من الاعمال التي كانت تستهدفها.

وقد تألفت لجنة رسمية اخرى في مدينة السلام سنة ١٩٢٦ لتقرير الاصطلاحات العلمية، الا انها ألغيت ـ لأسباب مؤسفة ـ بعد مدة وجيزة قبل ان تنجز عملاً ذا بال، مع انها كانت قد وضعت «خطة علمية» لعملها، واعتبرت المواد الآتية قواعد ودساتير تتبعها فيما تضعه وتقرره من المصطلحات العلمية والكلمات اللغوية:

«١ ـ ان الاشتقاق قياسي في اللغة قياساً مطلقاً في اسماء المعاني التي هي عرضة لطروء التغير على معانيها، ومقيد بمسيس الحاجة في الجوامد.

٢ ـ ان وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري: اما على طريقة الاشتقاق واما على التعريب.

ولا مانع من الجمع بينهما، ويرجح النحت عند الحاجة.

٣ ـ لا يذهب الى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة الا اذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها، بخلاف التعريب، فإنه لا يجوز تعريب كلمة اعجمية مع وجود اسم لها في العربية، كما هو الشأن في كثير من المعربات الموجودة في اللغة.

٤ ـ يشترط في الكلمات التي تختار من كتب اللغة ليعبر بها عما حدث وتجدد، ان تكون مأنوسة غير نافرة، وإلا وجب تركها والذهاب الى طريقة الاشتقاق او التعريب.

٥ ـ يرجح الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة.

٦ ـ لا يشترط في المعرب رده الى وزن من اوزان الكلمات العربية، ولكن يستحسن ذلك ان امكن، كما يستحسن تغييره بما يجعله قريباً من اللهجة العربية».

ولقد قبلنا هذه القواعد من حيث الأساس، وأخذنا نسير عليها في اختيار الاصطلاحات التي نضطر الى استعمالها.

مع هذا، رأينا من الضروري ان نضيف اليها القواعد والمبادىء الآتية:

١ ـ ان بعض المصطلحات تبقى بطبيعتها محدودة الاستعمال، فلا يستعملها عادة الا طبقة خاصة من الاختصاصيين. اما بعض المصطلحات الاخرى فتكون مرشحة للانتشار، وذلك لأنها ستستعمل حتماً من قبل جميع افراد الطبقة المنورة، وقد تدخل في لغة الشعر والادب، وتنتشر بين جميع الناس.

فيجب علينا ان نلاحظ هذه النقطة الجوهرية، عندما نحاول الترجيح بين الاشتقاق والتعريب: ففي القسم الاول من المصطلحات يمكننا أن نستعمل الكلمات الاجنبية، كما انه يجوز لنا ان نبقيها على هيئتها الاصلية. اما في القسم الثاني فمن الواجب ان نختار الكلمات العربية ما استطعنا الى ذلك سبيلًا. واما اذا اضطررنا الى استعمال كلمة اجنبية، فيجب ان نعربها تعريباً تاماً، وذلك بأن نفرغها في قالب عربي، يسهل به لفظها على الناطقين بالضاد.

ولا حاجة الى البيان بأن الاصطلاحات العائدة الى البكتريولوجي ـ مثلًا ـ تعتبر من القسم الاول، اما الاصطلاحات العائدة لعلم النفس، فهي من القسم الثاني.

٢ ـ ان من المصطلحات ما يكون جامداً من حيث المعنى، فلا يحتاج الى مشتقات؛ في حين ان منها ما يكون منصرفاً من حيث المعنى، فيحتاج الى عدد قليل او كبير من المشتقات.

فيجب علينا ان نلاحظ هذه النقطة ايضاً، فلا نختار مقابل المصطلحات التي هي من الصنف الثاني الا ما يقبل التصريف. فعندما نبحث عن اصطلاح من الاصطلاحات، يجب ان نلاحظ مشتقاته المستعملة في اللغة الاجنبية، لكيما نضع ما يقابل جميعها صفة واحدة.

مثل ذلك، عندما نفكر في الكلمة التي سنصطلح عليها مقابل Objectif ، يجب ان نلاحظ في الوقت نفسه ان علينا ان نشتق منها ما يقابل كلمات Objectivité, Objectivisme, Objectivation . وعندما نحاول ان نوجد كلمة مقابل Idéal يجب ان نفكر في الوقت نفسه بمشتقاتها الضرورية مثل Idéalisme, Idéaliste .

ولذلك، لا نعتقد بكفاية تعبير «المثل الاعلى» الذي صار يستعمل في هذه المعنى، لأن هذا التعبير عاجز عن توليد مشتقات تقابل كل المعاني.

٣ ـ ان بعض المصطلحات ذات علاقة شديدة بمصطلحات اخرى لدلالتها على معانٍ متقاربة او متعاكسة. فيجب علينا ان نلاحظ جميع هذه المصطلحات مرة واحدة، لكي نحصل على تناسب بينها من جهة، ولكي لا نخصص كلمة مقابل احدى المصطلحات، في حين انها قد تكون أليق وألزم للدلالة على غيرها من جهة اخرى.

مثال ذلك، انّا عندما نبحث عن اصطلاح يقابل كلمة Automatique التي تدل على نوع من انواع الحركات والافعال، يجب علينا ان نلاحظ بقية الانواع، ونفكر في ما يقابل كلا من كلمات Involontaire, Spontané, Reflexe, Instinctif . فقد رأينا بعض الكتّاب ترجموا كلمة Reflexe بكلمة «لا ارادية» لأنهم لم يلاحظوا ان مدلول هذه الكلمة ما هو الا نوع من انواع الافعال الـ «لاارادية»، وان هناك كلمة Involontaire التي تطابق اللا ارادي كل المطابقة.

٤ ـ لم يتيسر للغة من لغات العالم أن تصل الى درجة الكمال المطلق من وجهة المصطلحات في جميع العلوم. لأن غاية الكمال في اللغة، هي ان يخصص لكل معنى كلمة معينة او تعبير معين، وان لا يلتبس في الذهن معنيان من كلمة واحدة؛ في حين انه لا يزال في كل اللغات كثير من الكلمات التي تدل على معانٍ مختلفة، حتى على معانٍ متباعدة؛ فإذا كانت المصطلحات قد وصلت الى درجة الكمال في بعض العلوم ـ مثل الطبيعيات والرياضيات ـ فإنها بعيدة عن هذه الدرجة في العلوم الاخرى ـ مثل النفسيات والاجتماعيات.

فعندما نحاول وضع اصطلاح مقابل كلمة واحدة، لا ينبغي لنا ان نوجد كلمة تدل على جميع المعاني المفهومة من الكلمة الاصلية على اختلاف انواعها، بل بعكس ذلك، يجب علينا ان نوجد اصطلاحاً خاصاً مقابل كل معنى من تلك المعاني المختلفة على حدة.

مثل ذلك، ان كلمة Sujet في الافرنسية تدل على سبعة معانٍ مختلفة[١٠]، يقابلها في الالمانية ست كلمات وفي الانكليزية كلمتان؛ واذا حاولنا نحن أن نوجد كلمة واحدة مقابل جميع هذه المعاني المختلفة، نكون قد كلفنا انفسنا مشقة عظمى بدون جدوى، وذلك في سبيل تقليد احدى اللغات بجميع نواقصها تقليداً اعمى.

ان مقارنة الاصطلاحات التي تستعملها الامم المختلفة تدلنا على ما يجب عمله في مثل هذه الاحوال، دلالة ثمينة، فلذلك يجب علينا ان نلاحظ الاصطلاحات المستعملة في الافرنسية والالمانية والانكليزية، قبل ان نقرر الاصطلاحات الملائمة للغتنا.

٥ـ ان الاصطلاحات من الامور الوضعية والاعتبارية، فالكلمات المصطلح عليها في المعاني العلمية، لا تدل على تلك المعاني ـ من حيث اللغة ـ دلالة تامة، الا في بعض الاحوال الاستثنائية. فلذلك ليس من الضروري ان نترجم الكلمة المصطلح عليها ترجمة حرفية، بل من الأوفق ان نتحرى الكلمة التي يمكنها ان تدل على المعنى المطلوب على احسن الصور وأوضحها.

ولما كان يتعسر علينا ـ في معظم الاحوال ـ أن نوجد كلمة عربية تدل على المعنى المطلوب دلالة تامة، فيتحتم علينا في مثل هذه الاحوال ان نبحث عن اقرب الكلمات من المعنى المطلوب، وان نخصصها به، وان كان معناها اللغوي الاصلي أعم او أخص من هذا المعنى.

هذا، ولا حاجة الى البيان ان الكلمات لا يمكن ان تخصص بمعانٍ جديدة، اذا كانت كثيرة الاستعمال في معانيها القديمة، فيجب ان نختار الكلمات التي نود تخصيصها بمعانٍ علمية جديدة، من التي لا تستعمل كثيراً، او ان نصوغها بصيغة لم تدرج عليها الا قليلًا.

مثال ذلك ان كلمة Behaviour الانكليزية تستعمل في علم النفس بمعنى اصطلاحي لا ينطبق على معناها اللغوي انطباقاً تاماً. فلا يجوز لنا ان نترجم هذا الاصطلاح بكلمة «سلوك»، لأن هذه الكلمة لا تدل على المعنى المقصود من جهة، ولا يمكن ان تخصص بهذا المعنى لكثرة استعمالها في معنى آخر من جهة اخرى. فمن الأوفق ان نختار كلمة اقل شيوعاً من كلمة السلوك، فنقول مثلًا «انتهاج»، ولا حاجة الى الايضاح بأنه لا يتعسر تخصيص هذه الكلمة بالمعنى المطلوب، لعدم استعمالها ـ في هيئتها هذه ـ استعمالًا دارجاً.

٦ ـ «ان قصر اللفظ وسهولته» من اهم الأوصافه التي يجب ان تتصف بها

(١٠) انظر: **قاموس الفلسفة**، الذي نشر تحت رعاية جمعية الفلسفة الفرنسية.

المصطلحات، لا سيما اذا كانت مما سيتداول على الالسن تداولاً كبيراً. فإذا نظرنا الى المصطلحات الافرنجية رأينا معظمها قصيرة وسهلة التلفُّظ، كما اننا نرى بعضها آخذة في التطور نحو صيَغ اقصر من ذي قبل. فقد صار الناس يقولون «سينما» مقام «سينما طوغراف»، و«راديو» مقام «راديوفون»، و«مترو» عوضاً عن «متروبوليتان»؛ كما ان علماء الفلك صاروا يقولون Parsec عوضاً عن تعبير Parallaxe-Seconde ، اي «اختلاف المنظر ـ ثانية واحدة».

فلا يجوز لنا نحن ـ والحالة هذه ـ أن نعتمد كثيراً على التراكيب الاضافية الطويلة التي تتألف عادة من اسمين وحرف تعريب؛ بل يتحتم علينا ان نهتم بأمر «القصر والسهولة» اهتماماً كبيراً، وان نقدم على النحت والاختزال بمقياس واسع.

ونحن نعتقد ان «التوسع في النحت» اصبح من اهم حاجات اللغة العربية، ونظن ايضاً انه لا سبيل بدون ذلك الى اغنائها بما تحتاج اليه من الاصطلاحات العلمية المتنوعة الجديدة.

اننا لا نقصد من «النحت» تركيب الكلمات العربية من بعض الجذور الاعجمية ـ كما يقترح بعض الكتّاب ـ بل نقصد «النحت الاصولي» الذي ادخل في اللغة العربية عدداً غير قليل من الكلمات والتعبيرات المختزلة مثل شقحطب، وبسملة، وملاشاة، وحبرمة، ، تلك الكلمات والتعبيرات المختصرة التي تفتقر العلوم الحديثة الى امثالها افتقاراً شديداً.

النحـــت(*)

ان الوسائل التي يمكن الاستفادة منها لتكوين كلمات جديدة ـ بقصد الدلالة على معانٍ جديدة ـ تتلخص في ثلاث طرق أصلية: الاشتقاق، التعريب، النحت.

لا ريب في ان «الاشتقاق» هو أهم الوسائل الثلاث، لأنه «الافعولة» الاصلية التي كونت اللغة العربية، فستبقى هذه الافعولة بطبيعة الحال اهم الافاعيل التي ستعمل على توسيعها، زد على ذلك، ان عملية الاشتقاق تشمل الوسيلتين الأخريين، إذ أنها تتناول نتاج «التعريب والنحت» ايضاً، وتولد كلمات جديدة، حتى من الكلمات «المعربة والمنحوتة».

ومع هذا لا شك في ان الاشتقاق وحده لا يكفي لتوليد الكلمات التي يحتاج اليها التفكير البشري؛ لأن عمله مقصور على اوزان وقوالب معينة، وهذه الأوزان والقوالب مهما كانت كثيرة وولودة لا تستطيع ان تستوعب جميع المعاني العقلية. فلا بد من الاستعانة بالتراكيب، وبالاقدام على تركيب كلمتين او أكثر على شكل تراكيب مزجية ووصفية واضافية، وحتى على هيئة جمل فعلية.

فالنحت يتناول البعض من هذه التراكيب ـ التي تتردد كثيراً على اللسان ـ فيلصق أركانها ويجعلها كلمة واحدة، تتصرف مثل الكلمات المفردة، ثم يختصرها ويختزلها، ويجعلها شبيهة بالمفردات.

ان علماء اللغة يعتقدون ان «النحت» عمل عملاً مهماً في تكوين اللغة، فإنه أوجد معظم الأفعال الرباعية والخماسية ان لم نقل كلها، كما انه أوجد عدداً غير قليل من

(*) نشرت في: مجلة التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨).

الحروف في ابان تكون اللغة العربية، وولد بعض المصطلحات المهمة في دور النهضة الفكرية الاولى. ونحن نعتقد بأننا وصلنا الى دور اشتدت فيه حاجتنا الى الاستفادة من النحت اشتداداً كبيراً، ونظن ان هذه الافعولة اللغوية، ستعود الى النشاط، وتجود علينا بعدد كبير من المصطلحات التي نحتاج اليها في نهضتنا الفكرية الجديدة.

وبناء على ما ذكر، سنشرع في ايراد أهم ما كتبه علماء اللغة عن النحت. وأهم الكلمات التي تولدت من النحت، ثم نلحق بذلك بعض الاقتراحات حول كيفية الاستفادة من النحت في وضع الاصطلاحات العلمية الحديثة.

١ ـ النحت في الكتب القديمة

لقد جاء في كتاب «الصاحبي»: **في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم**[11] تصنيف احمد بن فارس، (من أئمة اللغة في القرن الرابع للهجرة)، ما يأتي:

«العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك كقولهم «رجل عبشمي» منسوب الى اسمين. وأنشد «الخليل»:

أقول لها ودمع العين جار ألم تحزنك حيعلة المنادي

من قوله «حي على». وهذا مذهبنا في أن الاشياء الزائدة على ثلاثة أحرف اكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد «ضبطر» من ضبط وضبر، وفي قولهم «صهصلق» انه من «صهل» و«صلق»، وفي «الصلدم» انه من «الصلد» و«الصدم». . وقد ذكرنا ذلك في كتاب مقاييس اللغة» (ص ٢٢٧).

وقد جاء في الكتاب نفسه، بعض «تعليلات نحتية» عن بعض الحروف، مثال ذلك:

«كأن ـ كلمة تشبيه. قال قوم هي «ان» دخلت عليها كاف التشبيه فخففت» (ص ١٣٢).

«لكن ـ قال قوم هي كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معان: منها «لا» وهي نفي، والكاف بعدها مخاطبة، والنون بعد الكاف بمنزلة ان الخفيفة او الثقيلة. الا ان الهمزة حذفت منها، استثقالاً، لاجتماع ثلاث معانٍ في كلمة واحدة» (ص ١٤١).

«أيان ـ بمعنى متى، اي حين. قال بعض العلماء: نرى أصلها «أي اوان» فحذفت وجعلت الكلمتان واحدة» (ص ١١).

وقد أيد «الثعالبي» هذا التعليل في كتابه **في فقه اللغة وسر العربية**، وأضاف على

---

(١١) الصاحبي، **في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تصنيف ابو الحسن احمد بن زكريا بن فارس (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٩١٠).

كلام ابن فارس ما يأتي :

«كقولهم أيش، وأصله اي شيء» (ص ٥٣٥).

وقد ذكر ياقوت في معجم الادباء، في ترجمة الظهير النعماني اللغوي، ان عثمان بن عيسى النحوي البلنطي شيخ الديار المصرية، سأله يوماً عما وقع في كلام العرب على مثال «شقحطب»؛ فقال: «هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين، كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، فشقحطب منحوتة من شق حطب. فسأله البلنطي ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفتها عليها، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسماها كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب».

وقد أيد جلال الدين السيوطي هذه الآراء في كتابه المسمى **المزهر** وذكر فيه ثلاثين كلمة من المنحوتات (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨).

٢ ـ النحت في الكتب الحديثة

١ ـ خصص «جرجي زيدان» في كتابه **الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية** بحثاً مستفيضاً للنحت. وقال في مستهل ذلك البحث:

«النحت ناموس فاعل على الالفاظ، وغاية ما يفعله فيها انما هو الاختصار في نطقها تسهيلًا للفظها واقتصاداً في الوقت بقدر الامكان. وهذا الناموس لم تنجُ من فتكه لغة من لغات البشر ادناها واسماها، بل قد جرى فيها على السواء من اول نشأتها، ولم يزل حتى الآن، ولن يزال الى ما شاء الله» (ص ٢٩).

ثم انتقل الى شرح عمل النحت في اللغة العامية، وتحرى منشأ بعض المنحوتات الدارجة، مثل «ايشلون، شونو، هسع، كمان، قديش...»؛ وقال بعد ذلك:

«فتأمل كيف يفعل النحت على الالفاظ، فيمسخها مسخاً. ولا أظنك ترتاب بأنه كان يفعل مثل هذا الفعل على اللغة، قبل ان بوشر في جمعها بزمان. وعليه فلا تعجب إذا ذهبنا الى الالفاظ الدالة على معنى في غيرها، انما هي بقايا الفاظ ذات معانٍ في نفسها، ولو تعسر علينا استقراء جميعها» (ص ٣١).

وبعد هذه الكلمات، يأخذ المؤلف في شرح كيفية تولد بعض الحروف والادوات؛ فيقول في الاخير: «وهكذا فيما بقي من الادوات، فإن معظمها قابل الرد بالاستقراء الى اصله، بشرط اعتبار فعل النحت، وقابلية الالفاظ للتغير والتنوع دلالة ولفظاً» (ص ٤١).

اما فيما يتعلق بالافعال، فإنه لا يكتفي بقبول النظرية القائلة بارجاع الرباعيات والخماسيات الى الثلاثيات فحسب، بل انه يقول بامكان ارجاع الثلاثيات الى الثنائيات ايضاً: فإنه يظن أن كلمة «قطف» منحوتة من «قط» و«لف»، وكلمة «قمش» منحوتة من

«قم» و«قش»، وكلمة «بعج» منحوتة من «بع» و«بج». ويقول في الاخير: «مثل ذلك كثير من الالفاظ الثلاثية. وان استبعد بعضهم هذا التعليل، فلا يستبعده من له شيء من الاطلاع على خصائص الالفاظ وقابليتها للابدال والحت، زد على ذلك ان من يسلم حدوثه في الرباعي ـ بنحت كلمة واحدة من اربع او خمس كلمات، كقولهم بسمل «قال بسم الله» وسبحل «قال سبحان الله» وهلل «لا إله الا الله» وحوقل «لا حول ولا قوة إلا بالله» وحمدل «الحمد لله» وحيعل «قال حي على الصلاة، حي على الفلاح» وطلبق «قال أطال الله بقاءك» وجعلف «قال جعلت فداك» ودمعز قال «أدام الله عزك» ـ لا يستبعد حدوثها في الثلاثي من كلمتين. ولنا فيما تقدم عن لغة عامتنا دليل» **(ص ٥٨)**.

٢ ـ نقل محمود شكري الالوسي، في كتابه **بلوغ الارب في معرفة احوال العرب** ما قاله ابن فارس عن النحت، وأضاف الى ذلك الملاحظات الآتية:

«. . . مما يدل على ان اللغة العربية أحسن اللغات صيغة وأساليب، وأتمها وأكملها نسقاً وتأليفاً، مع تسويغ استعمال النحت عند اقتضاء الضرورة. ولو ان العرب الاولين شاهدوا البواخر وسكك الحديد واسلاك التلغراف والغاز ونحو ذلك مما اخترعه الافرنج لوضعوا على ذلك أسماء خاصة ناصة، فهم على هذا غير ملومين. وانما اللوم علينا حالة كوننا قد ورثنا لغتهم وشاهدنا هذه الامور بأعيننا ولم ننتبه لوضع اسماء على النسق الذي ألفته العرب، وهو الاختصار والايجاز»(١٢).

٣ ـ وقد خصص الشيخ عبد القادر المغربي بحثاً وافياً للنحت في كتابه **الاشتقاق والتعريب**. ومما قال:

«النحت ضرب من ضروب الاشتقاق ومعناه في أصل اللغة البري: يقال نحت الخشب والعود إذا براه، وهذب سطوحه، ومثله في الحجارة. والنحت في الاصطلاح أن تعمد الى كلمتين او جملة، فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل عليه الجملة نفسها. ولما كان هذا النزع يشبه النحت من الخشب والحجارة سُمي نحتاً. وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل. لأن الاشتقاق ان تنزع كلمة من كلمة، والنحت ان تنزع كلمة من كلمتين او اكثر، ونسمى تلك الكلمة المنزوعة منحوتة.

«والنحت مما يعرفه اهل اللغة انفسهم وجروا عليه في كلامهم، وفي المعاجم اللغوية شواهد كثيرة على ذلك.

«ويمكن ارجاع النحت الى اربعة اقسام، نحت فعلي، ووصفي، واسمي، ونسبي.

«الفعلي» ان تنحت من الجملة فعلاً يدل على النطق بها، او على حدوث مضمونها: مثل قولهم «بأبأ» اذا قال «بأبي انت» والهمزة الاخيرة في بأبأ منحوتة من انت، و«سبحل» و«حوقل» من سبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. و«دمعز» و«سمعل» من ادام الله عزك والسلام عليكم. و«فذلك» العدد، اي

---

(١٢) محمود شكري الآلوسي، **بلوغ الارب في معرفة احوال العرب**، ط ٢ (القاهرة: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ج ١، ص ٤٦.

قال فذلك العدد قد يبلغ كذا؛ و«لا شاه» من صيّره لا شيء. ومنه قوله تعالى ﴿**واذا القبور بعثرت**﴾ فإن «بعثر» منحوتة من «بعث وأثير» اي بعث ما فيها وأثير ترابها.

«والنحت الوصفي، ان تنحت من كلمتين كلمة واحدة تدل على صفة بمعناهما او بأشد منه: نحو «ضبطر» للرجل الشديد منحوتة من «ضبط وضبر» وفي ضبر معنى الشدة والصلابة: جمل مضبور، مكتنز اللحم، ورجل ذو ضبارة مجتمع الخلق موثقه، ونحو «صلدم» الشديد الحافز. منحوت من «الصلد والصدم» ومثل «صهصلق» الشديد من الاصوات من «صهل وصلق» وكلاهما بمعنى صوت.

«والنحت الاسمي ان تنحت من كلمتين اسماً مثل «جلمود» من «جلد وجمد». وقد يتأتى في هذا النوع ان تكون حروف المنحوت عين حروف المنحوت منه، ويكون اثر النحت في الصيغة والهيئة لا في المادة: مثل «شقحطب» على وزن سفرجل، وهو اسم للكبش الذي له قرنان كل منهما يحكي «شق حطب»، او مثل «حبقر» اسم للبرد بفتح الراء، اصله «حب قر» كما يقولون حب الغمام على هيئة التركيب الاضافي. والقر بضم القاف بمعنى البرد بسكون الراء. ويقال هذا الشيء أبرد من «حبقر» يعنون من البرد بفتح الراء.

«والنحت النسبي، ان تنسب شيئاً او شخصاً الى بلدتي «طبرستان وخوارزم» مثلًا، فنحت من اسميهما اسماً واحداً على صيغة اسم المنسوب: فتقول «طبرخزي» اي منسوب الى المدينتين. ويقولون في النسبة الى الشافعي وابو حنيفة «شفعنتي» والى «ابي حنيفة والمعتزلة» حنفلتي.

«ولا أتحمل مسؤولية حُسْن مثل هذه الكلمات وصحة استعمالها، واعتبارها من الفصيح، وانما أردت ان أستدل بالجملة على ان قوة الاشتقاق في لغتنا العربية قوة عظمى تساعد على اتساع نطاق اللغة وتكاثر نتاجها. والمرأة الناتق الولود قلما يخلو ان يكون في اولادها السمج البغيض، فلا عجب اذا وجد مثل حنفلتي وشفعنتي في ذراري اللغة العربية الكريمة.

«وقد أعملت الفكرة مرة في كثير من الكلمات الرباعية والخماسية فوجدت انه يمكن ارجاع معظمها الى كلمتين ثلاثيتين بسهولة. ولاحظت ان تكوّن تلك الكلمات في لغة العرب انما كان بواسطة طريقة النحت المذكورة، او بما نسميه الاشتقاق النحتي: فمثل «دحرج» منحوت من «دحره فجرى» ومثل «هرول» من «هرب وولى» و«خرمش» الكتاب افسده من «خرم وشوه» او من «خرم وشرم» ومثل «دعثره» اذا صرعه من «دعه فعثر» و«بحثرت» الدجاجة من «بحثت واثارت» التراب لتلتقط الحب وهكذا...»(١٣).

٤ ـ وقد تطرق مصطفى صادق الرافعي الى بحث النحت في كتابه **تاريخ آداب العرب**(١٤) وبعد ان ذكر الكلمات المنحوتة المشهورة، قال ما يأتي:

---

(١٣) عبد القادر بن مصطفى المغربي، **الاشتقاق والتعريب** (القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩٠٨)، ص ٢١ ـ ٢٤.

(١٤) مصطفى صادق الرافعي، **تاريخ آداب العرب**، ٢ ج (القاهرة: مطبعة الاخبار، ١٩١١)، ج ١، ص ١٨٤ ـ ١٨٧.

«ومن أنواع التصرُّف بالنحت في العربية هذه الحروف فإن من العلماء من يذهب الى انها بقايا كلمات. وقد نص بعضهم على ذلك في احرف المضارعة فقال: انهم اخذوا الهمزة من «انا» والنون من (نحن) والتاء من (أنت) وعدلوا عن الواو من (هو) الى الياء لكونها اخف منه، وجعلوا الاحرف دليلًا على ما كانت تدل عليه الاصول تقريباً فكملت المعاني مع اجازة اللفظ».

«وقد تتبع علماء اللغات بعض الحروف في اللغات السامية ليعرفوا من أين أخذت وكيف انتهت الى العربية على هذا الوجه. فاهتدوا من ذلك الى بعض ما يرجح انها منحوتة. ومن هذه الامثلة التي عينوا اصلها (باء الجر) فإنها تستعمل في العربية لمعانٍ كثيرة كالالصاق والتعدية والاستعانة. . الخ. والاصل في ذلك الالصاق كما نصوا عليه، ولكنها لا تستعمل في غيرها من اللغات السامية الا للظرفية، فرأوا ان اصلها (بيت) في العبرانية، ثم جاءت (بي) في الكلدانية ثم الباء وحدها في العربية. فكأن الباء بقية من لفظ (بيت) كمل بها المعنى الاصلي مع وجازة اللفظ وسعة التصرف».

٣ ـ أساليب النحت

يتبين من التفصيلات الآنفة، ان عدد الكلمات العربية التي يرجع اصلها الى النحت ـ بلا جدال ـ هو عدد لا يستهان به. فالكلمات المنحوتة التي سبق ذكرها في الفقرات المقتبسة، تتجاوز الثلاثين:

«بسملة، حمدلة، حيعلة، هيللة، حوقلة، سبحلة، طلبقة، جعفدة، دمعزة ـ بأبأ، فذلك، لاشى، هرول، بعثر، دحرج، خرمش، دعثر، بحثر. ـ عبشمي، شفعنتي، حنفلتي، طبرخزي. ـ ضبطر، صلدم، صهصلق، شقحطب، حبقر. ـ أيان، لكن، كأن، الآن. . .».

مع هذا، يمكننا ان نضيف الى هذه الكلمات، طائفة كبيرة اخرى من المنحوتات:

حسبلة (من حسبي الله)، سمعلة (من السلام عليكم)، مشكنة (من ما شاء الله كان) عبدري (من عبد الدار)، عبقسي (من عبد القيس)، مرقسي (من امرىء القيس) تيملي (من تيم الله)، درمج (من درم ودرج)، حدقل (من حدق ودقل)، دحقل (من دحق وحقل)، طرمح (من طرح وطمح)، ثلمط (من تمط وثلط)، جلمط (من جلط وملط)، حذلم، (من حذل وحذم)، دحمل (من دح وحمل)، شمخر من (شمخ ومخر)، ملحارث (من بني الحارث). محبرم (من حب رمان)، مشلوز (من مشمش ولوز) ـ اينما، بينما، ماخلا، لولا، لوما، مهما، هلا، الآن. لا جرم، لا محالة، ويكأن ما وراء، ما بين. . . العنعنة (من «عن وعن»)، الماهية (من «ماهو»)، اللاأدرية (من «لا أدري»)، اللمية (من «لم»)، الملاشاة (من «لا شي»).

اذا لاحظنا انواع هذه الكلمات المنحوتة من حيث اللفظ، وقارنا كل واحدة منها

بأصولها. نرى ان تأثير النحت لا يتساوى في جميعها، ومن الممكن تلخيص هذا التأثير في بضعة نماذج اساسية:

أ ـ لا يعتري الكلمتين اي تغير كان. فإن واحدتهما تلتصق بالاخرى فتصبحان كلمة واحدة، بدون ان يتغير شيء من حروفهما وحركاتهما، كما في «اللا أدرية» وفي «بينما».

ب ـ لا يحدث تبدل في الحروف، غير انه يحدث بعض التغير في الحركات، كما في «شقحطب» «فذلك» (فذلكة).

ج ـ تبقى احدى الكلمتين كما هي، وتختزل الاخرى وحدها. كما في «مشلوز» و«محبرم».

د ـ يحدث اختزال في الكلمتين، ويكون هذا الاختزال متساوياً في كلتيهما: فلا يدخل في الكلمة المنحوتة الا حرفان من كل منهما. كما في «تعبشم»، و«هرول».

هـ ـ يحدث اختزال في الكلمتين، ولكن هذا الاختزال لا يكون متساوياً في كلتيهما: كما في «سبحل» و«بأبأ».

و ـ تحذف بعض الكلمات حذفاً تاماً، فلا تترك في المنحوت اي اثر كان، كما في «طلبقة» و«هيللة»، فإن كلمة «الله» في الاولى، وكلمة «لا وإلا» في الثانية قد حذفت كلياً، ولم يبقَ لها اثر في المنحوتات المذكورة.

٤ ـ النحت والاصطلاحات العلمية

قد رأينا فيما سبق ان علماء اللغة المتأخرين بحثوا عن «النحت» باهتمام، وقدروا أثره ومكانته في تكوّن اللغة. واعتبروه من وسائل التوسع والتوسيع فيها؛ وقد سوغوا الاستفادة منه لتكوين المصطلحات العلمية عند الضرورة، حتى انهم اقترحوا ذلك احياناً بصراحة.

ومع هذا، قلما رأينا إقداماً على الاستفادة من النحت بصورة فعلية.

ونحن نعتقد ان الضرورة ماسة لذلك: اننا نعبر عن كثير من المعاني العلمية بتراكيب متنوعة. فإذا كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة، يمكننا ان نستمر في استعمالها على حالها، اما اذا كانت طويلة صعبة، فمن مصلحة العلم واللغة ان ننحتها، لأجل تسهيل استعمالها وانتشارها.

من المعلوم ان «لا» النافية اعطتنا كثيراً من الاصطلاحات العلمية الرشيقة: فقد استعمل المتقدمون اصطلاحات عديدة من هذا القبيل؛ فقالوا، لا متناهي، لا ضروري، لا دائمي، لا موصوفية، لا ادرية...

وقـد استفـاد المعاصرون ايضاً من هذه الصيغة؛ فصرنا كلنا نقول الآن: المخابرة اللاسلكية، مبدأ اللامركزية، الحكومة اللادينية. كما كنا نقول: لاشعوري، لاارادي، لا تعاونية، واللافقريات.

فيمكننا ان ننسج على هذا المنوال، ونقول:

لا أخلاقي Amoral ، لا اجتماعي Asocial ، لا جناحي Aptère ، لا حياتـي Azoï-que ، لاتناظري Assymétrique لا مائي Anhydrique لا هوائي Anaérobie .

ولـدينا بعض أدوات قصيرة اخرى ـ مثل لا النافية ـ يمكننا أن نستفيد منها ايضاً بسهولة لتكوين بعض المصطلحات المماثلة لما ذكرناه آنفاً: فلفظة «غب» مثلًا تدل على حدوث شيء «بعد» شيء آخر، فمن الممكن ان نستعملها مقابل الـ Post الافرنجية. كأن نقـول مثلًا: غبمدرسي Postscolaire . واننا نرى هذه الكلمة ضرورية الاستعمال لأن «الغبمـدرسي» اصبـح من اهم مشاغل الحكومات، بعد تعميم التعليم الالزامي. وقد قامت معظم الحكومات بتشكيلات واسعة النطاق من اجل هذا النوع من التعليم، حتى انها سنت قوانين خاصة تجعله الزامياً ضمن بعض حدود معينة لجميع افراد الامة، فأصبح هذا المعنى في حاجة شديدة الى «كلمة» تدل عليه.

وكذلك يمكننا ان نقول غبجليدي Postglaciaire (تكونات غبجليدية) غببلوغ Post-pubère «عوارض غببلوغية». وهلم جرّا.

وقـد اعتـاد المعلمون والمؤلفون ان يقولوا مقابل تعبير Force Centrifuge الافرنجي «القوة الطاردة عن المركز» او «القوة الدافعة عن المركز» او «القوة عن المركزية». ومن السهل اختصار هذه التعبيرات، والاكتفاء بكلمة «عنمركزي» ـ «عمر كزي»؛ حيث يمكننا ان نقول: «القوة العمركزية»..

وهناك كثير من المعاني، اعتدنا ان نعبر عنها بتركيب يحتوي على كلمة «قبل» مع حرف التعريف: مثل «قبل التاريخ» و«قبل الطوفان» فلماذا لا نختزل مثل هذه التعبيرات، بنحت كلمة «قبل» على شكل «قب» ويحذف حرف التعريف؟ يمكننا ان نقول عند ذلك «قبتاريخ» Préhistoire وان ندخل هذه الكلمة المنحوتة في التراكيب حسب سياق الكلام: «الانسان القبتاريخي، آلة قبتاريخية، رسم قبتاريخي، الآثار القبتاريخية...».

واذا سرنا على هذا المنوال يمكننا ان نقول: قبمنطقي Prélogique ، قببلوغي Pré-pubère ، قبفحمي Précambrien ، قبتـزهـر Préfloraison ، قبتورق Préfoliaison وهلم جرّا.. ولا شك في ان هذه الكلمات المنحوتة تمكننا من التعبير عن المعاني العلمية بسهولة كبيـرة: «ان عقليـة الاطفـال مثـل عقليـة الاقوام الابتدائية، عقلية قبمنطقية».. «ومن

خصائص الفصيلة الفلانية: قبتزهر حلزوني، قبتورق متوال. . ».

وكذلك يمكننا ان ننحت كلمات «خارج، وفوق، وتحت» على شكل «خا، فو، تح» ونقول: «خا مدرسي» Extrascolaire و«فوسوي» Surnormal و«تحشعوري» Subconsient . . . وهلم جرا. . .

وقد سبق واستعمل بعض المترجمين في الكتب والمقالات العلمية، الكلمات المنحوتة الآتية: «البرمائية»(١٥) Amphibia (من البر والماء).

«الحينب» و«الحينبات»(١٦) Zoophyte (من الحيوان والنبات).

الحيزمن»(١٧) Espace-Temps (من الحيز والزمان).

«الحيمن» او «الحويمن» Spermatozoaire (من الحوين والمنوي).

وقد اعتاد اهل العراق ان يسموا نوعاً من القواضم بقولهم «ارجذ» (من الارنب والجرذ) لمشابهته بالارنب من جهة وبالجرذ من جهة اخرى.

ونحن نرى من المصلحة، بل من الضروري، ان نتقدم ونتوسع في هذا السبيل؛ فإذا سرنا على نفس المنوال، يمكننا ان نقول «حيثومة» Sporozoaire (من حيوان وجرثومة) و«عفنبات» Saprophite (من عفن ونبات) او «حيشنة وحيشنات» Bryozoaire (من حيوان وأشنة) و«حيسجة وحيسجات» Histozoaire (من حيوان ونسج) و«عظنبة وعظنبات» Ostèophyte (من عظم ونبات). . وهلم جرا.

ولقد كنت افكر قبل بضعة ايام في كلمة تقابل Pédocentrique لأستعملها في دروسي فخطر ببالي استعمال كلمة «طفر كزي» (من طفل - مركزي) على وزن «طبرخزي». واعتقد ان النحت على هذا المنوال يخلصنا من مشاكل كثيرة ويغني لغتنا بكلمات واصطلاحات قيمة:

فمن هذا القبيل يمكننا ان نقول مثلاً، «بشر كزية» Anthropocentrisme من (بشر - مركزي) و«أنر كزية» égocentrisme (من أنا - مركزي).

وكذلك عندما كنت اتحدث الى تلاميذي عن «السير في المنام» Somnambulisme وعن «السائرين في المنام» وعن الحادثات النفسية «التي تظهر في حالة السير في المنام». وجدت نفسي ولساني في حاجة شديدة الى كلمة قصيرة، وملت الى النحت ميلاً شديداً:

---

(١٥) انيس الخوري المقدسي.
(١٦)اعز الدين علم الدين.
(١٧) عبد المسيح وزير.

فما المانع من أن نقول في هذا المقام «سرمنة» (من سير ومنام)؟ لا ريب في اننا إذا قبلنا هذا النحت، يسهل علينا الاسترسال في الشرح: «التنويم Hypnotisme ما هو إلا سرمنة مستولدة»، «المنوم يشبه المسرمن» «لا يذكر الانسان في حالة اليقظة، ما فعله في حالة السرمنة».

وقد أخذ علماء النفس يعتنون في تدقيق احلام اليقظة Daydream وصاروا يتطرقون اليها في امور التربية. أفلا يجوز لنا ان نقول مقابل ذلك «حلقظة» (من حلم ويقظة)؟

انني اعرف ان مثل هذه الكلمات المنحوتة تظهر في بادىء الامر غريبة على الاسماع؛ ولكنني لا اجد فيها ما يزيدها غرابة على الكلمات المنحوتة القديمة التي ذكرتها آنفاً، تلك الكلمات التي دخلت في القواميس، وشاعت بين الناس.

هذا، ولا اظن ان حاجتنا الى مثل هذه الكلمات، تقل عن حاجة أجدادنا الى امثال «البسملة والحوقلة والمشلوز والشقحطب»، فلماذا لا نجوِّز لأنفسنا، في هذا الدور الذي يمتاز بالتفكير الشديد، والنظر المعضل، والعلم العميق.. ما جوزه اجدادنا لأنفسهم، في خلال ابحاثهم العلمية السطحية، وتفكيراتهم النظرية البسيطة؟

قد يقال: «ليس للنحت قواعد واصول ثابتة وأوزان معينة، الاسترسال في النحت يخل بتناسق اللغة، ويفتح باباً للفوضى». ولكننا لا نجد مسوغاً للتخوف من هذه الناحية: اننا نقترح استعمال النحت لأجل الاصطلاحات العلمية، وهذه الاصطلاحات محدودة بطبيعة الحال، فلا يصعب مراعاة التناسق في تكوينها.

ونزيد على ذلك فنقول: لا يمكن نشر العلم بالتراكيب المطولة، فإذا لم نقبل النحت، سنضطر الى استعمال الاصطلاحات الافرنجية نفسها، ولا حاجة للاثبات ان اتساق اللغة في هذه الحالة، يصبح اشد تعرضاً للخطر.

إننا لا نلح في ترويج كل الاصطلاحات التي سردناها، ولا نستبعد امكان ايجاد ما يكون اكثر موافقة منها. ولكننا نلح في وجوب قبول المبدأ، وفي ضرورة الاقدام على النحت لأجل بعض الاصطلاحات العلمية.

ولذلك ندعو جميع الكتّاب والمفكرين من الناطقين بالضاد الى التأمل في هذه المسألة المهمة، برحابة ذهن، واهتمام تام.

مناقشـات حول بعض الاصطلاحات

ـ ١ ـ

ان دراساتي الاولى عن مقدمة ابن خلدون، عندما نشرت سنة ١٩٤٤، أثارت كثيراً من الانتقـادات والتعليقـات، في الصحف والمجـلات. ولكن معـظم تلك الانتقادات والتعليقات كان يحوم حول الكلمات والاصطّلاحات.

استغربت ـ عندئذٍ ـ اهتمام الكثيرين من المعلقين بالاصطلاحات التي استعملتها في تلك الدراسات، اكثر من اهتمامهم بالآراء التي ابديتها فيها، وبالمسائل التي أثرتها خلالها.

وعندما أظهرت استغرابي هذا، الى صديق اجتمعت به على مائدة الغداء، خلال حديث عن الدراسات، قاطعني بقوله:

ـ ولكنك، حقيقة، تغالي في استعمال اصطلاحات جديدة وكلمات غير مألوفة. .

وأما أنا، فقد أجبته، قائلًا:

ـ أنا لم استحدث اصطلاحاً، ما لم اشعر بضرورة ذلك للتعبير عن فكرة معينة، ومـا لم أتـأكـد من ان تلك الفكـرة لا يمكن ان تؤدى بالكلمـات المـألـوفـة، ومن ان الاصطلاحات المعروفة تعجز عن التعبير عنها، بما يلزم من الوضوح الفكري والتحديد العلمي.

ولكن صديقي أراد ان يجرح قولي هذا بمثال ملموس، فقال:

ـ مثلًا: انك قلت «سلطة متعضية»؛ لماذا؟ أما كان يمكن أن تقول: «سلطة منظمة»؟

سررت من هذه الملاحظة التي فتحت امامي مجالاً لمناقشة الامر بتوسع وتعمق، مستنداً الى مثال حي. (وهذا الاصطلاح كان موضوع انتقاد خاص في بعض المجلات).

وقلت:

ـ كلا . . . ان كلمة «منظمة» او «منتظمة» لا يمكن ان تعبر عن المقصود في هذا المقام. لأن النظام انواع: هناك «نظام ميكانيكي» ـ و«نظام هندسي» ـ و«نظام عضوي».

ان المقصود من نوع السلطة المبحوث عنها في الدراسات هي «السلطة» التي يتولاها عضو معين وجهاز خاص في المجتمع. وذلك بعكس «السلطة» المنتشرة التي لا تختص بعضو وجهاز فتكون مماثلة في مجموع المجتمع، ومشاعة بين جميع افراده. المقصود هنا، ليس وجود او عدم وجود «النظام» انما هو وجود او عدم وجود «العضو» و«الجهاز». فتعبير «السلطة المنظمة» او «السلطة المنتظمة» لا يدل على هذا المعنى بوجه من الوجوه.

هذه هي الملاحظات التي اضطرتني الى استعمال تعبير «السلطة المتعضية».

قد يجد غيري اصطلاحاً اوفق من ذلك. اما الأمر الذي أتمسك به تمام التمسك في هذا المقام، فهو وجوب إيجاد تعبير جديد او صيغة جديدة للدلالة على هذا المعنى الخـاص، وعدم ترك المجال لتموج وتذبذب المعنى المذكور في الذهن، من جراء عدم ارتباطه باصطلاح متميز عن الكلمات والاصطلاحات المألوفة.

ولهذا السبب أنا سأستعمل تعبير «السلطة المتعضية»، إلى ان يجد غيري اصطلاحاً اوفق منه بالدلالة على المعنى المقصود.

ـ ٢ ـ

ان الايضاحات التي قدمتها آنفاً على كلمة «المتعضية» تغنيني عن اطالة الحديث في سائر الاصطلاحات التي صارت موضوع نقاش، بمناسبة دراساتي عن مقدمة ابن خلدون.

فإني أذكرها فيما يلي، بايجاز:

أ ـ عقلاني

استعملت كلمتي «العقلاني« و«العقلانية» مقابل كلمتي rationalisme, rationaliste الافرنسيتين، لأني لم أجد كلمة «العقلي» و«العقلية» وافية بالمرام.

من المعلوم أن المقصود هنا «الاعتماد على العقل، وتحكيم العقل، في كل شيء». وهذا لا يمكن ان يستفـاد من كلمـة «العقلية» أبداً. فكان من الضروري ايجاد صيغة جديدة، مشتقة من العقل، غير كلمة «العقلية» العامة.

فاخترت كلمة «العقلاني» قياساً على كلمات «جسماني، روحاني، علماني . . .» التي صارت تستعمل كثيراً بمعانٍ تختلف عن معاني كلمات «جسمي، روحي، علمي . .».

ب ـ قواني

وقد استعملت كلمة «قواني»: فقلت «الفِكـر القوانية» مقابل Idées-Force .

إذ من المعلوم ان الفلاسفة لم يقصدوا بذلك «الافكار القوية» انما قصدوا «الافكار التي تدفع الى العمل، مثل سائر القوى»، وبتعبير آخر: «الفكرة التي تشبه القوة، وتعمل عمل القوة الدافعة».

فقد استحدثت هذه الصيغة الخاصة، من كلمة الـ «قوة»، للدلالة على هذا المعنى الخاص.

ج ـ قبلاني، وبعداني

لقـد استعملت كلمة «قبلاني» مقابل apriori و«بعداني» مقابل apostériori وذلك للتمييـز بين «الاحكـام التي تصدر قبل البحث والدرس» وبين «التي لا تصدر الا بعد البحث والدرس».

من المعلوم ان المناطقة القدماء كانوا يعبرون عن ذلك بقولهم «ما يعرف بدليل لميّ»، و«ما يعرف بدليل اني» ـ لأن الاول يقع جواباً لسؤال «لـمَ؟» والثاني يبدأ بحرف «إنّ». ولا حاجة الى القول بأن هذه التعبيرات الطويلة لا تساعد على استقرار المعاني المطلوبة في الذهن، كما انها لا تيسر ذكرها بين العبارات، وابلاغها الى القراء والسامعين.

وقد استعمل البعض في هذا المقام كلمتي «الاستدلال» و«الاستقراء». ولكن هاتين الكلمتين تقابلان الـ induction déduction فلا تنطبقان على المعنى المقصود تمام الانطباق.

فنحن في حاجة شديدة، الى كلمات قصيرة تعبّر عن المعاني التي ذكرتها آنفاً. ولا سيما هذه المعاني مما يجب انتشاره بين جميع المثقفين: يجب على كل مثقف ان لا يعتمد على الاحكام التي تصدر قبل البحث والدرس، وأعتقد ان قولنا «يجب اجتناب الاحكام القبلانية» يعبر عن ذلك بأحسن الصور وأقصرها.

ـ ٣ ـ

عندما القيت سلسلة محاضرات في «اصول الاحصاء» في كلية الحقوق ببغداد، اضطررت الى استحداث طائفة من الاصطلاحات ارى ان أدون اهمها فيما يلي:

أ ـ استعملت كلمة «واسط» مقابل médian .

من المعلوم انـه يختلف عن المتوسط وعن المعدّل الحسابي، لانه يدل على الحد الذي يقع في وسط السلسلة الاحصائية، ويقسمها الى قسمين متساويين.

ب ـ واستعملت كلمة «ربعيل» مقابل كلمة Quartile لأنها تدل على الحدود التي تقسم السلسلة الى اربعة اقسام متساوية.

ج ـ واستعملت كلمة «عشريل» مقابل كلمة Décile لأنها تدل على الحدود التي تفصل الاقسام، عندما تقسم السلسلة الى عشرة أقسام تساوية.

د ـ واستعملت كلمة «مثيل» مقابل كلمة centile لأنها تدل على الحدود التي تفصل الاقسام، عندما تقسم السلسلة الاحصائية الى مائة قسم متساوٍ.

هـ ـ وقلت «تمثيل»، مقابل كلمة centilage التي تعني حساب وتعيين المثيلات.

و ـ وقلت «استعشار» مقابل كلمة décilage التي تعني حساب وتعيين العشريلات، (اضطررت الى احداث هذه الصيغة، لأن كلمة «تعشير» مألوفة ومستعملة بمعنى خاص آخر).

ز ـ وقلت «استرباع» مقابل كلمة Quartilage التي تعني حساب وتعيين الربعيلات، (اضطررت الى استحداث هذه الصيغة لأن كلمة «تربيع» مألوفة ومستعملة بمعنى خاص آخر).

ـ ٤ ـ

من الغـريب ان أسمـاء بعض العلوم الحديثة صارت موضوع خلاف بين البلاد العربية، وأثارت بعض المناقشات بين متخصصيها.

(أ) Physiologie

إن العلم المعروف بهذا الاسم في البلاد الغربية، صار يسمى في البلاد العربية بأسماء مختلفة: «فسلجة، غرائز، فسيولوجي، منافع الأعضاء، وظائف الاعضاء...».

لا شك في ان كلمـة «الفسلجـة» أوفق هذه الكلمات انها سهلة اللفظ، وسهلة التفريع والتركيب: فيقال: فسلجي، فسلجية، فسلجياً، فسلجة القلب، فسلجة النبات ـ فسلجة البصر.. الخ. وهي معرّبة من كلمة فسيولوجي، قياساً على تعريب كلمة «فيلوزوفي».

كانت استحدثت هذه الكلمة «لجنة الاصطلاحات العلمية» التي كانت تألفت في دمشق، عقب الحرب العالية الاولى، في عهد الحكومة الاولى في سوريا، فقد تبنتها في

حينها وزارة المعارف السورية، ثم تبنتها وزارة المعارف العراقية، فانتشرت لذلك في الكتب والمؤلفات في جميع الاقطار الشامية.

إلّا أن مصر ظلت معرضة عنها الى الأن. فقانون الجامعات المصرية ـ في فصولها المتعلقة بكليات الطب والزراعة والعلوم ـ لا يزال يسمي العلم المذكور تارة بـ «فسيولوجي» وطوراً بـ «وظائف الاعضاء».

أعتقد انه قد آن الاوان لعدول مصر عن هذه التسميات الطويلة بقبولها كلمة «الفسلجة» القصيرة.

واما تعبير «علم الغرائز» فقد استعمله احد الاساتذة في كلية الطب بدمشق، وسمي كتابه بهذا الاسم، ولكن كلمة الغرائز تستعمل مقابل instincte فهي أدلّ على هذا المعنى، فليس من المعقول تسمية العلم الذي نتكلم عنه بهذا الاسم.

(ب) Physique

هذا العلم يسمى في الاقطار الشامية باسم «الفيزياء»، وفي مصر باسم «الطبيعة».

كلمة فيزياء من وضع لجنة الاصطلاحات العلمية التي ذكرتها آنفاً. وهي منتشرة في جميع المدارس والمؤلفات في سوريا والعراق ولبنان.

إلا ان مصر، ظلت متمسكة بتعبير «الطبيعة» او «علم الطبيعة» في جميع المناهج والمؤلفات، مع ان كلمة الطبيعة مستعملة بمعنى عام، يشمل كل ما في الطبيعة، من نبات، وحيوان وجماد.

وقد استعمل القدماء تعبير «العلم الطبيعي» و«العلوم الطبيعية» بهذا المعنى الشامل. فليس من المعقول تخصيص هذه الكلمة لتسمية العلم الذي نتكلم عنه.

ومما تجب ملاحظته ان مناهج الدراسة الابتدائية في مصر نفسها تتضمن مادة «تسمى مشاهد الطبيعة»، وتشمل الاجواء والانسان، والنبات والحيوان.

ولذلك كله، اقول: على مصر ان تعدل عن تسمية الـ «فيزيك»، بـ «الطبيعة»، وأن تقبل كلمة الفيزياء، على وزن كيمياء.

(ج) العلوم الحقوقية والعلوم القانونية

من المعلوم ان رجال الحقوق في فرنسا يميزون بين الـ Droit وبين الـ code او الـ loi .

وقد حذا حذوهم في هذا الباب رجال القانون والحقوق في سوريا والعراق، وميّزوا بين (الحقوق التجارية) و(القانون التجاري) مثلاً.

ولكن المصريين لم يميّزوا بين النوعين من الأبحاث، وصاروا يسمون الكل باسم

القانون، فدروس كلية الحقوق كلها تحمل اسم القانون: مدخل الى العلوم القانونية، القانون الدستوري، القانون التجاري، القانون الجنائي، القانون الدولي . . . الخ . ولا نغالي إذا قلنا ان كلمة الحقوق تركت محلها الى كلمة القانون في جميع اسماء العلوم، وصارت لا تظهر الا في اسم الكلية نفسها، وأسماء شهاداتها.

أنا أعتقد ان مصلحة العلم تقضي بالتمييز بين الابحاث الحقوقية وبين الابحاث القانونية.

ويجب ان لا يغرب عن البال، ان قضايا العمال ـ مثلًا ـ ظلت مدة طويلة على شكل (أبحاث حقوقية) قبل أن تدخل القوانين، وتكتسب صفة (القانون).

ولذلك، أرى ان تعالج هذه القضية ـ في المجامع العلمية العربية ـ بكل اهتمام.

ملاحظـــات لغويـــة

قطوف لغوية في تونس ١٩٥٠

لقد ذهبت الى تونس ـ سنة ١٩٥٠ ـ لاتمام أبحاثي عن ابن خلدون ومقدمته من جهة، وجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بنظم التعليم وتاريخه في تونس، من جهة اخرى. ومع هذا لاحظت خلال مكوثي هناك كثيراً من «الامور اللغوية»، رأيت ان اسجلها، كلما وجدت فرصة للتسجيل. ان هذه «القطوف» انما هي نتيجة تلك الملاحظات الاستطرادية.

ـ ١ ـ

عندما أخذت أتصفح أول جريدة اشتريتها، يوم وصولي الى تونس، وقع نظري فيها على عنوان أثار اهتمامي بشدة: «اجتماع مجلس النواب».

وبطبيعة الحال، أقدمت على قراءة ما جاء تحت هذا العنوان باهتمام، لأرى ماذا جرى، وما يجري في «مجلس النواب». الا اني لم انته من قراءة السطرين الاولين، حتى علمت ان تعبير «مجلس النواب» في تونس، يدل على شيء يختلف عما اعتدنا أن نفهمه منه نحن «المشارقة».

ان مجلس النواب المبحوث عنه تحت هذا العنوان ما هو الا مجلس «يتركب من مسيّري النقابات». واما المجلس الذي يشبه المجالس النيابية، فيسمى في تونس باسم «المجلس الكبير»:

قلت: نحن «المشارقة»، تمشياً مع اصطلاح التونسيين لأنهم يعتبرون انفسهم «مغاربة»، ويسمون أهالي البلاد التي تقع شرق تونس بـ «المشارقة».

وكثيراً ما سمعت أمثال هذه الاسئلة : ماذا تسمون ذلك أنتم المشارقة؟ ماذا تقولون أنتم في الشرق؟

وكثيراً ما تعرّفت الى أشخاص قدّموا او تقدّموا الي ، على انهم «كانوا في الشرق» ، او «درسوا في الشرق» .

وفي اليوم التالي ، عندما أخذت أطالع جريدة اخرى، وقع نظري على «اعلان مناظرة» :

«مناظرة في خطة تعليم اللغة العربية الدارجة» .

وفرحت لهذه «الفرصة» فرحاً شديداً، لأن المناظرة في اي موضوع كان ، تعطي فكرة واضحة عن نزعات المتناظرين واتجاهاتهم في التفكير وفي التعبير. ولا أشك في أن المناظرة التي تجري حول «خطة تعليم اللغة العربية الدارجة»، ستتيح لي فرصة ثمينة للاطلاع على مختلف الاتجاهات الفكرية حول هذا الموضوع الهـام ، ولذلك قررت على الفور أن انتهز هذه الفرصة ، فأحضر هذه المناظرة. أخذت أقرأ الاعلان بانتباه تام ، لأعرف مكان المناظرة وزمانها، ولكن لم أستطع ان أتبين ذلك من نصوص الاعلان. وصرت أشك في المعنى المقصود من كلمة «المناظرة» في هذا المقام ، ولم أصل الى حقيقة الامر، الا بعد مطالعة عدة اعلانات مماثلة لهذا الاعلان :

ان «المناظرة» يقصد منها «المسابقة» ، و«الخطة» لا تعني غير «الوظيفة» . والاعلان كان يحوم حول المسابقة التي ستجري لتعيين معلمين!

ومن الاصـطلاحـات التي استعصى عليّ فهم المقصود منها ـ في البداية ـ كلمة «الدولي» و«الدولية» . لأني صادفت عبارات عديدة تحتوي على هذه الكلمة :

الأمر العليّ الذي يستند الى «الاذن الدولي» رقم . . .

الاعلان الذي يبين أوقات افتتاح «المصالح والدوائر الدولية» .

الفقرات التي تشير الى «الضريبة الدولية» . . و«المكاتب الدولية» .

فكان من الطبيعي ان تولد هذه العبارات في ذهني ارتباكاً شديداً، وتحملني على التساؤل باستغراب كبير: هل توجد في تونس ادارة دولية ، يجب الحصول على اذن منها لاصدار الاوامر؟ ما هي الدوائر الدولية التي تشير اليها الاسطر المذكورة ، وامثالها الكثيرة؟ وما هي «المكاتب الدولية»؟ اني لم افهم الحقيقة في هذا المضمار، الا بعد البحث والاستفسار:

ان كلمة «الدولي» و «الدولية» الواردة في هذه العبارات ليست منسوبة الى «الدول»

بصيغة الجمع، بل انها منسوبة الى «الدولة» بصيغة المفرد. فالمقصود من «الدوائر والمصالح الـدوليـة»، هو «الـدوائـر والمصالح الحكومية»، والمفهوم من تعبير «المكاتب الدولية» هو «المكاتب الرسمية».

بحثت عن «تقويم تونس»، لأطلع منه على تفاصيل التقسيمات الادارية، والدوائر والمصالح الحكومية، وعثرت على «الروزنامة التونسية».

«روزنامة» كلمة فارسية، مركبة من «روز» بمعنى يوم، و«نامة» بمعنى كتاب. وهي تستعمـل بمعنى «التقـويم» المعروف في اللغة العربية. ولا شك في انها دخلت البلاد التونسية بواسطة الاتراك، في عهد حكمهم لها، وبقيت فيها بعد زوال ذلك الحكم.

وقد علمت من هذا التقويم، ان الايالة التونسية تنقسم الى «تراب مدني» و «تراب عسكري».

والتراب المدني ينقسم الى ست جهات، يقوم على رأس كل واحدة منها «مراقب مدني» فرنسي. وكل جهة من هذه الجهات تضم عدداً من «العمالات»، يدير كل واحد منها «عامل» تونسي. وكل عمالة من هذه العمالات تنقسم الى طائفة من «الخلافات» يدير كل واحـدة منهـا «خليفة». كمـا ان كل خلافـة من هذه الخـلافـات تشمـل عدداً من «المشيخات»، يقوم على شؤون كل واحدة منها «شيخ».

ويتبين من هذه التقسيمات: ان «الجهة» تعني «المنطقة» او «الاقليم»، و«المراقب المدني» بمثابة مفتش عام، يراقب امور الوحدات الادارية الداخلية في المنطقة.

و«العمالة»، تقابل «المديرية» في مصر، و «المتصرفية» في العراق، و«المحافظة» في سوريا.

وامـا «الخـلافـة»، فتقابل «القائمقامية» في سوريا والعراق وتشبه ـ الى حد ما ـ «المركز» في مصر.

هذا، وتوجد في بعض العمالات التونسية مرتبة ادارية اخرى، تتوسط بين العمالة والخـلافـة، وتعـرف باسم الـ «كهـاية». ومن الواضح ان هذه الكلمة مشتقة من كلمة (كاهية)، المحرفة من كلمة (كهيا) التركية. وهي تستعمل في تونس بمعنى (الوكيل) او (المعـاون). فهنـاك (كـاهيـة مديـر التعليم العمـومي)، (كـاهية رئيس البلدية) (كاهية العامل).. (كاهية الكاتب العام).. ويجمعون هذه الكلمة على شكل (كهايا)، كما صاغوا منها كلمة (الكهاية)، للدلالة على الوحدة الادارية التي يديرها الكاهية.

ولا شك في أن أغـرب هذه الاصـطلاحـات الادارية هي تعبير «التراب المدني» و«التراب العسكري».

ومن الـواضح ان كلمة التراب هنا مترجمة من Territoire الافرنسية، على أساس الرجوع الى مادتها الأصلية: فإن كلمة Terre في اللغة المذكورة تستعمل تارة للدلالة على (ارض)، وطوراً للدلالة على (التراب). ولكن كلمة Territoire لا تستعمل الا للدلالة على الاراضي، ويظهر ان المترجمين قد أخذوا احد معنيي المادة الاصلية، فترجموا تعبير Territoire militaire بالتراب العسكري.

ونتج عن ذلك كله، اسم غريب لوزارة الحربية: فقد اصطلحوا على تسمية تلك الوزارة بـ «وزارة الدفاع عن التراب! . .».

ولبعض الوزارات الاخرى ايضاً أسماء خاصة بتونس:

«الوزير الاكبر» يعني «رئيس الوزراء» او «الصدر الاعظم»، واما «وزير الدولة»، فهو «وزير الداخلية».

وهناك «وزراء شرفيون»، وزارة تعرف باسم «وزارة الشغل والحيطة الاجتماعية»، وتنظر في شؤون العمال والضمان الاجتماعي، ووزارة تعرف باسم «وزارة الفلاحة» تتولى شؤون الزراعة.

- ٢ -

بعـد الاتصـالات والاطلاعات التمهيدية، بدأت اشتغل كل يوم في «دار الكتب التونسية»، وفق الخطة التي كنت قررتها لابحاثي: أخذت اتصفح أعداد الجريدة الرسمية - «الرائد التونسي» - الواحد بعد الآخر، باحثاً بين صحائفها عن القوانين والانظمة والاوامر والاعلانات التي تتصل بشؤون المدارس والمعارف.

إن هدفي الاصلي خلال هذا البحث كان «جمع الوثائق المتعلقة بالتعليم». ولكن نظري كثيـراً ما كان يتـوقف عنـد امـور لا تتصل بالمدارس، ولكنها تدعو الى الملاحظة والتأمل، ويحملني على تسجيلها على اوراق خاصة، غير الاوراق المعدة لتسجيل ابحاثي الاساسية.

وكـان من جملة الامـور التي سجلتهـا بهذه الصورة، طائفة كبيرة من الكلمات والاصطلاحات الواردة في البيانات والاعلانات الرسمية.

ان هذه الكلمات والاصطلاحات، يمكن أن تصنف في اربعة انواع أساسية، كما يتضح من الجدول التالي:

كلمات واصطلاحات:

عربية فصيحة	ولكنها مستعملة في معانٍ تخالف معانيها المألوفة عند المشارقة .
	ولكنها غير مألوفة وغير مستعملة في بلاد الشرق العربي .
دخيلة، اجنبية	مقتبسة ومحرفة من اللغة الفرنسية .
	موروثة من الاصطلاحات التركية .

انقل فيما يلي اهم هذه الكلمات :

(أ) الكلمات الفصيحة المستعملة بمعانٍ تخالف اصطلاح المشارقة .

ان كلمات «المناظرة، النواب، الخلافة، العمل، العمالة، التراب المدني، والتراب العسكري، الحيطة» التي ذكرتها آنفاً تدخل في هذا الصنف .

وفيما يلي كلمات واصطلاحات اخرى، من هذا القبيل :

* ترتيب، تراتيب .
بمعنى : نظام، أنظمة .

والجريدة الرسمية، تبدأ ـ على الاكثر ـ بعنوان كبير (قوانين وتراتيب) وتنشر من وقت الى آخر (قرارات ترتيبية) .

* فصل، أفصال .
بمعنى : مادة، مواد (في القوانين والانظمة) .
* معلوم، معاليم .
بمعنى : رسم، رسوم .
* غرامة .
بمعنى : تعويض. غرامة التخصص : تعني تعويض التخصص .
* ولاية .
بمعنى : تعيين، تسمية .
(صدر الأمر العلي بولاية فلان وزيراً اكبر. .) .
* مقدم .
بمعنى : الوصيّ المنصوب من قبل القاضي الشرعي .
* تقديم، تقاديم. .
بمعنى : تعيين الوصيّ او المتولي، من قبل القاضي الشرعي .
اعلانات التقاديم : تتضمن القرارات الصادرة من قضاة الشرع في هذه الامور.

* الارض الاشتراكية.
بمعنى: الاراضي المشاعة.
* حق اشتراكي.
الحق المشاع.
* الاطار.
بمعنى: ملاك، كادر.

(ب) الكلمات الفصيحة غير المألوفة عند المشارقة.

* نازلة، نوازل.
بمعنى: قضية، قضايا، دعوى، دعاوى.
(نوازل مدنية، نوازل عسكرية، قسم النوازل).
(فلان أقام نازلة على فلان).
* قابض، قباضة.
بمعنى: الموظف الذي يستلم الأموال والضرائب ـ الدائرة التي ينتسب اليها القابض ـ (قباضة المالية العامة ـ قباضة البلدية).
* منفق.
بمعنى صراف الخزينة.
* اداء، اداءات.
بمعنى: ضريبة، ضرائب.
* خلاص، استخلاص.
الموظف الذي يجبي الرسوم: الجابي ـ جباية الرسوم.
* الحجرة التجارية، الحجرة الصناعية..
بمعنى: الغرفة التجارية، الغرفة الصناعية..
* متفقد، تفقيد.
بمعنى: مفتش، تفتيش.
* جهوي.
بمعنى: يعود الى الجهة، اي المنطقة.
مستشفى جهوي ـ متفقد جهوي.
* مطلب.
بمعنى: عريضة، عرضحال، استدعاء.
* بسطة.
بمعنى: بيان، تصريح.

(. . . ألقى بسطة مستفيضة).

* بتة، بتات.

بمعنى: مزاد (اعلان بتة؛ اعلان بتات).

* آفاق، آفاقي، آفاقية.

بمعنى: أقاليم، اقليمي، اقليمية.

* احواز.

بمعنى: ضواحي (احواز تونس).

* عام مسيحي.

بمعنى: سنة ميلادية (تمييزاً عن السنة الهجرية).

* خفية الاسم.

بمعنى: آنونيم (الشركة خفية الاسم).

* مغيّر، مغيّر.

بمعنى: معدّل، معدّل (في القوانين والانظمة).

* اذن دولي.

بمعنى: ordonnance.

* الأمر القانوني.

بمعنى: décret-loi.

* القانون الاطاري.

بمعنى: loi-cadre.

* عدل، عدول.

بمعنى: كاتب العدل ـ كتاب العدل.

* قضوية الصلح.

بمعنى: محكمة الصلح، حاكم الصلح، قاضي الصلح.

* امر علي.

بمعنى: ارادة ملكية، مرسوم ملكي، مرسوم.

* نهج، أنهج.

بمعنى: شارع، شوارع.

* شهائد.

بمعنى: شهادات.

* المغتفر لهم.

بمعنى: المسموح لهم. . (. . المغتفر لهم بالصناعة).

* قارّة.

بمعنى : ثابتة (خدمة قارة، عكس الخدمة المتحولة).
* الضرائب غير القارة.
بمعنى : الضرائب غير المباشرة.
* الفنون المستطرفة.
بمعنى : الفنون الجميلة.
* مسيّرين.
بمعنى : مديرين.
* ودادية.
تقابل filiale الفرنسية.
* تعاضدية.
بمعنى : تعاونية.
* الجامعة.
بمعنى : الاتحاد (الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين؛ يعني الاتحاد العام. .).
* الشغّيلة.
بمعنى العمال.
* متربص.
بمعنى : stagière (مساعد فني متربص).
* العمرية.
بمعنى : الذي يستمر طوال العمر viagère.
* مستكتب.
* مكرّر.

وفيما يلي بعض الاصطلاحات التي لا تحتاج الى شرح وايضاح:

- حافظ المقابر الآوروباوية.
- متفقد المقابر الاسلامية.
- المدير العام للقمارق والمعاليم غير القارة.
- مصطافات العطلة.

(ج) الكلمات الدخيلة المقتبسة من اللغة الافرنسية.

* تنبر، تنابر - تمبر.
بمعنى : طابع، طوابع (بيع التنابر) (قباضات التنابر).
* كاغد متنبر - متمبر.

بمعنى : ورق تمغة ـ ورق ذو طابع مالي .

* سكيسترو.

بمعنى : الحجز ـ وضع السيكسترو.

* العطلة اللائيكية .

بمعنى : العطلة لأسباب غير دينية .

* عون الصانيته

بمعنى : مأمور الصحة .

* الليسيات .

جمع المدارس الثانوية التي تعرف باسم الليسيه .

* الكوليجات .

جمع المدارس الثانوية التي تعرف باسم الـ (كوليج) .

* شهادة البروفي .

الشهادة التي تعطى بعد امتحان الدراسة .

* بيرو، بيرووات .

بمعنى : المكتب، والمكاتب في مصالح الدولة . وقد لاحظت في التعريفة الجمركية التعبيرات التالية :

كوارت اللعب ـ الفارينه المعدة للخبز.

* اسماء الاشهر الشمسية بأجمعها :

جانفي	فيفري	مارس	آفريل
ماي	جوان	جويليه	اوت
سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر

(د) الكلمات الدخيلة الموروثة من الاصطلاحات التركية . ان كلمات (كاهية، وكواهي ، وكهاية) ـ التي ذكرتها آنفاً، من هذا القبيل . ويجب ان اضيف اليها الكلمات التالية :

* باش آغة الدار الكريمة .

* الباش بواب .

* الباش مهندس .

* الباش مفتي .

* المهتار باشي .

* شاويش، شواش .

* باش شاويش.
* اومباشي.
* الطبنجة.
* البنباشي.
* الصاغ قلاس.
* مخزنجي.
* خزناجي.

وطبعاً، يجب أن نضع على رأس هذه القائمة كلمة (باي) التي كان يسمى بها رئيس الدولة، وكلمة (باشا) التي يتصف بها.

انا لا أرى لزوماً لشرح هذه الكلمات، والتعليق عليها ـ لأنها وأمثالها ـ معروفة في سائر البلاد العربية، الا اني أرى من المفيد أن أقف قليلًا عند اثنتين منها:

ـ (صاغ قلاس) او (ساغ قلاس) رتبة عسكرية؛ وهي محرفة من تعبير (صاغ قول آغاسي) بمعنى (قائد الجناح الايمن): في تونس، قد اختصروا وحرّفوا الكلمتين الاخيرتين على شكل (قلاس)، فصاروا يقولون «صاغ قلاس»، في حين ان في مصر حذفوا الكلمتين المذكورتين تماماً، وصاروا يقولون (صاغ) فقط، ومعناه اللغوي (الايمن).

ـ كلمة (بينباشي) ايضاً، رتبة عسكرية تعني (رئيس الالف)، وهي تقابل كلمة (بيكباشي) المعروفة في مصر. ان المقابلة بين هاتين الكلمتين، المنحدرتين من اصل تركي لا تخلو من الطرافة: في التركية العريقة يوجد صامت خاص، يتوسط بين الـ «نون» والـ «كاف»، ويلفظ باسلوب خاص لا يزال دارجاً في القرى النائية في الاناضول. وكتّاب الاتراك ارادوا أن يثبتوا هذا الصامت الخاص ويميّزوه بوضع ثلاثة نقط فوق حرف الكاف الا ان الاتراك العثمانيين ـ ولا سيما اهل استانبول ـ في تصورهم التلطيفي للاصوات، تباعدوا بصورة تدريجية عن هذا اللفظ، وصاروا لا يميزون بينه وبين صوت النون العادية. ومع هذا فقد حافظوا على الامر الاصلي في الكتابة، مع اهمال النقاط الثلاث التي كانت توضع فوق الكاف.

ان الحرف الاخير من الكلمة التي تدل على الألف ـ في اللغة التركية ـ هو من هذا القبيل: ولذلك صارت الكلمة تلفظ على شكل «بين» Bine ولكنها تكتب على شكل «بيك» Bik . ومن الغريب ان هذه الكلمة بقيت في تونس على الحالة التي تلفظ بها فعلًا، ولكنها في مصر بقيت على الشكل الذي كانت تكتب به؛ Binbachi في تونس، وBikbachi في مصر.

(ولا اراني في حاجة الى القول بأن الاتراك ـ بعد ان قبلوا الحروف اللاتينية صاروا يكتبونها كما يلفظونها : Binpachi) .

لقد علمت بأن لدى حرس القصر وخدامه تقاليد خاصة، يكررون ـ بموجبها ـ في مختلف المناسبات، عبارات تركية مشوهة ومحرفة، لا هم يعرفون معناها، ولا احد من الحاضرين يفهم شيئاً منها ـ الا اني لم استطع الحصول على نصوص تلك العبارات .

ـ ٣ ـ

وأرى ان ادرج فيما يلي بعض النماذج من البيانات والاخبار التي تنشر في الجريدة الرسمية، وفي الجرائد اليومية التي تحذو حذوها، لاعطاء فكرة واضحة عن الاسلوب الرسمي السائد في تونس :

أ ـ نموذج من ديباجة القوانين والانظمة :

نسخة أمر عليّ، نصه بعد فاتحته :

من عبدالله سبحانه، المتوكل عليه، المفوض جميع الامور اليه، محمد الامين باشا باي، صاحب المملكة التونسية، سدد الله اعماله، وبلغه آماله .

الى من يقف على أمرنا هذا من الخاصة والعامة :
أما بعد .
فإنه بعد الاطلاع على الاذن الدولي عدد . . .
وعلى الأمر الفرنساوي . . .
وبعد تحققنا من مصادقة الحكومة الفرنساوية .
وبناء على ما طلبه وزيرنا الاكبر، اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :
الفصل ١ ـ . . . .

ب ـ نموذج من اخبار القصر الملكي :

حظي بالمثول بين يدي جلالة الملك المعظم، سيدنا ومولانا محمد الامين باشا باي، دام له العز والتمكين بقصر حمام الأنف العامر بعد ظهر يوم الثلاثاء وفد يمثل ودادية العمال والكواهي والخلفاوات. وكان يقود الوفد رئيس الودادية امير الامراء السيد . . . عامل القيروان وجالاص. فرفع الوفد الى عاهل البلاد المفدى مراسم الولاء والاخلاص للسدة العلية بمناسبة النقلة الميمونة من قصر قرطاجنة المنيف الى قصر الشتاء بمدينة حمام الانف الزاهرة .

ج ـ نموذج من اخبار المناظرات والتعيينات :

أسفرت نتيجة المناظرة التي اجريت اخيراً بالجامع الأعظم على أربع خطط مدرسين

في القرآت في الطبقة الثالثة، عن احراز الفضلاء الفقهاء المشايخ الآتية اسماؤهم على الخطط المذكورة. . .

د ـ نموذج من اخبار النقابات:

عقد مجلس النواب المتركب من جميع النقابات المنخرطة في الاتحاد الجهوي بصفاقص اجتماعاً عاماً، يوم الاحد ٥ نوفمبر ١٩٥٠ على الساعة ٩ صباحاً بدار الاتحاد تحت رئاسة الاخ. . .

وبعد استماعه لبسطة مستفيضة عن الحالة المفزعة التي تتخبط فيها الطبقة الشغيلة التونسية، والضغط الذي تواجهه من طرف حكومة استعمارية غاشمة، ديدنها خدمة مصالح الشركات الرأسمالية الكبرى وتقوية نفوذها. . .

يحتج بشدة ضد هذه السياسة. . .

(ويلي ذلك نقد مفصل لهذه السياسة، ثم سرد لمطالب المجلس ومقرراته).

ـ ٤ ـ

اني حصرت بحثي ـ في الصحائف السابقة ـ في نطاق الاصطلاحات المقررة والمعتادة في الجريدة الرسمية والجرائد اليومية، دون أن أتطرق الى «اللهجة الخاصة بتونس»، و«اللغة الدارجة» فيها.

وبما اني سجلت بعض الملاحظات المتعلقة بذلك ايضاً، أرى أن أنقلها كما يلي:

إن لفظة (باش) تدخل كثيراً في المكالمات، وتعني ـ في اغلب الاحوال ـ (سوف) او (رايح)، ولكنها تقوم ـ في بعض الاحيان ـ مقام لفظة (أن).

فيقولون (باش أجي)، بمعنى سوف أجيء، او بالاحرى (رايح أجي)؛ كما يقولون (باش اسافر) بمعنى (رايح اسافر). . . ويقولون ـ مثلًا ـ (طلبوا من فلان باش يعمل كذا وكذا)، ويقصدون من ذلك (طلبوا منه ان يعمل كذا وكذا).

واذا لاحظنا كثرة استعمال (سوف) و(أن) في المكالمات العادية اليومية، نستطيع ان نتصور بسهولة مبلغ دخول لفظة (باش) في العبارات التي يلفظها التونسيون عندما يسترسلون في التكلم باللغة الدراجة.

وأعتقد ان كثرة هذه «الباش» التي تتخلل الكلمات، هي التي تعطي السحنة الاساسية للغة الدارجة في تونس.

ومن الألفاظ التي يختص بها اهالي تونس، ويكررونها كثيراً لفظة «ذيال» ـ بكسر

الـذال ـ وهي تستعمل بمقام «أداة اضافة»، و«أداة نسبة»، ولذلك تدخل بين كثير من الكلمات في كثير من المناسبات:

حفلة ذيال فلان . . .

كتاب ذيال فلان . . .

وللتـونسيين اسلوب خاص في لفظ الكلمات، وتحريك وتسكين الحرف: انهم يميلون، على الدوام، الى تسكين الحروف الاولى، وتخفيف المد في المقاطع، وعلى وجه اخص، في المقطع الاخير من الكلمة: انهم يلفظون المقطع الاخير بسرعة كبيرة، حيث يلتصق حرفا المقطع التصاقاً غريباً.

انهم يلفـظون كلمة «صبَاح» ـ مثلاً ـ على شكل «صْباح»، ودون مد الالف. كما يلفظون كلمة «دَرَج» على شكل «دْرِجْ» ـ وهكذا تقريباً في كل الكلمات: كْلام، وصْحيح، وبْعيد.

ومن الالفاظ التي سمعتها كثيراً في تونس، مع استغراب شديد، كلمة «يزّي». انهم يستعملونها بمعنى «كفى، يكفي». ويقول علماؤهم انها محرفة من كلمة «يجزي» الفصيحـة. وامـا استغرابي لذلك فهو علمي بأن هذه الكلمة تستعمل ـ بنفس الشكل وبنفس المعنى ـ في العراق ايضاً، في الوقت الذي لا تستعمل ابداً في البلاد العربية التي تقع بين تونس وبين العراق.

ومن خصائص اللغة الدارجة في تونس ـ في الجرائد وبين الناس أنهم:

(أ) يستعملون كلمة «وقع»، بمقام «حدث» او (تم)، فيقولون ويكتبون: وقع اقتراح كذا، وقع تولية فلان، وقع اقتبال فلان.

(ب) عند التكلم عن الزمان، يقولون (فاتح) الشهر الفلاني، بمعنى اول الشهر الفلاني.

(ج) عندما يتكلمون عن الساعات والدقائق. يقولون: (باقي كذا) او (ماضي كذا).

(د) يقولون ويكتبون (على الساعة الفلانية) عوضاً عن (في الساعة الفلانية).

فـي الاندلـــس

خلال الرحلة التي قمت بها الى الاندلس سنة ١٩٢٦ ، كنت رأيت ان أدخل اسبانيا من الجنوب، من جبل طارق والجزيرة الخضراء، متمشياً مع خطة استيلاء اجدادنا على تلك البلاد واستيطانهم فيها.

وعنـدمـا دخلت المحـطة لركـوب قطار السكـة الحديدية ـ في الجزيرة، طلب مني الموظفون الواقفون على مدخل الرصيف (آل بو طاقا).

وعندما مددت رأسي من شباك العربة، لأتفرج على الناس، رأيت رجلًا يسوق عربة يد محملة بمخدات، ينادي بلا انقطاع بصوت جهوري:

(آل موخادا . . . آل موخادا . . .).

انه يؤجر المخدات الى الركاب، ليريحوا رؤوسهم عليها خلال السفر.

وفهمت من ذلك: ان (المخدة) التي يستريح وينام عليها الاسباني، قد حافظت الى الآن على اسمها العربي، مع حرف التعريف الذي يلتصق به.

ذلك كان، اول اتصالي بالكلمات العربية التي لا تزال تعيش في اسبانيا، وتتداول على ألسن الاسبان.

ولكن بعد ذلك، تتابعت عليّ الكلمات العربية بغزارة، في كل خطوة من خطوات تجوالي في المدن الاندلسية ـ من رنْـدا، الى قرطبة واشبيلية وغرناطة وطليطلة.

وقد عرفت، في اول مائدة طعام جلست اليها: ان «الرز» يسمى في الاسبانية (آل رُزّ) بشكله العربي الصريح مع حرف التعريف المعلوم، مصوناً من التحريف الذي طرأ عليه في سائر اللغات الاوروبية.

كما علمت ـ وأنا على المائدة نفسها ـ ان كلمات (الزيت) و(الزيتون) ايضاً، تعيش في اسبانيا الى الآن، محافظة على شكلها العربي الاصيل: (آل‌سيـــت) و(آل سيتون).

وفي أول جولة قمت بها في حديقة عامة، تعرفت الى كلمات عربية عديدة، لا يزال يستعملها الاسبان حتى هذا اليوم: الساقية، الجب. . . مع حرف التعريف.

كما علمت ان كلمة (الضيعة) أيضاً تركت أثراً عميقاً في الاسبان لأنهم يسمون (الفلاح) باسم (آل دايعاني) (الضيعاني).

كما انهم يسمون (البناء) باسم (آل بانيل).

وعنـدما تجولت في الاسواق رأيت فوق المخازن كلمة Almacen مكتوبة بحروف كبيرة، كما قرأت على مباني المصانع كلمة Darsana .

وعلمت ان «الدفلة» معروفة عندهم بشكل Adifla ، و«البرقوق» على شكل Alberchigo ، والزغفران على شكل Asafran ، كل ذلك مع حرف التعريف الملتصق بها.

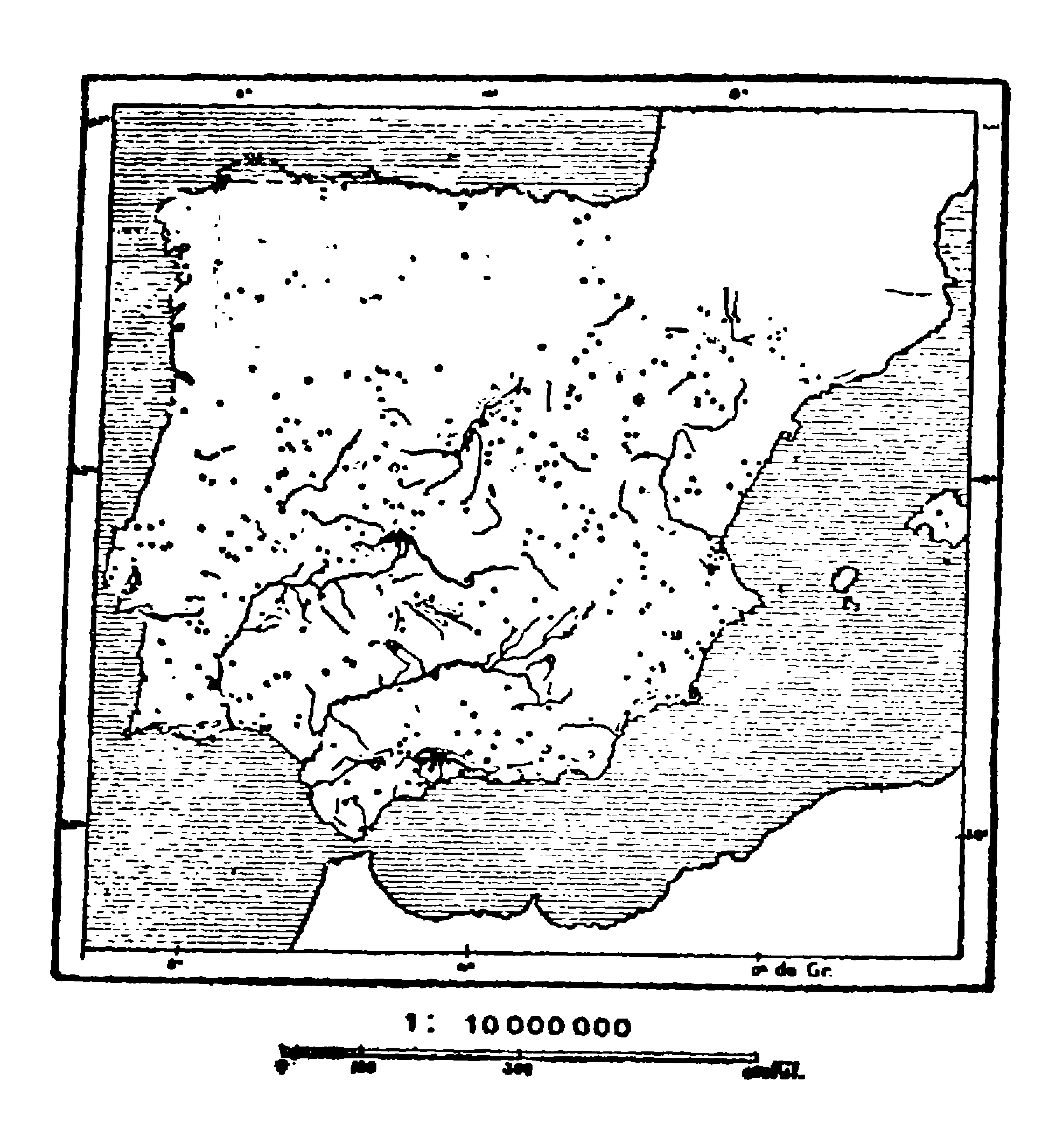
كما علمت بأن الذهب الخالص يسمى في اسبانيا باسم Tiber .

وقد استفسرت من احد مستشرقي الاسبان عن عدد الكلمات العربية الباقية في اللغة الاسبانية. وعلمت ان القواميس تذكر نحو خمسة آلاف كلمة؛ واما الكلمات العربية الاصل الدارجة بين الناس، فلا تقل عن الألف.

هذا فضلًا عن الاعلام واسماء المواقع الجغرافية. إن كلمات البحيرة، والوادي، والمـدور، والقصـر، والقلعـة، والمـدينـة، والرملة. . تتكرر في اسماء الكثير من المواقع الجغرافية. فالوادي الكبير يعرف الى الآن باسم Guadalguivir ووادي الحجارة يعرف باسم Guadalhajara ، وجنة العريف مشهورة باسم Généralif ؛ وهناك مدينة معروفة باسم Médina Celi واخرى معروفة باسم Médina del Campo .

وقد وجدت في كتاب للمفكر الجغرافي المشهور «أليزه ركلوس» خريطة تبين مواقع الاسمـاء الجغـرافيـة المنحـدرة من أصول عربية. يجد القراء صورة تلك الخريطة في الصفحة المقبلـة. وقد اشار فيها المؤلف على المواقع المذكورة بنقط سوداء. يلاحظ انها كثيفة في الجنوب، بوجه خاص. ولكنها منبثة في جميع انحاء شبه الجزيرة (الايبرية).

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار: ان الاسماء والكلمات العربية الباقية في اسبانيا، كلها من نوع الكلمات الحضارية والعمرانية، التي تدل على عمق تأثير الحضارة العربية فيها، وتشهد على مبلغ سموها.


de Gr.
1: 10 000 000

اسمـاء الشهـــور

ان اسماء الشهور الشمسية من اغرب وابرز الامثلة على البلبلة الاصطلاحية التي سادت البلاد العربية، منذ اواسط القرن الماضي. فإن الشهر الذي اكتب فيه هذه الاسطر، يسمى:

في مصر	اغسطس
في الشام والعراق	آب
في تونس	اوت

وفضلًا عن ذلك، انه يعرف بين العوام في المغرب، باسم (آغشت) و(غشت):

واما الشهر الماضي، فقد كان:

في مصر	يولية
في الشام والعراق	تموز
في تونس	جويلية

ان اسباب هذا الاختلاف الكبير، في هذا الامر العام والهـام، واضح، لا يحتاج الى شرح طويل:

إن بلاد الشـــام ـ سوريـــا، ولبنـان، والاردن، وفلسـطين ـ والعـراق. . . احبت واستعملت الاسماء العربية السامية القديمة ولكن مصر وتونس والمغرب، اقتبست الاسماء الافرنجية، مع هذا الفارق الهام: مصر اعتمدت على اللفظ الانكليزي لأسماء الشهور، في الـوقت الذي اعتمدت تونس على اللفظ الفرنسي لها. وقد تعرضت هذه الاسماء الافرنجية على لسان العوام في المغرب الى بعض التحريف والتشويه، وتولد من ذلك نوع رابع من الاسماء.

إن الجدول التالي يجمع ويقارن هذه الاسماء، مبتدئاً من الشهر الاول للسنة الميلادية:

(أ)	(ب)	(ج)	(د)
كانون الثاني	يناير	جانفي	أيّنار
شباط	فبراير	فيفري	فورار
آذار	مارس	مارس	مارس
نيسان	آبريل	آفريل	براير
ايار	مايو	ماي	ميّو
حزيران	يونيو	جوان	يونيو
تموز	يوليو	جويليه	يوليوز
آب	اغسطس	اوت	غُشت
ايلول	سبتمبر	سبتانبر	شتمبر
تشرين الاول	اوكتوبر	اوكتوبر	كتوبر
تشرين الثاني	نوفمبر	نوفمبر	نونمبر
كانون الاول	ديسمبر	ديسمبر	دجمبر

ومن المفيد ان نقف قليلًا عند الاسماء التي استعملها الايرانيون والاتراك ايضاً في هذا المضمار:

(أ) عند الايرانيين

كان الايرانيون يسمون الاشهر الشمسية ـ حتى انقلاب البهلوي المعلوم ـ بالاسماء العربية التي تسمى بها البروج الاثني عشر:

حمل	تور	جوزاء
سرطان	اسد	عذراء
ميزان	عقرب	قوس
جدي	دلو	حوت

لأن الايرانيين كانوا يعتمدون على السنة الشمسية من قديم الزمان.

تبدأ السنة الشمسية عندهم ببدء يوم «الاعتدال الربيعي» المعلوم، انهم يسمون اليوم المذكور باسم «نوروز» بمعنى «اليوم الجديد»، وهو يصادف يوم **٢١** من شهر آذار. وكانوا يسمون الشهر الذي يبدأ في ذلك اليوم باسم «حمل» بالنسبة الى «برج الحمل» الذي تدخل فيه الشمس في اليوم المذكور. واما الاشهر التالية فكانوا يسمونها باسماء البروج المتتالية المعلومة في «منطقة البروج».

وهكذا ظلت الشهور الشمسية تسمى في ايران بأسماء عربية بحتة، الى ان قام رضا شاه البهلوي بانقلابه المعلوم، وقرر ـ فيما قرره ـ الاستعاضة عن هذه الكلمات العربية باسماء بهلوية قديمة.

(ب) عند الاتراك

كانت الدولة العثمانية تجري جميع معاملاتها على أساس الشهور القمرية وحدها، حتى عهد التنظيمات. ولكنها ـ خلال التنظيمات ـ قررت تسيير معاملاتها المالية، على اساس الشهور الشمسية، وأوجدت بذلك سنة جديدة، اسمتها «السنة المالية» او «السنة الرومية».

وأما أشهر هذه السنة فقد أسمت معظمها بأسماء عربية، ولكنها اصطلحت لثلاثة منها اسماء افرنجية هي: مارت، مايس، آغستوس.

كانت السنة تبتدىء بشهر مارت، وتلي ذلك الاشهر الاخرى كما يلي:

مارت، نيسان، مايس، حزيران، تموز، آغستوس، ايلول، تشرين الاول، تشرين الثاني، كانون الاول، كانون الثاني، [شباط].

ولكن قبل بضعة اعوام، غيرت تركيا اسماء الاشهر الاربعة الاخيرة ـ بغية التخلص من تسمية الاول والثاني ـ واستعاضت عنها بأربع كلمات جديدة:

أكيم، قاسم، أراليق، أوجاق.

يلاحظ ان إحدى هذه الكلمات (قاسم) عربية والثلاث الاخرى تركية.

وأصبحت الآن ستة من اسماء الشهور الشمسية عربية الاصل: شباط، نيسان، حزيران، تموز، ايلول، قاسم. وثلاثة منها افرنجية الاصل: مارت، مايس، اغستوس. وثلاثة منها تركية بحتة: أكيم، آراليق، اوجاق.

أفليس من الغريب أن تسمى كل الاشهر الشمسية بأسماء افرنجية في بعض البلاد العربية، في الوقت الذي لا تزال تسمى ستة منها بأسماء عربية في البلاد التركية!

أفما يترتب على الدول العربية ان تعالج هذه البلبلة الاصطلاحية وتقدم على توحيد اسماء الشهور الشمسية؟

اداة الاضافـــة

ان قواعد اللغة العربية المدونة لا تتضمن شيئاً مقابل ما يسمى «أداة الاضافة». فإن المضـاف في ـ اللغـة الفصحى ـ يلتصق بالمضاف اليه التصاقاً مباشراً، ولا يختلف عن المضاف اليه الا بالاعراب.

ولكن النـاس ـ في جميـع الاقطار العربية لا يراعون هذه القاعدة في احاديثهم ومحاوراتهم الاعتيادية، ويدخلون بين المضاف وبين المضاف اليه «كلمة» تقوم مقام «اداة الاضـافـة». والكلمـة التي يستعملها الناس لهذا الغرض، تختلف من قطر الى آخر، وتشمل الانواع التالية: بتاع، بتوع، تبع، مال، حق، شيت، ذيال. . .

فيقولون مثلًا: قلم بتاع فلان، كتاب ذيال فلان، ورق شيت كتابة، دفتر حق زيد، دار مال عبيد.

ان البعض من هذه الكلمات خاص بقطر من الاقطار، وبعضها مشترك بين عدة اقطار: استعمال كلمة «مال» كأداة اضافة من الامور الخاصة بالعراق، واستعمال كلمة «ذيال» في هذا المقام خاص بتونس، واما كلمة «بتاع» فتستعمل في مصر بوجه خاص، وكلمة «حق» تستعمل في الجزيرة العربية، و«شيت» تستعمل في سورية الجنوبية.

مما يلفت النظر، ان هذه ظاهرة لغوية عامة: فإن جميع الناس في جميع الاقطار العربية يستعملون كلمة تقوم مقام أداة اضافة، وان اختلفوا في اختيار وتخصيص هذه الكلمة.

ان عمومية هذه الحالة ـ على الرغم من اختلاف الوسيلة ـ تدل دلالة واضحة على وجـود «حـاجة» يشعر بها الناس في جميع الاقطار العربية، وان سلكوا لسدّها مسالك

مختلفة. لا شك في ان هذه الحاجة، هي «التزام الزيادة في الوضوح»، و«الرغبة في تجنب الالتباس والغموض». لأن مجيء اسم بعد اسم آخر، من غير رابطة تربطهما، لا يخلو من توليد شيء من الالتباس في الاذهان، ويكوّن شيئاً من التقصير في الصراحة. وهذا التقصير، يبرز ويشتد عندما يحذف الاعراب، ويسكن آخر الاسم.

ان الشعور بهذا الالتباس وبهذا التقصير هو الذي حمل الناس على استعمال «كلمة» تضمن ازالة هذا الالتباس والقضاء على ذلك التقصير.

ومما تجب ملاحظته ايضاً ان معظم الكلمات المستعملة لهذا الغرض تدل على الملكية، وكلمة «مال» كلمة فصيحة تدل على ملكية مباشرة، وكلمة «حق» ايضاً كلمة فصيحة تدل على الملكية المستندة الى الحق، ولا شك في ان كلمة «بتاع» محرفة من «متاع»، واما كلمة «تبع» فتدل على تبعية المضاف الى المضاف اليه. ولا شك في ان كلمة «شيت» محرفة ومنحوتة من «شيء ال» او شيئة ولكن كلمة «ذيال» مشكوكة المنشأ، وربما كانت محرفة من «الذي لـ» او «ذي أل»، ومهما كان الامر، فلا مجال للشك في ان الرغبة في التصريح التام، هي التي اوجدت هذه الاستعمالات المختلفة.

عندما يقول احدهم: (هذا القلم حق فلان، او مال فلان، او متاع فلان. .) لا يستعمل كلمة غير فصيحة انما يلجأ الى طريقة تعبير لا تدخل في نطاق الطرق المفروضة في الفصاحة.

وأنا لا ادري ماذا يجب ان يكون موقف المجامع اللغوية العربية من هذه الظاهرة اللغوية الغريبة.

معانـي كلمـة الجنـس

إن كلمة الجنس ـ مع كلمة الجنسية المتولدة منها، من ابرز الامثلة على استعمال الكلمة الواحدة في معانٍ عديدة، متخالفة ومتباعدة.

فإن هذه الكلمة ـ مع وليدتها ـ كثيراً ما تستعمل مقابلًا للكلمات الافرنسية التالية:

genre	générique
race	racial
sexe	sexuel
	nationalité

فضلًا عن ان كتب قواعد اللغة تستعمل تعبير «اسم الجنس» مقابلًا لتعبير nom commun.

إن استعمال الكلمة الواحدة للدلالة على هذا القدر من المعاني المتباينة يفسح مجالاً واسعاً للالتباس، ويحول دون استقرار المعاني في الاذهان بوضوح تام.

فلا يجوز ترك الامور على هذه الحالة، بل لا بد من استبعاد بعض هذه المعاني عن هذه الكلمة، لتقليل وتحديد المعاني المفهومة منها.

١ ـ إن استعمال كلمة «الجنس» مقابلًا لكلمة genre قديمة العهد جداً: فقد استعملها المناطقة، كما استعملها العلماء بهذا المعنى في تصنيف الحيوانات والنباتات.

فلا مجال لاستبعاد هذا المعنى من الكلمة المذكورة.

٢ ـ وأما استعمال «الجنس» مقابل sexe الفرنسية، فهو من الاستعمالات الحديثة،

ولكنه شاع كثيراً بين الناس، فليس من اليسير استبعاد هذا المعنى ايضاً، في الاحوال الحاضرة.

٣ ـ ولكن استعمال الكلمة المذكورة مقابل كلمة Race ليس كثير الشيوع. فإن كتّاب الشام كثيراً ما استعملوا في هذا المقام كلمة «العرق». ولا شك في ان هذه الكلمة اوفق من كلمة «الجنس».

ولكني أرجح استعمال كلمة «الرسّ» في هذا المقام لأنها تدل على «أصل الشيء»، وتوافق المعنى المفهوم من كلمة Race تمام الموافقة. وبما انها ليست من الكلمات الشائعة، فيمكن تخصيصها بهذا المعنى بسهولة كبيرة، كما يمكن جمعها على شكل «رسوس» ونسبتها على شكل «رسي، ورسيّة»، فيقال ـ مثلاً ـ الرسوس البشرية، والاوصاف الرسية...

بهذه الصورة نكون قد جردنا كلمة «الجنس» من احد المعاني التي ذكرتها آنفاً، كما نكون قد حصلنا على كلمة أدل منها على المعنى المفهوم من كلمة race .

وأما استعمال كلمة «الجنس» مقابل كلمة nationalité الافرنسية ـ بمعناها الاجتماعي ـ فيجب ان يستبعد حالاً، لأن كلمة «القومية» التي شاعت كثيراً على الالسن والاقلام، تغني عن استعمال كلمة الجنس بهذا المعنى.

(إن جمال الدين الافغاني كان يعبر عن الـ nationalité بقوله: «التعصب للجنس»، ولكن كلمة «القومية»، لا تترك لزوماً لمثل هذه التعابير).

٤ ـ وأما كلمة nationalité بمعناها القانوني والحقوقي، فقد ترجمت بعدة كلمات: القوانين العثمانية كانت تعبر عنها بكلمة «تابعية»، وبعض كتّاب العرب عبروا عنها بكلمة «الرعوية»، ولكن القوانين الموضوعة في مختلف الدول العربية اصطلحت عليها بكلمة «الجنسية». فأصبح من العسير جداً تبديل هذه الكلمة بكلمة اخرى للدلالة على هذا المعنى.

خلاصة القول: اننا باستعمال كلمة «الرس» مقابلاً لكلمة race وكلمة «القومية» مقابلاً لكلمة nationalité بمعناها الاجتماعي نكون قد رفعنا عن كاهل كلمة «الجنس» اثنين من معانيها العديدة وحصرنا تلك المعاني بثلاثة.

بقايــا التركيـــة في لغة مصر الرسمية(*)

لقـد لاحظ العلمـاء الـذين توغلوا في درس الحـوادث الاجتماعية اللسانية، ان الكلمات كثيراً ما تنتقل من لغتها الاصلية الى اللغات الاخرى، حسب العلائق التي تنشأ وتتوثق بين الامم التي تتكلم بها، وقد تندمج هذه الكلمات في اللغة التي دخلت عليها، فتنتظم في سلك كلماتها الاصلية، وتتكيف بمقضيات قواعدها الخاصة، وقد تولد نسلًا جديداً في وطنها اللغوي الجديد، يختلف عن النسل الذي كان قد تولد منها في موطنها الاصلي اختلافاً كلياً.

اما انواع الكلمات التي تنتقل بهذه الصورة من لغة الى لغة فتتبع ـ بطبيعة الحال ـ انواع العلائق التي تحدث بين الامم التي تتكلم بها: فالمعاملات التجارية تؤدي الى انتقال الاسماء مع الاشياء والأمتعة، والنفوذ العلمي يسبب انتقال المصطلحات العلمية مع الآراء والمعلومـات، والسيـطرة السيـاسية تؤدي الى انتشار الكلمات والتعبيرات المستعملة في الانظمة الادارية والعسكرية... والكلمات والمصطلحات التي تدخل على اللغة بسبب هذه العلائق المتنوعة، تبقى فيها عادة حتى بعد انقطاع تلك العلائق... ولهذا السبب نجد العلماء الذين يستكشفون الحقائق في مجاهيل التاريخ يستندون في بعض الاحوال الى «مقـارنـة الألسن» و«تتبـع الكلمات» في استدلالاتهم المتعلقة بالحوادث التاريخية والتطورات الاجتماعية.

لعل الآثار التي تركتها التركية في مصر، ولا سيما في لغة الدواوين الرسمية، من ابرز الامثلة وأقربها الى ما أسلفناه. إذ أننا إذا استعرضنا عناوين الوظائف الرسمية في جداول الميزانية ودليل التلفون، وتصفحنا بعض النشرات الرسمية وتتبعنا بضعة اعداد من

(*) نشرت في: مجلة الرسالة (القاهرة)، (١٩٣٧).

الجرائد اليومية، فسجلنا الكلمات والتعبيرات التركية التي نصادفها خلال هذا البحث السريع . . . دهشنا من كثرة الكلمات والتعابير الباقية من عهد الحكم التركي في مصر.

نستطيع ان نقول ان معظم النعوت والألقاب المستعملة في مصر هي من بقايا ذلك الحكم. ولا سيما الكلمات والتعابير التي تدل على الرتب الملكية والعسكرية، فكلها ترجع الى منشأ تركي بدون استثناء، فإن كلمات «بك، افندي، باشا، هانم» تركية الاصل. مع هذا انها تصرف وتستعمل في مصر كالكلمات العربية، ويقال لذلك «بكوية وبكوات» و«باشوية وباشوات»، «افندية، وهوانم»، ومما تجب ملاحظته ان هذه الالقاب ألغيت في تركية اخيراً واستبدل بها كلمة «باي» للرجال و«بايان» للنساء.

فمن يتتبع الجرائد التركية الآن لا يجد فيها اثراً للكلمات التي بحثنا عنها، غير ان من يتصفح الجرائد المصرية يصادف في كل نسخة منها مئات.

ومما يستلفت الانظار ان الالقاب الرسمية التي تستعمل في مصر عند ذكر اصحاب الرتب او مخاطبتهم ـ مثل: صاحب العزة، صاحب السعادة ـ ايضاً تمت بقرابة الى العهد التركي، بالرغم من مظهرها العربي، فإن الأتراك عندما أرادوا ان يضعوا لقباً خاصاً بأصحاب كل رتبة من الرتب الملكية والعلمية، اقتبسوا من العربية كلمات كثيرة مثل: «رفعة، عزة، سعادة، عطوفة، دولة، فخامة، فضيلة، سماحة، سيادة، عناية، عصمة». وأضافوا الى آخر كل واحدة منها حرف «لو» الذي يعرف في قواعد الصرف التركي باسم «أداة المصاحبة» فقالوا: «عزتلو، سعادتلو، دولتلو، فخامتلو، فضيلتلو، سماحتلو. . .» إن هذه النعوت والألقاب استعملت في مصر مدة غير قصيرة بصيغتها التركية، ثم استبدلت فيها «أداة المصاحبة» التركية بتعبير «صاحب الـ . . .» العربية، فتحولت بذلك هذه الالقاب الى «صاحب العزة، صاحب السعادة، صاحب الدولة، صاحب الفضيلة . . .» فنستطيع ان نقول: إن هذه الألقاب تركية بمدلولاتها الحالية، وإن كانت عربية بألفاظها الاصلية. وإلا فلا يوجد اي سبب معقول لاعتبار «الفضيلة» خاصة برجال الدين، ولا لاعتبار «السعادة» اكبر من «العزة» ولا لاعتبار «الفضيلة او العزة او السعادة» من النعم التي يستطيع ان يحصل عليها الانسان عن طريق انعام الملوك والحكومات.

وأما أسماء الرتب العسكرية المستعملة في مصر، فبعضها تركية بحتة، مثل شاويش، باشاويش، اونباشي، يوزباشي، بيك باشي، . . . فإن اللفظة الأولى كلمة مفردة، والأربع الباقية كلمات مركبة، تعني «رئيس الشاويشية، رئيس العشرة، رئيس المائة رئيس الالف.». وهناك اسماء رتب عسكرية مؤلفة من كلمة تركية وكلمة عربية، حسب الاستعمال التركي: مثل «بلوكامين» بمعنى امين الرهط، و«مير آلاي» بمعنى آمر الكتيبة.

واما كلمة «صاغ» التي تدل على احدى الرتب العسكرية في مصر، فتركية ايضاً،

غير أنها لا تستعمل في التركية للدلالة على رتبة من الرتب العسكرية ابداً. لأن معناها اللغوي عبارة عن «أيمن»، فليس من المعقول طبعاً ان يسمى احد باسم «الايمن» نظراً لرتبته العسكرية. وأما كيف صارت هذه الكلمة لقباً لأحدى الرتب العسكرية في مصر، فلا يتضح الا بمراجعة تاريخ الألقاب العسكرية في تركية: اذ يوجد في الجيش التركي رتبة عسكرية تسمى باسم «قول آغاسي» بمعنى «آمر الجناح» وبما أن القطع العسكرية كانت تقسم الى جناحين، كانوا يقسمون هذه الرتبة قبلًا الى درجتين فيسمون الاولى (صاغ قول آغاسي) بمعنى «آمر الجناح الايمن» والثانية (صول قول آغاسي) بمعنى «آمر الجناح الايسر». غير انهم وحدوا الدرجتين مؤخراً فحذفوا كلمات «صاغ» و«صول» من هذه الالقاب، واقتصروا على تسمية الرتبة بـ «قول آغاسي» اي «آمر الجناح». ويظهر ان لفظ «صاغ قول آغاسي» كان يستعمل في مصر ايضاً، غير أنه اختصر مؤخراً، بدون ملاحظة معاني الكلمات التي يتألف منها، فجرى الاختصار عن طريق حذف الكلمتين الاخيرتين والاحتفاظ بالكلمة الاولى وحدها. وبما ان الصفة في اللغة التركية تتقدم على الموصوف، كما ان المضاف اليه يتقدم على المضاف، صار هذا الاختصار بمثابة حذف كلمتي «آمر» و«الجناح» والاحتفاظ بكلمة «الايمن» وحدها، وبهذه الصورة اصبحت كلمة «صاغ» التركية، التي تدل على «اليمين» او «الايمن»، اصطلاحاً على رتبة من الرتب العسكرية المصرية.

غير ان الكلمات التركية المستعملة في الجيش المصري لا تنحصر في اسماء الرتب العسكرية التي أسلفنا ذكرها. بل ان المصطلحات العسكرية التالية ايضاً تمتّ الى منشأ تركي صريح: بلوك، تابور، آلاي، أورطة، قيشلاق، قره قول، طوبجي، نوبتجي...

إن كلمة «أورطة» تستحق النظر والتأمل بوجه خاص: فإن هذه الكلمة من التعبيرات الدارجة في تشكيلات مصر العسكرية وهي تدخل في التركيب مثل الكلمات العربية، فيقال مثلًا «الاورطة الثالثة» و «استعراض الاورطتين» و«أعلام الاورط»، كما يقال «أورطته، أورطتيه، اورطتيهما...».. مع انها من الكلمات التركية المهجورة في تركيا نفسها. فإن استعمالها في الجيش التركي قد بطل منذ عهد بعيد، يرجع الى تاريخ إفناء الانكشارية، وإحداث النظم العسكرية الجديدة، ومن المعلوم ان المدة التي مضت منذ ذلك التاريخ تناهز القرن الكامل.

هذا، ومما يجدر بالانتباه ان قاموس الاصطلاحات العسكرية المصرية يحتوي على بعض الكلمات الفارسية ايضاً ـ مثل: بيادة، سواري، ياور، سردار. غير ان هذه الكلمات لم تدخل الى العربية من الفارسية مباشرة، بل دخلت اليها بواسطة التركية. ولذلك يجب علينا ان نعتبر هذه الكلمات ايضاً من بقايا الحكم التركي بالرغم من اصلها الفارسي.

كذلك كلمة «حكم دار» ايضاً تشبه الكلمات المذكورة آنفاً، إذ أنها مركبة من كلمة «حكم» العربية وكلمة «دار» الفارسية، فمعناها اللغوي عبارة عن «صاحب الحكم». غير ان معناها الاصطلاحي المعروف في مصر يختلف عن معناها الدارج في تركية، إذ ان تعبير الـ (حكم دار) لا يستعمل في التركية الا للدلالة على «الملوك».

هذا وإذا استعرضنا عناوين الوظائف والخدمات المختلفة نجد بينها ايضاً عدداً كبيراً من التعبيرات التركية.

أولاً: سلسلة كبيرة من التعبيرات التي تحتوي على كلمة «باش» التركية: باش كاتب، باشمفتش، باشمهندس، باشمعاون، باش محضر، باش صراف، باش حكيم، حكيمباشي، خاخامباشي، باش ساعي، باش فراش، باش طباخ، باش جنايني، باش بستاني، باش ميكانيكي، باش أدلاء، باش رئيس البحرية، باش رئيس المطافىء.

فإذا انعمنا النظر في هذه التعبيرات نجد أن كلماتها الأساسية عربية، غير انها موصولة بكلمة «باش» وفقاً لقواعد اللغة التركية. وإذا بحثنا عن منشأ هذه التراكيب، نجد أن نصفها الاول مستعمل في التركية ايضاً، غير أن نصفها الاخير لم يستعمل في التركية ابداً. فنسطيع أن نقول ان القسم الاول منها (من باش كاتب الى خاخام باشي) مقتبس من التركية. وأما القسم الثاني (من باش ساعي الى باش رئيس المطافىء) فمستحدث في مصر نفسها، قياساً على التراكيب المماثلة المستعملة في التركية.

ثانياً: سلسلة غير قصيرة من التعبيرات التي تحتوي على أداة «جي» التركية: تليفونجي، تلغرافجي، بوسطه جي، توفكجي، نيشانجي، تعليمجي، مخزنجي، محاسبجي، قهوجي، سفرجي، عطشجي، عربجي، قمشجي، اجزاجي، تيمارجي، جاشمبجي، مطبعجي، استفجي، جزمجي، مكوجي، اشارجي، ناضورجي، مفتاحجي... ومما يجب التنبيه اليه ان التراكيب الاربعة الاخيرة ليست مستعملة في التركية، مما يدل على انها استحدثت في مصر قياساً على امثالها. وعلاوة على كل ما تقدم نذكر فيما يلي الكلمات التركية التي صادفناها في النشرات الرسمية: فنار، ليمان، بوغاز، اورمان، كوبري، قزان، طولبة، بوري، باشبوري، اوضه، قاووش، آغا، ترزي... وهذه الكلمات تدخل في تراكيب بعض التعبيرات مثل: مصلحة الليمانات والفنارات، حديقة الاورمان، اوضة المحامين، الطلمبات الاميرية، تعمير القزانات، مصلحة الكباري.

كما نذكر فيما يلي الكلمات الفارسية التي صادفناها في تلك النشرات، والتي انتقلت الى مصر بواسطة التركية ايضاً: سراي، شنكل، كليم، نيشان، اورنيك، ماهية، رفت، خانة...

ومما يجدر بالذكر ان الكلمة الاخيرة تدخل في تراكيب كثيرة مثل: اجزاخانة، كتبخانة، دفتر خانة، بطركخانة، سلخانة، جبه خانة، يمكخانة، ادبخانة، عربخانة، شفخانة، مهندسخانة.

بعد ان ألقينا هذه النظرة السريعة على اللغة الرسمية في مصر يجدر بنا ان نقوم بمقارنة عامة بين دواوين مصر وبين دواوين سوريا والعراق في هذا الموضوع.

من الغريب ان هذه المقارنة تظهر لنا تبايناً عظيماً في الأمر: إذ بينما نجد ان دواوين مصر مضيافة لجميع هذه الكلمات الدخيلة والمصطلحات الأعجمية، نجد ان دواوين سورية والعراق ـ بعكس ذلك ـ مجردة منها ومتعصبة عليها.

هذا.. مع انه قد مضى على انفصال مصر عن تركيا عهد طويل، في حين انه لم يمض على انفصال سوريا والعراق عنها إلا زمن قصير، ومع انه لا يشاهد في مصر أثر للقوانين الموضوعة في العهد التركي، في حين ان عدداً غير قليل منها لا تزال نافذة في سوريا والعراق... ومع أن أنظمة الحكومة المصرية مختلفة عن الأنظمة التركية اختلافاً كلياً، في حين ان انظمة سوريا والعراق لم تتباعد عنها الا تباعداً جزئياً... ومع ان الذين يعرفون التركية بين موظفي الحكومة المصرية قليلون جداً، في حين ان عددهم كثير في سوريا والعراق نسبياً... ومع ان اللغة الفصحى منتشرة في مصر انتشاراً كبيراً، ودراسة الآداب العربية متقدمة فيها تقدماً عظيماً، في حين ان كل ذلك لا يزال محدوداً في سوريا والعراق.

فيجدر بنا أن نتساءل عن أسباب هذه الأحوال والحوادث المتناقضة: كيف ان مصر حافظت، ولا تزال تحافظ، في دواوينها الرسمية على هذه المصطلحات الاعجمية بالرغم من قدمها في الانفصال وتقدمها في فصاحة القلم واللسان؟ وكيف ان حكومات سوريا والعراق ـ بعكس ذلك ـ تخلصت في دواوينها من جميع تلك المصطلحات، بالرغم من قرب عهدها في الانفصال وحداثة دخولها في مضمار فصاحة الانشاء والبيان.

إننا نعتقد بأن أسباب ذلك تعود الى تباين الظروف التي حدث فيها الانفصال لهذه الاقطار العربية المختلفة عن الدولة العثمانية: فإن انفصال مصر حدث قبل ان يستيقظ الشعب يقظة مقرونة بشعور قومي واضح، واللغة العربية استولت على الدواوين المصرية بصورة تدريجية، دون أن تضطر الى الاصطدام مع اللغة التركية، والقيام عليها بحركة عنيفة. وهذا ما جعل مصر متساهلة مع الكلمات التركية ومضيافة لها، بل لا نغالي إذا قلنا: غير منتبهة الى أعجميتها.

وأما انفصال سوريا والعراق عن الدولة العثمانية، فلم يحدث إلا بعد حوادث كثيرة أدت الى ايقاظ الشعب يقظة مقرونة بشعور قومي واضح، واللغة العربية لم تصبح رسمية

هناك الا بعد ان حدثت مشادة بينها وبين التركية، وبعد ان مازج هذه المشادة شيء غير قليل من العنف من الطرف الواحد ومن الثورة من الطرف الآخر. فقد قامت في سوريا والعراق، في أواخر العهد العثماني، جمعيات عديدة تطالب بـ «حق التعلم والتعليم بالعربية» و«حق المرافعة والمراجعة بالعربية»، تارة بالطرق السياسية، وطوراً بالطرق الثوروية. ولم تنل تلك البلاد هذا «الحق» بصورة فعلية إلا بعد الحرب العالمية، فعندما تألفت الحكومة العربية في سوريا اسرعت الى تحويل لغة الدواوين الى العربية بجد وحماسة؛ فلا نغالي إذا قلنا ان المصطلحات التركية خرجت من الدواوين هناك مع خروج الموظفين الاتراك منها.

والحكومة العراقية التي تأسست بعد سقوط الحكومة العربية السورية ايضاً حذت حذوها في هذا الباب، وزيادة على ذلك، وجدت أمامها متسعاً من الوقت لاتمام عملها في تكوين مجموعة المصطلحات الادارية العسكرية من الكلمات العربية التي لا يشوبها شيء من الأعجمية.

هذه هي سلسلة الحوادث والأسباب التي وجهت الامور في سوريا والعراق الى اتجاه يختلف عن الاتجاه الذي سارت عليه في مصر في هذا المضمار.

مع هذا، لا بد من الاشارة الى أن هذه الأسباب تعود الى النشأة الاولى وظروف الانفصال، فأدّت الى إبقاء هذه المصطلحات في لغة الدواوين المصرية الى الآن. غير أنه يجدر بنا ان نتساءل: هل هذه الأسباب ستضمن دوام هذه المصطلحات بعد الآن ايضاً؟

إنني لا اتردد في الاجابة على هذا السؤال بالنفي. فلا استبعد ان يصبح معظم ما كتبته آنفاً «حكاية ماضٍ» - في عهد مصر الحديث - بعد مدة وجيزة من الزمن.

حول استقلال الكلمات ضمن المعاجم(*)

لا أزال أتـذكـر الحيـرة الشـديدة التي تملكتني عندما تصفحت المعاجم العربية الحديثة قبل عدة سنوات. فقد كنت أريد تزويد ابني بمعجم صغير يرجع اليه في معرفة معاني الكلمات من جهة، ورسم حروفها من جهة اخرى، فاستشرت جماعة من معلمي العـربية وعلمائها في أحسن المعاجم المختصرة التي تحقق هذا الغرض. . . غير أني، عندما قلّبت صحائف المعاجم التي دلوني عليها وقعت في حيرة، إذ وجدتها جميعاً مرتبة على نمط المعاجم القديمة، وسائرة على خططها، لأنها ترتب الكلمات بحسب موادها الاصلية، ولا تراعي ترتيب الحروف الهجائية الا في تلك المواد.

وحيـرتي هذه تحـولت الى دهشة شديدة عندما أفضيت بها الى جماعة المعلمين والعلمـاء، ووجـدتهم يحـارون لحيـرتي ويستغربون لاستغرابي، كأن الامر من الأمور الطبيعية التي لا داعي للحيرة فيها، ولا مساغ للاعتراض عليها.

ودهشتي هذه وصلت الى أقصى حدودهـا عندما رأيت هؤلاء ينبرون للدفاع عن خطط تلك المعاجم. . . إذ قال أحدهم:

ـ ولكن اللغة العربية لا تشبه سائر اللغات.

وقال آخر:

ـ إن طبيعتها تختلف عن طبيعة تلك اللغات.

وما كدت أستفيق من الحيرة التي أوقعتني فيها هذه الكلمات حتى هممت بالرد قائلًا:

(*) نشرت في: مجلة الرسالة (القاهرة)، (١٩٤٠).

ـ وما علاقة المعجم بطبيعة اللغة؟ إن الغرض من المعجم هو ترتيب الكلمات ترتيباً معقولاً، يضمن الوصول الى إيجاد الكلمة المطلوبة بأعظم ما يمكن من السرعة والسهولة. ولا شك في أن هذه السرعة والسهولة لا تحصلان إلا بترتيب الكلمات بحسب حروفها الهجائية. ومن البديهي أن هذه ليست من الأمور التي تختلف بين لغة واخرى بوجه من الوجوه.

غير أن معلماً ثالثاً اشترك في البحث سائلًا:

ـ يعني، تريد أن تكتب مثلًا كلمة الاستغفار في مادة الألف، وكلمة الغفران في مادة الغين.

قلت بدون تردد: نعم.

فقال المعلم بلهجة المؤمن المعتقد الذي يثور على أمثال هذه البدع:

ـ ولكن هذا لا يجوز في اللغة العربية.

فسألته: لماذا؟

فأجابني بحيرة ظاهرة:

ـ لأننا إذا فعلنا ذلك لا يتعلم الطلاب، مثلًا، أن الاستغفار من باب الاستفعال، وأن مادته الاصلية هي غفر.

فحاولت أن اقنع مخاطبي ببعض البراهين، فقلت:

ـ إن لتعليم هذه الامور الف وسيلة ووسيلة... حتى ان المعجم الذي أتصوره وأقترحه يكون ـ هو ايضاً ـ من أحسن الوسائط لذلك: يدرج القاموس كلمة الاستغفار في المحل الذي يتطلبه ترتيب حروفها الهجائية، ويذكر بجانب الكلمة مادتها الاصلية... فيجد الطالب الكلمة في المعجم بكل سهولة، ويتعلم ـ في الوقت نفسه ـ من قراءة ما كتب عنها ان مادتها الأصلية هي غفر، وانها تدل على طلب المغفرة.

سكت مخاطبي كما سكت زملاؤه. غير انني لمحت في أعينهم ما يدل على ان هذا السكوت لم يتـأتَّ من الاقتناع، بل تأتّـى من الاعتقاد بأن كل اعتراضاتي هذه ما هي الا نتيجة عدم إلمامي بقواعد اللغة العربية الالمام الكافي، وعدم فهمي لخصائصها الفهم اللازم.

مضى على هذه المناقشة أكثر من عشرة اعوام... ثم عدت الى قضية المعاجم ـ في هذه الايام ـ مرة اخرى، وعلمت ـ في حيرة جديدة ـ أن اللغة العربية لم تحظ الى الآن بمعجم عصري بالمعنى الذي يفهم من كلمة المعجم في جميع لغات العالم.. كما

علمت بأن المجمع اللغوي الملكي نفسه لم يقدر أهمية هذه القضية حق قدرها، ولم يدخلها في عداد الأعمال التي يسعى لتحقيقها. . فرأيت من الواجب أن ألفت انظار علماء العربية ومعلميها الى هذا الامر الهام من فوق منبر (الرسالة) الغراء، وأن أدعوهم الى العمل على إزالة هذا النقص الفادح.

إن المعجم بمثابة مخزن للكلمات، معد لمراجعة جميع الناس، بحيث يستطيع كل شخص أن يدخل هذا المخزن فيتناول منه الكلمة التي يقصدها، دون ان يحتاج الى مساعدة أحد يدله على موضعها. . ولهذا السبب تصنف الكلمات في هذه المخازن العامة تصنيفاً يضمن إيجاد ما يراد منها بأسرع الطرق واسهلها. ولهذا السبب يختلف التصنيف المعجمي عن التصنيف الصرفي والنحوي اختلافاً كلياً، ويكون هذا التصنيف ألفبائياً ـ بوجه عام ـ لكي يستطيع كل فرد أن يجد كلمة من الكلمات فيه، بمجرد تذكر ترتيب الحروف الهجائية في الألفباء.

غير أن المعاجم العربية تشذ عن هذه القاعدة العامة شذوذاً غريباً، لأنها تصنف الكلمات تصنيفاً مفعماً بالالتواء والتعقيد، بحيث لا يستطيع احد أن يجد كلمة من الكلمات إلا إذا عرف ـ مقدماً ـ مادتها الأصلية وكيفية اشتقاقها من تلك المادة بصورة تفصيلية.

فلو أراد أحد أن يراجع المعجم في كلمة «الاستيلاء» مثلًا، فعليه ان يلاحظ قبل كل شيء أن هذه الكلمة من باب «الاستفعال»، كما يعرف ـ سلفاً ـ ان مادتها الأصلية هي «ولي» وعليه أن يبحث عنها ـ مستنداً الى هذه المعلومات ـ في الصحائف الخاصة بحرف الواو فاللام. . . وأما اذا أراد أن يراجع المعجم في كلمة «الاستواء» فعليه أن يعرف انها من باب «الافتعال» وأن مادتها الأصلية هي «سوى»؛ فعليه أن يبحث عنها ـ مستنداً الى معلوماته هذه ـ في الصحائف الخاصة بحرف السين فالواو. . . غير انه ان كان لا يعرف ذلك فمن العبث أن يراجع القاموس ويقلب صفحاته، لأن القواميس العربية لا تدل على مواضع مثل هذه الكلمات الا لمن يعرف مثل هذه الدقائق الصرفية واللغوية حق المعرفة.

أليس ذلك مخالفاً لأبسط قواعد التعلّم ولأوضح مبادىء التعليم؟

لنأخذ مثالاً آخر: لنفرض أننا طلبنا من احد الطلاب أن يبحث في المعجم عن كلمتي: الاستعانة، والاستكانة. . . ان هاتين الكلمتين متشابهتان ومتقاربتان من حيث اللفظ والكتابة، فإن الحروف الثلاثة الاولى مشتركة في كلتيهما، وكذلك الحروف الثلاثة الاخيرة، والفرق بينهما ينحصر في الحرف الرابع وحده، مع كل هذا فإن موقع كل منهما في المعجم يتباعد عن موقع الأخرى تباعداً غريباً جداً، فعلى الطالب الذي يبحث عن

هاتين الكلمتين في المعجم، أن يعرف أن الكلمة الاولى من باب «الاستفعال» من مادة «عون» فيراجع من أجلها حرف العين فالواو، كما عليه أن يلاحظ ان الكلمة الثانية قد تكون من باب «الاستفعال» من مادة «كون» او من باب الافتعال من مادة «سكن»، فعليه أن يراجع حرف الكاف فالواو نظراً للاحتمال الاول، وحرف السين فالكاف نظراً للاحتمال الثاني.

وهل يمكن للمرء أن يتصور طريقة تصنيف أعقم من هذه الطريقة، وخطة تبويب أسخف من هذه الخطة... من وجهة مقتضيات العقل والمنطق من جهة، ومطالب التربية والتعليم من جهة اخرى؟

إن المعاجم العربية الموجودة بين الأيدي لا تزال تضع الاشتقاق في الموضع الأول من الاعتبار، فتهتم بأنساب الكلمات قبل كل شيء وفوق كل شيء، كأنها لا تريد أن تعترف بشيء من حق الاستقلال للكلمات المشتقة، مهما كان مبلغ تخصصها في معنى من المعاني، ومهما كانت درجة تباعد هذا المعنى الخاص عن المعنى الاصلي... انها لا تعترف لها بحق الاستقلال في بيت خاص، حتى ولو كانت قد أصبحت رئيسة اسرة خاصة، ومنشأ ذرية كبيرة، كأنها تريد أن تبقيها تحت وصاية مستعمرة، وتحتم عليها أن تسكن على الدوام في دار «جدها الأعلى» مع جميع افراد العشيرة التي تنتسب اليها.

فلنترك الألفة المخدّرة جانباً، ولنفسح لأذهاننا مجال التفكير الحر، خارجاً عن الطرق المألوفة قليلًا: هل من المعقول أن نستمر على هذه الخطة في معاجمنا ولا سيما في المدرسية منها؟

هل من المعقول ـ مثلًا ـ أن نستمر على إدخال كلمة المصباح في مادة الصبح، فنتركها في معاجمنا ضائعة بين كلمات الصباح، والصباحة، والصبوح، والصبيحة، والاصطباح، والاستصباح..؟ وهل من المعقول أن نستمر على عدم اعتبار لفظة «الأنبوبة» كلمة قائمة بنفسها، وعلى إدخالها في درج الـ «نبّ» ونظل نطلب من اطفالنا وطلابنا أن يجدوها هناك؟ وهل من الحكمة في شيء ألا نوجد محلًا ملائماً لوضع كلمة «الميزانية» في غير الخزانة المخصصة لمادة «الوزن»؟

وعندما أكتب هذه الأسطر يتوارد على ذهني امثلة كثيرة من هذا القبيل، كأنها تتسابق في التباعد عن قواعد العقل والمنطق ومبادىء التربية والتعليم الى اقصى حدود التباعد.

إن كلمة الاستئناف ـ مثلًا ـ بالرغم من معناها الخاص الذي يلعب دوراً هاماً في الحقوق والقوانين، وبالرغم من كثرة المحاكم التي تسمى بها، لا تزال تلتجىء في المعاجم الى ظل كلمة «الأنف».

وكلمة «الاستراحة» ـ التي يستعملها الناس في كل يوم مئات من المرات ـ لا تزال محبوسة في المعاجم في دار «الراح»، ومحشورة بين كلمات شتى المعاني والألفاظ: كالرياح والرائحة والأريحية والريحان.

حتى ان كلمة «المدرسة» نفسها لم تكتسب في معاجمنا حق الاستقلال، فهي لا تزال تابعة ـ في نظرها ـ الى كلمة الدرس ومجبرة على الاندساس بين كلمات متخالفة النزعات مثل «اندراس» المعالم والمباني و«دراسة» الحنطة والحبوب.

وكلمة «الاقتصاد» التي أصبحت بمعناها الاصطلاحي الجديد من أهم محاور الحياة الاجتماعية، لا تزال مختفية في معاجمنا بين الكلمات التي من طراز القصد والمقصود، والقاصد والقصيدة، وبين المعاني التي تدل على موت الكلب، واستقامة الطريق، وأغصان العوسج.

ولكن، لماذا أطيل الكلام في هذه الأمثلة العجيبة؟ إن معاجمنا لم تعترف بحق الاستقلال، حتى لكلمة «الاستقلال» نفسها، فهي لا تزال تعتبرها تابعة لـ «قلّ» فتحتم عليها السكنى في مسكن «القلة والقليل».

نعم، إن كلمة الاستقلال التي تثير في النفوس ما تثيره من العواطف الجياشة على الدوام، والتي تتكرر في القصائد الوطنية والأناشيد المدرسية كل يوم، بل آلاف المرات. . . كلمة الاستقلال التي كان معناها ـ ولا يزال ـ سبباً لتضحيات كبيرة في الجهود والأموال والأنفس ـ كلمة الاستقلال هذه لم تستقل في معاجمنا الى الآن. فعلى كل من يود التعرف اليها في القاموس أن يطرق باب الـ «قلّ» وأن يعرف أنه سيلاقيها بجانب كلمة «القليل».

أنا لا أدري بماذا أنعت معاجمنا لاتباعها هذه الخطط العوجاء، وسكوت علمائنا عن هذه النقائص الفادحة. غير انني اميل الى تعليل هذا الاستمرار وذلك السكوت بتأثير عاملين أساسيين:

اولاً: عمل قانون الألفة الذي يجعل الانسان لا يشعر بأكره الروائح، ولا ينتبه الى أفدح النقائص، عندما يألفها ألفة طويلة، ولا سيما عندما تكون ألفته هذه اجتماعية.

ثانياً: عمل روح المحافظة التي تطلب إبقاء القديم على قدمه، فتعطل نوازع العمل عندما ترمي الى تغييرات أساسية في الامور المقررة سابقاً، ولا سيما عندما تكون تلك الامور متعلقة بالتقاليد الاجتماعية.

إنني أستطيع أن أضيف الى هذين العاملين الأصليين عاملاً فرعياً ثالثاً، وهو عمل نزعة الاهتمام بالامور الرنانة التي تلفت الانظار، اكثر من الانصراف الى معالجة المسائل

الجوهرية التي لا تأتي بنتائج تبهر الأبصار، وأن كانت كثيرة الفائدة.

إنني أعتقد أن الخروج على هذه العادات والنزعات بوضع معاجم عصرية بالمعنى المشروح آنفاً ـ أصبح من أهم الواجبات التي تجب على رجال العلم والتعليم، ومحافل اللغة والأدب، ووزارات التربية والمعارف ـ في جميع البلاد العربية... كما أعتقد أن وضع مثل هذه المعاجم العصرية التي تعترف باستقلال الكلمات، وتجعل الوصول الى كل واحدة منها من الامور المتيسرة لكل شخص، لهو أهم بكثير من البحث عن الكلمات التي تقابل التلفون، والكلور، والراديوم... وحتى من ايجاد الاصطلاحات التي تدل على أسماء الامراض، ودقائق التشريح.

وأما الخطة التي يجب السير عليها لوضع هذه المعاجم فهي بسيطة وجلية:

أولاً: يجب أن تبذل الجهود اللازمة لوضع معجم مختصر يحتوي على الكلمات التي يستعملها الناس، ويحتاج اليها طلاب المدارس الابتدائية، ولتعيين هذه الكلمات يجب أن تستعرض طائفة من الكتب المدرسية من جهة، وتدرس كمية من الاخبار والاعلانات المنتشرة في الجرائد اليومية من جهة اخرى، وتستحضر بطاقات خاصة بكل كلمة من الكلمات التي تصادف خلال هذا الدرس والاستعراض، ثم ترتب هذه الكلمات حسب نظام حروفها الهجائية، ويكتب إزاء كل واحدة منها معناها الاصطلاحي كما يشار الى مادتها الاصلية، والى كيفية اشتقاقها من تلك المادة. واخيراً تذكر اهم الكلمات المشتقة منها، تسهيلًا لمراجعتها في سائر اقسام المعجم.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى تبذل الجهود اللازمة لتنظيم معجم اكثر تفصيلًا من ذلك، ليكون مرجعاً لطلاب المدارس الثانوية والعالية، ولرجال الطبقة المثقفة بوجه عام، على أن تعين كلماته على طريقة استعراض الكتب المدرسية من جهة، ودرس المجلات العلمية والادبية من جهة اخرى.

وأخيراً يجب أن يسعى لوضع معجم مفصل عام... يتضمن جميع الكلمات المستعملة في الكتب القديمة والحديثة على اختلاف انواعها وتواريخها. وأما المعاجم القديمة، فتبقى كمراجع أساسية يرجع اليها العلماء والاختصاصيون.

وأعتقد أنه لا يحق لنا أن نتوقع تقدماً حقيقياً في تعليم اللغة العربية ما لم توجد مثل هذه المعاجم... ويجعل أمر «مراجعة المعجم» من الواجبات المدرسية.

أنا لا أدري كم يكون طول المدة التي ستمضي بين كتابة هذه الاسطر وبين ظهور المعاجم التي نشير اليها... كما لا أدري ماذا يكون مبلغ ونوع المساهمة التي يؤديها كل

من الكتّاب والناشرين والهيئات العلمية والدوائر الرسمية في تحقيق هذا المشروع المهم عن طريق العمل المباشر او التشجيع والمساعدة.

مع هذا أتمنى من كل قلبي أن تتضافر جهود الافراد والهيئات والحكومات في هذا السبيل ـ بكل الوسائل الممكنة ـ لكي تقر أعيننا بمعاجم عصرية من هذا القبيل... قبل أن يمضي وقت طويل.

حول كتابة الأعلام الأجنبية

إن مشكلة كتابة الأعلام الأجنبية بالحروف العربية، لهي من المشاكل التي تتطلب البحث والمعالجة بكل اهتمام. ذلك لأنه يوجد في معظم اللغات الاجنبية، الشرقية منها والغربية، أصوات عديدة، لا نظير لها في اللغة العربية. ولهذا السبب لا يوجد بين الحروف العربية الأصلية ما يقابل الحروف اللاتينية التالية:

P (حسب لفظه المعلوم في جميع اللغات اللاتينية) و J (حسب لفظه المعلوم في اللغتين الايطالية والفرنسية)، و C (حسب لفظه المعتاد في اللغة الايطالية).

وينتج عن ذلك: ان الحروف العربية المعلومة لا تكفي لكتابة الكثير من الأعلام الأجنبية كتابة صحيحة، تضمن لقارئها أن يلفظ تلك الأعلام كما يلفظها أصحابها.

وإذا جاز لنا، بل إذا وجب علينا، أن نتصرف في الكلمات التي نقتبسها من اللغات الاخرى، كما يحلو لنا، فنفرغها في قالب عربي، ونلفظها كما نلفظ سائر الكلمات العربية، الا انه لا يجوز لنا أن نتصرف في الأعلام مثل هذا التصرف، بل لا بد لنا من أن نلفظ اسماء الاشخاص والمدن والأنهار والجبال كما يلفظها أصحابها، دون تغيير أو تحريف.

ان ذلك يضعنا امام مشكلة كبيرة: ماذا يجب أن نعمل لنضمن لقرائنا وطلابنا أن يتعلموا الأسماء التاريخية والجغرافية على أشكالها الاصلية، وأن يتلفظوها من غير تحريف، أو تغيير؟

ان الفرس، عندما اقتبسوا الحروف العربية، فأخذوا يكتبون بها، شعروا بهذه المشكلة بقوة أعظم بكثير مما نشعر بها نحن الآن. ذلك لأن لغتهم تتضمن ـ في حد ذاتها ـ كثيراً من الكلمات التي تدخل فيها أمثال الأصوات المذكورة آنفاً، فالمشكلة بالنسبة

اليهم ما كانت تنحصر في نطاق «كتابة الاعلام الاجنبية»، بل كانت تتعدى ذلك الى عدد كبير جداً من الاسماء والصفات والافعال. . . وبتعبير اقصر: انها كانت تتناول قضية «الكتابة» بوجه عام.

وذلك اضطر الفرس الى معالجة المشكلة من أساسها، باضافة ثلاثة حروف جديدة على سلسلة الحروف العربية الاصلية: فقد لاحظوا ان مخرج أحد هذه الاصوات ـ (وهو الصوت الذي يقابل حرف J اللاتينية) ـ قريب من مخرج الـ «زاي» العربية، فقرروا أن يرمزوا اليه بوضع ثلاث نقط فوق حرف الزاي. كما لاحظوا ان مخرج صوت آخر (وهو الصوت الذي يقابل حرف P اللاتينية) قريب من مخرج «باء» العربية. فقرروا ان يرمزوا اليه بوضع ثلاثة نقط تحت حرف الباء. وفي الاخير، لاحظوا ان مخرج صوت ثالث (وهو الذي يقابل حرف C في الايطالية ومجموعة الحروف tch في الافرنسية)، قريب من مخرج الـ «جيم» العربية، فقرروا أن يرمزوا اليه بوضع ثلاث نقط في بطن حرف الجيم.

وبهذه الطريقة أضافوا الى الحروف العربية الاصلية ثلاثة حروف جديدة، لا تختلف عنها إلا بعدد النقط التي توضع فوقها او تحتها، او في بطنها.

ولذلك نراهم يكتبون، مثلاً:

ژالة ـ (بمعنى ندى) ويلفظونها: Jalé
پاك ـ (بمعنى نضيف) ويلفظونها: Pak
چاه ـ (بمعنى بئر) ويلفظونها: Tchah

كما انهم يستطيعون أن يكتبوا الاعلام الاجنبية بالحروف العربية، بعد إضافة هذه الأشكال الثلاثة:

ژن دارك	Jean d'Arc
پاناما	Panama
چيچرين	Tchitchérine

هذا، وقد حذا الأتراك حذو الفرس في هذا المضمار، طوال مدة استعمالهم الحروف العربية.

ومما يجدر ذكره في صدد «تاريخ الحروف العربية ومشتقاتها» أن الاتراك كانوا قد استفرعوا من حرف الكاف العربية شكلين آخرين: أحدهما، برسم خط موازٍ للخط المائل الاول في الكاف المتصلة، وذلك للدلالة على الصوت الذي تبتدىء به كلمتا gule و gune مثلاً. والثاني، بوضع ثلاثة نقط فوق حرف الكاف، وذلك للدلالة على صوت كان خاصاً باللغة التركية، وهو صوت يجمع بين النون والكاف.

إن الاتراك لم يستمروا طويلاً في استعمال هذين الحرفين الفرعيين، ولكنهم لم

ينقطعوا عن استعمال الحروف الثلاثة التي ذكرناها قبلًا، حتى تاريخ تركهم الحروف العربية بأجمعها.

إني أعتقد ان استعمال الحروف الثلاثة التي استفرعها الفرس من الحروف العربية الأصلية، يضمن لنا التغلب على أهم المشاكل المتولدة من نقص الحروف الصامتة con-sonnes التي تحتاج اليها الأعلام الأجنبية.

فيجب على المطابع أن تتزود بمقدار من حروف «الباء والزاي والجيم ذات النقط الثلاث»، لاستعمالها عند كتابة الأعلام التي تتضمن الصوامت المذكورة.

غني عن البيان ان ذلك يجب أن يكون موضع عناية خاصة في الكتب المدرسية، ولا سيما في كتب التاريخ والجغرافيا، حيث تكثر اسماء الاعلام ـ من اشخاص ومدن وجبال وانهار، فتزداد بذلك الحاجة الى الاستعانة بتلك الحروف.

هذا، ويجدر بنا أن نقف قليلًا عند مشكلة صامت آخر، وهو الصامت الذي يدل عليه حرف g في كثير من الكلمات مثل gaule, gogol, garon .

من المعلوم أن الكتّاب في مصر قد اعتادوا على ان يشيروا اليه بحرف الجيم. ولذلك نراهم يكتبون الكلمات المذكورة على شكل «جول، جوجول، جارون». وذلك تمشياً مع اللفظ المصري لحرف الجيم.

ولكني أرى في هذا الامر محذورين كبيرين:

اولاً: ان تلفظ الجيم على هذه الصورة ليس معتاداً في سائر البلاد العربية، فضلًا عن انه مخالف للفصاحة.

ثانياً: ان ذلك يؤدي الى اختلاط الامر في كثير من الكلمات والأعلام. فإن مقارنة بسيطة بين بعض الاعلام الأجنبية وبين ما يقابلها بالحروف العربية، وفق الطريقة المتبعة في مصر، في الحالة الحاضرة، تظهر اهمية هذا المحذور، بكل وضوح وجلاء:

جون	John
جول	Joule
جامبتا	Gambetta
جوجول	Gogol

ولذلك أرى من الضروري أن يحتفظ حرف الجيم بلفظه الأصلي، كما جاء في القرآن وفي الكتب الأدبية.

وأعتقد أن أقرب الحروف العربية الى الصامت المذكور آنفاً من حيث المخرج، هو حرف الـ «غين». وعلى كل حال، ارى ان هذه القضية ايضاً تستحق الدرس بكل اهتمام.

ولكن مشاكل كتابة الاعلام الاجنبية بالحروف العربية لا تنحصر بقضية «الصوامت» وحدها، بل تتعداها الى الصوائت les voyelles ايضاً.

من المعلوم ان الصوائت في الخط العربي، هي:

أولاً: الحركات الثلاث التي تسمى باسم الفتحة، والضمة، والكسرة.

ثانياً: الحروف الثلاثة «ا، و، ي» التي تعرف بـ «حروف المد».

ومما يجب ان لا يغرب عن البال، ان حروف المد قليلة الاستعمال في رسم الكلمات العربية: واما اشكال الحركات، من فتحة وضمة وكسرة، فهي مهملة تماماً، في الكتابات والمطبوعات الاعتيادية.

ولهذا السبب نجد أن «كيفية تحريك الحروف» وقراءتها اصبحت من الامور المتروكة الى «فطنة» القارىء. فلا بد له من أن يسترشد في هذا الشأن بسياق الكلام، ودلالة المعاني.

وغني عن البيان أن القارىء عندما يكون امام عبارات عربية مألوفة من كلمات معلومة في صيغ مألوفة. . . يستطيع ان يتوصل الى سبيل قراءتها على الوجه الصحيح، استناداً الى ما كان يعرفه من معاني الكلمات والعبارات.

ولكنه، عندما يكون امام « اسم علم اجنبي » مكتوب بحروف عربية صامتة، لا تتخللها الصوائت والاشكال التي تعيّن له كيفية لفظها، لا يستطيع ان يقرأ الاسم المذكور على وجهه الصحيح، لأنه لا يجد اي دليل يرشده الى ذلك. انه يكون في موقف رجل وصل الى مفترق ثلاثة طرق، ولم يجد اية اشارة ترشده الى الطريق الذي يجب ان يسلكه ليصل الى المحل المقصود..

إن هذه الحقيقة يجب أن تبقى نصب أعيينا عندما نكتب الأعلام الاجنبية بالحروف العربية، فيجب أن نكثر من استعمال الحروف المعروفة باسم حروف المد، لكي نزيد الاشارات، فنقلل بذلك الاحتمالات التي ترتسم امام القراء.

فلا يجوز لنا ان نكتب Chopenhaur مثلًا على شكل شبنهور؟ بل يجب ان نكتبها على شكل «شوبنهاور». كما لا يجوز لنا أن نكتب Napoléon على شكل «نابليون» بل يجب أن نكتبها على شكل «نابوليون». ولا يجوز ان نكتب Panama على شكل «بناما» بل يجب ان نكتبها على شكل «باناما». . .

وأعتقد أن ذلك يذلل الكثير من العقبات التي تحول دون قراءتنا للأعلام الاجنبية، على أوجهها الصحيحة.

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار، ان معظم الكتّاب والمطابع قد اعتادوا على التعبير عن الصائت الافرنجي é أو ai بحرف الياء، ولذلك عمّت كتابة Voltaire على شكل «فولتير»، وكتابة Bémol على شكل «بيمول»... الخ.

وغني عن البيان أن ذلك لا يتلاءم مع الالفاظ المقصودة. لأن رسم الكلمة الاولى يؤدي الى لفظها على شكل Voltir ورسم الثانية يؤدي الى لفظها على صورة Bimol.

وأعتقد أن أحسن السبل في هذا المضمار، هو «اعتبار الحرف مفتوحاً عندما لا يكون سابقاً لحرف مدّ» واعتباره ساكناً عندما يأتي بعد حرف مدّ.

ومن المستحسن المفيد جداً ان تكتب الاعلام الاجنبية بالحروف اللاتينية ـ بجانب كتابتها بالحروف العربية ـ في جميع الكتب التي تفوق مستوى الدراسة الابتدائية، وفي جميع المطبوعات التي تخاطب المثقفين الذين يعرفون الحروف اللاتينية، وذلك لزيادة الضمان للفظ تلك الاعلام وفق ما يلفظها اصحابها.

هذه ملاحظات جالت في ذهني عندما تأملت في مشكلة «كتابة الاعلام الاجنبية بالحروف العربية».

اني اعرف انها لا تعالج جميع المشاكل التي تنجم عن ذلك. ومع هذا، رأيت أن أنشرها، لألفت الأنظار الى هذه المشاكل، ولاستحث همم الباحثين، لدرسها ومعالجتها، بعناية بالغة.

الادب والقومية العربية (ذيل)

كلمـة ايضــاح

بعد الانتهاء من جمع مقالات هذا الكتاب وارسالها الى الناشر لطبعها، علمت بأن مؤتمر الادباء العرب الثالث الذي سيعقد في القاهرة - بين يومي ٩ و١٦ من الشهر الاخير لسنة ١٩٥٧ - سيبحث في «الأدب والقومية العربية».

فرأيت عندئذٍ تأخير اصدار الكتاب الى ما بعد انتهاء اعمال المؤتمر المذكور، ليتسنى تذييله ببحث حول هذا الموضوع، اذا اقتضت ذلك مناقشات المؤتمر. فسارعت في الكتابة الى الناشرين المحترمين، لابلاغهم قراري في هذا الشأن.

والمقالات التالية، انما كتبت بعد الاطلاع على أبحاث المؤتمر ومناقشاته بغية بحث بعض القضايا التي أثارها المؤتمر من غير ان يجد مجالاً لمعالجتها معالجة وافية.

القاهرة، ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٧

حول مفهوم القومية العربية

يظهر ان مفهوم «القومية العربية» لم يتخلص بعد من الغموض والبلبلة في اذهان بعض الكتّاب والأدباء.

فإن الاحاديث التي أدلى بها، والمسائل التي أثارها أكثر من واحد حول هذا المفهوم، خلال جلسات المؤتمر، وخارج جلساته، دلت على ذلك بكل وضوح وجلاء.

ويبدو لي ان السبب الأصلي لهذه البلبلة يعود الى اعتماد الكثيرين منهم على ما قرأوه في بعض المؤلفات الغربية، دون ان يكلفوا أنفسهم مؤونة التوسع والتعمق في البحث والمطالعة.

ولذلك، رأيت من المفيد أن استرعي انظار الكتّاب والأدباء الى الحقائق التالية:

إن «الفكرة القومية» صارت موضوع مناقشات كثيرة، وولدت نظريات عديدة، في مختلف البلاد الاوروبية، منذ اوائل القرن الماضي. ولكن معظم هذه النظريات كانت تسعى وراء «تبرير» سياسة الحكومات، أكثر مما تعنى باستقراء الوقائع الاجتماعية واستجلاء حقائقها.

لأن فكرة «حقوق القوميات» نشأت في كل بلد وفي كل زمان بطبيعتها، مناوئة لدولة من الدول القائمة، أو لمجموعة منها، لأنها كانت تستلزم، في بعض الاحوال، استقلال الامة المغلوب على امرها، وانفصالها عن الدولة او الدول المتسلطة عليها.

وكانت تتطلب، في حالات اخرى، اندماج طائفة من الدول القائمة، وانصهارها في بوتقة دولة موحدة جديدة. فكانت تخالف، في جميع الاحوال، مصالح الكثير من الدول، وتزلزل سلطانها.

ولـذلـك صارت الـدول التي يعنيهـا الأمـر، تعتبـر الفكـرة القومية من «المبادىء الهدامة»، وتكافحها بكل شدة وضراوة، دفاعاً عن مصالحها، بل حفاظاً على كيانها.

وكانت الدول المذكورة تتوسل، في هذا السبيل، بوسائل شتى، تستعمل كل ما لديهـا من قوى الارهـاب والـزجـر والقهر، من أحكام قضائية وإدارية وعسكرية، ومن عقوبات تتدرج من الحبس والتعذيب، الى النفي والتغريب، وتصل الى حد الاعدام. ولكنهـا كانت تحاول، من ناحية اخرى، أن تحارب الفكرة المذكورة بأفكار مناوئة لها، ولهذا السبب كانت تجنّد الكتّاب والمفكرين لايجاد نظريات تخدم هذا الغرض.

وطبيعي أن هذه النظريات كانت تختلف باختلاف احوال الدول والقوميات التي كانت تتنازع الحياة والبقاء في ميدان الحكم والسياسة. ولهذا السبب تعددت وتنوعت النظريات، حول مفهوم القوميات، منذ مدة تزيد على قرن.

ولكن الوقائع والاحداث سارت سيرها الطبيعي، في الطريق الذي ترسمه ضرورات الحياة الاجتماعية وقوانينها، على الرغم من تضارب تلك النظريات، وانتهت الى اوضاع صارت تشهد للبعض من تلك النظريات، وعلى البعض منها.

ولهذه الاسباب كلها، نستطيع ان نؤكد ان كل من يطّلع على بعض هذه النظريات، دون أن يلاحظ ظروف ظهورها وانتشارها، ودون ان يحيط علماً بالنظريات المعارضة لها، ولا سيمـا، دون ان يتتبـع الـوقائع التاريخية التي حدثت بعدها، فجاءت مؤيدة لها او مناقضة لها... لا يستطيع أن يصل الى رأي صحيح في أمر القوميات.

وأنا أعتقد ان منشأ البلبلة الفكرية التي أشرت اليها في مستهل هذا المقال، هو عدم ملاحظة الامور التي سردتها آنفاً.

بعد هذه الملاحظات العامة، أود أن انقل فيما يلي «الكلمة الايمانية» التي وردت في محاضرة شاعر البحرين ابراهيم العريّض، عند بحث «الشعر والقومية العربية».

فقد قال: «... هذه القومية ليست موضع خلاف من ناحية واقعنا العربي، مهما اختلف في تفسير آياتها وتحليلها الى عناصرها واستكناه وقائها، عند غيرنا من الامم، علماء الاجتماع فيما بينهم او المؤرخون. وذلك لأننا نشعر بها جميعاً، ونشعر بها فرداً فرداً، ونشعر بها صغاراً وكباراً، ونشعر بها رجالاً ونساءً، من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي، شعورنا بأرواحنا في أعمق اعماقنا. وحسبنا من جوهر القومية ذلك، بعد ان صهرتها وصهرتنا معها بنيرانها المطهرة، احداث الزمان...».

لا شك في ان هذه الكلمة الايمانية الرائعة، التي تصدر من أعماق النفس وتعبر عن العواطف القومية احرّ تعبير، تستحق التقدير والاعجاب، ولكنها لا تغني عن بحث القضية بحثاً علمياً لتقوية هذا الايمان العاطفي بدعائم عقلية.

فإن دعم الايمان بالمحاكمات العقلية وتنويره بالمباحث العلمية، يكسبه قدرة عظيمة على مقاومة تأثير النظريات الخاطئة والدعايات المضللة التي قد تتألب عليه، فتسعى الى زعزعته.

اني شرحت النظريات العلمية المتعلقة بمفهوم القومية بتفصيلات وافية، في مؤلفاتي الاخرى. فلا ارى لزوماً، ولا مجالاً، لتكرارها او تلخيصها هنا، فأكتفي في هذا المقام، بالتأكيد على ان الابحاث الاجتماعية والتاريخية، عندما تسير على أسس علمية صحيحة، تنتهي الى تقرير الحقائق التالية:

إن العناصر الأساسية في تكوين القومية، هي: «وحدة اللغة ووحدة التاريخ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع، وفي الآلام والآمال...».

أن جميع الناطقين بالضاد، جميع ابناء البلاد العربية، يكوّنون امة واحدة، بهذا الاعتبار.

وما القومية العربية، إلا الشعور والايمان بوحدة هذه الامة، وهي تحتم العمل بكل نشاط لازالة الحواجز القائمة بين اجزائها العديدة، لتحقيق الوحدة في كل الميادين، بصورة فعلية.

فيجب أن لا نشك أبداً في أن العرب أمة واحدة، لها ماضٍ مجيد، ولديها من القوى المادية والمعنوية الكامنة ما يكفل اكتساب مجد جديد، لا يقلّ شأناً عن مجدها القديم.

إن فكرة القومية العربية، صادفت في طريق سيرها وانتشارها عراقيل كثيرة، وعقبات خطيرة. وقد تغلبت على الكثير منها منذ بداية القرن الحالي: فإنها اخترقت أولاً «السد المنيع» الذي كانت تكوّن من امتزاج «فكرة الجامعة العثمانية بمعنوية الخلافة الاسلامية». وهي على وشك الانتهاء من التغلب على العقبات التي كانت تعترض طريقها، باسم «الرابطة الشرقية» من ناحية، و«الرابطة الاسلامية» من ناحية اخرى.

وأما العراقيل والعقبات الباقية أمام «تيار فكرة القومية العربية»، فهي عبارة عن «النزعات الاقليمية»، المتولدة من «تعدد الدول العربية».

ولهذا السبب، أعتقد أن استبعاد النزعات الاقليمية، مع نشر فكرة الوحدة العربية، أصبح، في الظروف الحالية، من أهم واجبات المفكرين والكتّاب والأدباء، في جميع البلاد العربية.

الأدب والقومية العربية

- ١ -

ملاحظات عامة

إن قضية «الأدب والقومية العربية» تتفرع الى مسائل كثيرة ومتنوعة، يعود بعضها الى الماضي، ويحوم بعضها حول الحاضر، ويتوجه بعضها نحو المستقبل.

ولا شك في أن أهم هذه المسائل، هي التي تتوجه نحو المستقبل، لأنها تتصل بواجبات الادباء أوثق الاتصال:

هل يتوجب على الادباء ان يخدموا القومية العربية، بتوجيه قدرتهم الادبية نحو تقوية الشعور والايمان بها؟

يأبى بعض الادباء الرد على هذا السؤال بالايجاب. لأنهم يزعمون أن هذه القضية تمس حرية الاديب، ويعتقدون ان الحرية شرط أساسي للانتاج الادبي القيم. ولذلك فإنهم لا يوافقون على تقييد الأدب وتوجيهه، بصورة من الصور.

ولكني اعتقد أن هذه القضية تصبح سهلة الحل، إذا ما استبدل بالسؤال الآنف الذكر، السؤال التالي: هل يجب على الأديب ان يكون «قومياً»، يشعر بقوميته، ويعتز بها، ويتحمس لها؟

وأعتقد بأنه لا يمكن لأحد أن يرد عن هذا السؤال بغير الايجاب، كما اعتقد بأن هذا الجواب ينير السبل امام السؤال السابق ايضاً. لأن الأديب اذا آمن بالقومية العربية، سيشعر حتماً بآلامها وآمالها، لما له من احساس مرهف وعاطفة مشبوبة، وسيجد ـ بطبيعة

الحال ـ أحسن الوسائل لاظهار شعوره هذا في إنتاجه الادبي، بما له من سعة الخيال، وقوة التعبير.

فنستطيع ان نقول: ان الأديب الوطني القومي، يتوجه نحو خدمة القومية العربية بدافع من شعوره الذاتي، دون ان يحتاج الى «توجيه» حافز خارجي.

فالمسألة اذن، ما هي الاّ مسألة شعور الأديب وعدم شعوره.

ولكننا، بعد الانتهاء من تثبيت هذه الحقيقة، نجد أنفسنا امام سؤال آخر: أفلا يترتب على الحكومة، أو: أفلا يجوز لها، ان تعمل شيئاً ما، لاشاعة الشعور بالقومية العربية بين الأدباء، ولتوجيه الأدب نحو خدمة هذه القومية، ولو بصورة غير مباشرة؟

لكي نتوصل الى الجواب الصحيح عن هذا السؤال، يجدر بنا أن نبدأ بمجابهة الحقائق الاجتماعية، وننعم النظر في العلاقات التي تقوم بين الدولة وبين الأدب بصورة فعلية.

فمن المعلوم لدى الجميع ان الدولة تنشىء المعاهد التي تتولى امور التربية والتعليم والتثقيف. وتضع المناهج التي تسير عليها تلك المعاهد، وتقرر الكتب التي تدرس فيها، وتختار الكتب التي توزع على قاعات المطالعة. وفضلًا عن ذلك كله، فإنها تشجع التأليف والترجمة والنشر، بالجوائز والمساعدات المالية التي تمنحها للمؤلفين والمترجمين والناشرين. وكثيراً ما تتولى بنفسها طبع ونشر طائفة من الكتب المؤلفة او المترجمة.

وغني عن البيان ان المناهج والكتب التي أشرنا اليها آنفاً تضم طائفة كبيرة من الآثار الادبية، وتساعد على نشرها، فلا تخلو من التأثير في تنشئة الذوق الادبي وتوجيهه.

ولاتمام سلسلة هذه العوامل، يجب ان نلاحظ ان الدولة تنشىء دور الاذاعة، وتزودها بما تحتاج اليه من اموال وموظفين. ومن الطبيعي ان الآثار الادبية ـ على اختلاف انواعها ـ تحتل مكانة كبيرة بين مواضيع الاذاعات.

ويتبين من كل ذلك، ان ايدي الدولة تمتد الى الكثير من الشؤون الادبية، بهذه الوسائل المختلفة، في جميع بلدان العالم.

اذن، فنحن امام واقع لا مجال لانكاره، ولا مبرر لاستنكاره: ان الدولة تتدخل ـ بطبيعتها ـ في بعض الشؤون الادبية، وتؤثر فيها قليلًا او كثيراً، بصور ووسائل شتى.

وأما اتجاه هذا التدخل والتأثير، فيختلف باختلاف الاحوال والظروف: فقد يسير على اساس الاستسلام لتقاليد بالية، وقد يتم على العمياء، دون هدف معين، وقد ينحرف في بعض الاحيان نحو خدمة مصالح بعض الاشخاص والهيئات.

ولكن مصلحة المجتمع بوجه عام، ومصلحة الادب بوجه خاص، تقتضي تنظيم هذا التدخل والتأثير، وتوجيهه نحو تحقيق اهداف ذات نفع عام.

ولا شك في ان توجيه الادب الى الاتجاه الذي يضمن تقوية القومية العربية، يجب ان يكون من اهم هذه الاهداف.

والدولة عندما تعمل، بالوسائل المذكورة آنفاً، على تشجيع ونشر الآثار الادبية التي تخدم القومية العربية، تكون قد مارست حقاً من حقوقها، بل تكون قد أدّت واجباً من واجباتها، دون ان تتعرض الى حرية الادباء بشكل من الاشكال.

وأعتقد بأن ما ذكرته آنفاً لا يمكن أن يكون موضع خلاف بين الادباء، من وجهة مبدأ «حرية الادب». ولكني ارى أن قضية «الادب والقومية العربية» تحتاج الى مزيد من البحث والنظر، لأنها تتصل بقضية اعم واشمل، هي قضية «الادب والاخلاق».

فإن العواطف والنزعات القومية، ما هي الاّ جزءٌ من العواطف الاجتماعية والنزعات الاخلاقية. ولذلك يجدر بنا أن نبحث قضية «الأدب والاخلاق»، قبل أن نبت في قضية «الادب والقومية».

هل يجب علينا ان نقول: «الأدب للأدب»، وفقاً لشعار «الفن للفن»؟ ام يجب ان نقول: «الادب في خدمة المجتمع»، وفقاً لشعار «الفن للحياة»؟

- ٢ -

الادب في خدمة المجتمع

من الامور التي لا خلاف فيها، ان الادب يتفاعل مع المجتمع تفاعلًا مستمراً: يتأثر به ويؤثر فيه، بدون انقطاع.

ان شدة تأثير الأدب في الحياة الاجتماعية والاخلاقية، تحمّل الادباء مسؤولية معنوية كبيرة. وعلى الادباء ان يقدروا هذه المسؤولية حق قدرها، فيحرصوا على أن لا يكون انتاجهم الادبي ضاراً بالمجتمع.

فإننا اذا تأملنا في مختلف الآثار الادبية، من وجهة تأثيرها في النوازع الاخلاقية والحياة الاجتماعية، استطعنا ان نصنفها في ثلاثة أنواع:

(أ) يفيد المجتمع، (ب) يضر المجتمع، (ج) لا يضر ولا يفيد.

ولا جدال في ان الآثار الادبية، من مقالات، وقصائد، وقصص، وروايات، ومسرحيات، اذا اضافت الى روعتها الفنية شيئاً من الفوائد الاخلاقية والاجتماعية، استحقت المزيد من التقدير والاستحسان. ولكنها اذا كانت من النوع الذي يثير نوازع

الفساد، ويستهتر بالاخلاق، فإن الاضرار التي تنجم عنها تزداد وتتعاظم بنسبة روعتها الفنية.

فعلى الادباء أن يعنوا بملاحظة ذلك، في كل ما ينتجونه من آثار.

أعتقد ان المبادىء الاساسية التي ذكرتها آنفاً، لا يمكن أن تكون موضع اختلاف وجدل، ولكن تطبيق هذه المبادىء يتطلب التأمل والحذر. لأن تعيين «الضار» وتمييزه عن «غير الضار»، ليس من الامور السهلة، بل هو مما يثير كثيراً من الاختلافات، لأن الاثر الادبي الذي يصور مفاسد المجتمع، وينتقد احواله الراهنة، قد يعتبره البعض ضاراً، في الوقت الذي يعتبره البعض الآخر، مفيداً، بل وكبير الفائدة. لأن الرجعيين يميلون الى اعتبار كل نوع من انواع التغيير في المجتمع ضاراً به، ولذلك يتهجمون على كل أثر ادبي يرمي الى اصلاح احوال المجتمع، ويعتبرونه عملاً هداماً. ولذلك نجد ان التمييز بين «نزعة الاصلاح والتجديد»، وبين «رغبة الهدم والافساد» يحتاج، في كثير من الاحيان، الى الشيء الكثير في البحث والتفكير، والحذر والتدبير.

فما يحق لنا ان نطلبه من الأديب الذي يصور مفاسد المجتمع وينتقد احـواله أن يقدر مسؤوليته المعنوية، وان لا يهمل التفكير في خير المجتمع، فلا يقدم على نشر إنتاجه الأدبي، إلا إذا آمن في قرارة نفسه بعدم ضرره للمجتمع الذي ينتسب اليه.

ويجب أن نلاحظ، في الوقت نفسه، أن تقرير «الفائدة» او «عدم الفائدة» ايضاً من الأمـور التي تتطلب البحث والتأمل. وذلك لأن الآثار الأدبية التي لا تتضمن اية فكرة أخلاقية واجتماعية، قد تكون ذات فائدة غير مباشرة، وهذه الفائدة قد تكون عظيمة.

فإن التسليـة البـريئـة، توسيع الخيال، تحبيب المطالعة، إثارة النشاط الذهني، التعـويـد على تذوق الجمـال، وتنميـة قابليـة التلذذ بالامـور المعنـويـة، البعيـدة عن الجثمانيات، . . . كلها من جملة الفوائد «غير المباشرة» التي قد يجنيها القراء والسامعون من الاشعـار والقصص والـروايـات والمسـرحيات التي ينتجها وينشرها الادباء. ولذلك نستطيع ان نقول: ان فائدة الآثار الادبية يجب ان تقدر بمقاييس وموازين خاصة، تلاحظ جميع انواع التأثيرات ملاحظة شاملة.

وفي الأخيـر، يجب ان يلاحـظ في هذه المضمار: أن تأثيرات الآثار الأدبية في النفوس تختلف باختلاف اعمار قارئيها وسامعيها، ولذلك نجد ان اضرارها او فوائدها لا تخلو من التأثر بتلك الاعمار. مثلاً، ان الرواية التي تصـــور حياة المواخير تصويراً فنياً رائعاً، قد تثير في نفس قارئها الاشمئزاز من تلك الحياة، والرثاء لضحاياها، وقد تدفعه الى تمني إصلاح الاحوال التي تؤدي بهم اليها، وقد تصل الى حد دفعه الى العمل في سبيـل تحقيق تلك الاصلاحات. ذلك، إذا كان القارىء من الكهول او الشبان الذين خبروا الحياة. وأما اذا كان القارىء من المراهقين، فقد يقف عند الصحائف التي تصف

وقـائع المجون، وينجذب الى ملذاتها، وينزع الى تجربتها. . دون أن يصل الى مرتبة الاشمئزاز منها.

ولذلك، نجد ان رجال التربية كثيراً ما يصنفون المؤلفات الادبية حسب الاعمار التي تلائمها، ليس من وجهة قابليتهم لفهمها فقط، بل بالنسبة الى نوع تأثرهم بها ايضاً.

وأعتقد ان هذه الحقائق يجب ان تسترعي انظار الادباء والنقاد، فتحملهم على العمل في سبيل انتاج مؤلفات ادبية خاصة بالاطفال والمراهقين، تتمتع بمزايا فنية خاصة، وتتناسب في الوقت نفسه مع مداركهم ومشاعرهم، وتفيدهم فوائد معنوية.

وأما واجبات النقاد في هذا المضمار، فيمكننا أن نلخصها بما يلي، بناء على المبادىء التي استعرضنا آنفاً:

يجب على النقاد، أن لا يقصروا نقدهم على النواحي الفنية وحدها. بل عليهم أن يتناولوا النواحي الاخلاقية والاجتماعية ايضاً، مع ملاحظة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي أشرنا اليها آنفاً.

- ٣ -

الأدب والقومية

إن ما قلته آنفاً عن قضية «الأدب والمجتمع» يغنيني عن الافاضة في بحث «الأدب والقومية» لأن كل ما جاء في الابحاث السابقة عن المجتمع بوجه عام ينطبق على القومية ايضاً.

ولذلك سأكتفي في هذا المقام، بإبداء الملاحظتين الآتيتين، إتماماً للابحاث العامة السابقة:

(أ) على أدباء العرب أن يؤمنوا بوحدة الامة العربية، فيتمسكوا بالقومية العربية، فلا يستسلموا لنوازع «الاقليمية» التي تنافي مبدأ «الوحدة العربية»، ولا يندفعوا نحو «فكرة العالمية» التي تخدر العواطف القومية، وعليهم أن لا يتأخروا عن تجنيد مواهبهم الادبية لخدمة القومية العربية.

(ب) وعلى أدباء العرب ان يدركوا حق الادراك حاجة الامة الى لغة « موحَّدة وموحِّدة »، فيتمسكوا بأهداب اللغة الفصحى، مع تجنب التقعر والجمود فيها. وعليهم ان يواصلوا العمل في سبيل تبسيطها، دون ان يفقدوها صفتها الموحَّدة والموحِّدة.

خاتمـــــة

يجب ان لا يغرب عن البال ان خدمة الادب للقومية العربية لاتنحصر بالانتاج الادبي الذي يتصل بالقومية وبالعروبة مباشرة، فيذكرها صراحة. بل ان الآثار الادبية ـ من شعر، ونثر، وقصة، ورواية، ومسرحية ـ قد تخدم القومية العربية، بطرق غير مباشرة ايضاً، وذلك عندما تحارب الانانية، وتبجل التضحية، وتحبب البلاد، وتمجد الاجداد، وتحيي الآمال. . . وبتعبير اقصر: عندما تقوّي في النفوس الفضائل الاخلاقية والمثل العليا، على اختلاف انواعها.

إني كثيراً ما شبهت المنتوجات الادبية، من جهة تأثيراتها الاجتماعية، ببعض المصنوعات المادية:

فمنها ما يعمل عمل أسلحة الحرب والنضال، مثل المدافع والرماح.

ومنها ما يعمل عمل آلات الحرث والانتاج، مثل المحارث والمحركات.

ومنها ما يعمل عمل الزخارف والمصنوعات مثل الاساور والقلادات.

فإن لكل نوع من هذه الآلات والمصنوعات وظيفة خاصة، ومهمة معينة، في الحياة الاجتماعية وكل مجتمع يحتاج الى كمية منها، وأما المهم في هذا المضمار، فهو تعيين وتحديد النسبة بين هذه الانواع بصورة معقولة: لا يمكن لأي مجتمع ان يعيش بالاسلحة وحدها، ولا بالزخارف وحدها. ولا حياة لمجتمع يزيد فيه عدد الصاغة على عدد الفلاحين والحدادين، او عدد النقاشين على عدد النجارين والبنائين.

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار، ان الحاجة الى كل نوع من انواع الآلات والمصنوعات التي ذكرتها آنفاً تتغير بتغير الظروف والاحوال.

ومن المعلوم، ان في ادوار الكفاح العنيف، وفي عهود الاعمال البطولية، في حياة الامم، تتخلى النساء عن مصوغاتها، في سبيل توفير واستكمال الاسلحة التي تحتاج اليها البلاد.

ولا أراني في حاجة للبرهنة على ان العالم العربي الآن، في مثل هذه الحالة.

فيحق لنا ان نطلب من كل اديب عربي أن لا ينسى بأننا نعيش الآن في دور من أشد واخطر ادوار الازمات التي تجتازها الامة العربية، وبأننا اصبحنا في حاجة الى اسلحة معنـوية، نحارب بها الانانية، والنفعية، والرجعية، والتواكلية، والى آلات انتاج معنوية تساعدنا على تنشئة جيل عربي جديد، يمتاز بروح النهضة والتفاني، اكثر مما نحتاج الى مجوهرات تزين المعاصم والصدور، او زخارف تزيد من بهرجة القصور.

تاريـخ الادب العربـــي
وتاريـخ الاســــــلام

إن العلاقة بين تاريخ الأدب العربي وبين تاريخ الاسلام، كانت من المسائل التي أثارت بعض المناقشات في مؤتمر ادباء العرب الثالث.

فقد غالى احد الخطباء، خلال استعراضه لصفحات تاريخ الادب العربي، في ربط هذا التاريخ بتاريخ الاسلام، حتى خيِّـل للبعض انه ينكر كل حضارة وكل حياة فكرية للعرب قبل الاسلام. وذلك حدا بأحد الأدباء الى ان يرد عليه بذكر حضارة اليمن القـديمـة، كمـا حدا بأديب آخـر الى ان يعقب على القضية بالاشارة الى الادباء غير المسلمين الذين أدوا الى الادب العربي اجلّ الخدمات، سواء في العصور القديمة او في عصر النهضة الحديثة.

في الواقع ان النقاش حول هذا الموضوع لم يستغرق وقتاً طويلًا، ولكنه أظهر جلياً ان هذه القضيـة بقيت محاطة بهالة من الغموض في اذهان الكثيرين من الادباء الذين حضروا المؤتمر. لذلك رأيت أن أسعى الى توضيح هذه القضية. . . بلفت الانظار الى الحقـائق التـالية، التي لا يمكن ان ينكرها احد، عندما يتأمل الامور بنظرات علمية، مجردة من الآراء والاحكام القبلانية.

- ١ -

١ ـ من المعلوم لدى الجميع ان اللغة العربية اقدم من الاسلام، والادب كان يشغل مكاناً مرموقاً في حياة العرب قبل ظهور الاسلام ايضاً.

وإذا تركنا شهادة الآثار والدلائل التاريخية المتعلقة بذلك جانباً، وأنعمنا النظر في اللغة العربية نفسها، اضطررنا الى التسليم بأنها لم تكن لغة شعب بدائي، محروم من

الحيـاة الفكـريـة، لأننـا نجـد في قصائد الجاهلية، وفي القرآن الكريم الذي خاطب معاصري الرسالة المحمدية وأثّر فيهم اعمق التأثير، طائفة كبيرة من الكلمات التي تدل على معانٍ مجردة جداً. ولا مجال للشك في ان وصول التجريد الذهني الى هذا الحد من الرقي مما لا يمكن أن يتم دون ان يكون وراء ذلك حياة فكرية وتأملية شديدة.

ولهذا السبب نستطيع ان نؤكد ان إنكار الحياة الفكرية عند العرب قبل الاسلام مما لا يتفق مع الحقائق العلمية بوجه من الوجوه.

٢ ـ ولكن اللغـة العـربيـة كانت ـ قبـل ظهور الاسلام ـ منحصرة بالجزيرة العربية، وبحـافـات بعض البلاد المجاورة لها. واما انتشار اللغة المذكورة الى سائر انحاء العالم العربي الحالي، فقد تم بفضل الفتوحات العربية التي تمت تحت راية الاسلام.

فإن معـظم اقسـام العـراق والشـام، وجميـع انحاء افريقية الشمالية ـ من مصر والسودان الى المغرب الاقصى ـ كانت غير عربية، ولم تستعرب الا بعد الاسلام.

إن المؤرخين والكتّـاب الـذين دوّنـوا تاريخ الاسلام لم يقـدروا اهمية «احداث الاستعراب» حق قدرها، فاكتفوا بذكر الفتوحات، وما تبعها من احداث سياسية، دون ان يعيروا قضايا «استعراب» البلاد المفتوحة ما تستحقه من الاهتمام.

٣ ـ في الواقع ان سكان الجزيرة العربية لم يبقوا منطوين على انفسهم في جزيرتهم على كر الازمان، بل انهم كانوا ينزحون من الجزيرة الى البلاد المجاورة لها، قبل الاسلام ايضـاً، وذلك تارة عن طريق التسرب التدريجي، وطوراً عن طريق الهجرة الجماعية. والتاريخ يعطينا معلومات عديدة عن الموجات البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية الى خارجها، في مختلف العصور القديمة.

إلا ان القبائل العربية التي كانت تنزح من الجزيرة خلال عصور ما قبل الاسلام، كانت تفقد صلاتها بموطنها الاصلي، وتتعرض لسلسلة من الاحداث والتطورات التي تنسيها ماضيها، وتؤدي الى اندماجها بسكان البلاد التي تستوطنها.

ولكن الموجة البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية بعد الاسلام، قد امتازت عن سابقاتها من هذه الوجوه امتيازاً هاماً جداً: انها لم تفقد صلاتها بمنبتها الاصلي، بل ظلت وثيقة الاتصال به من الوجهتين المادية والمعنوية. وفضلاً عن ذلك، استطاعت ان تنشر لغتها في مواطنها الجديدة، وانتهت الى تعريب سكان اقطار واسعة من البلاد المفتوحة، تعريباً تاماً.

٤ ـ ولكن الاسلام لم يحتم على اهالي البلاد المفتوحة اعتناق الدين الجديد. ولذلك استعـربت جمـاعات كبيرة من سكان البلاد المفتوحة دون ان تعتنق الديانة الاسلامية،

فتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة. فاشترك هؤلاء العرب غير المسلمين بالحياة الفكرية العامة، وساهموا في الانتاج الادبي العربي مساهمة فعالة، بجانب اخوانهم المسلمين. وقد نبغ من بينهم عدد غير قليل من الكتاب والخطباء والشعراء. . . سواء في العصور القديمة او العصر الحديث.

٥ ـ ومما يجب ان لا يغرب عن البال ان اللغة العربية بعد ان اصبحت لغة الجميع في هذه البلاد الشائعة، تعرضت الى محن خطيرة، مدة قرون طويلة، بسبب ما طرأ على العالم العربي من التفكك السياسي، والجمود الفكري والاجتماعي، والانحطاط الثقافي. لأن كل ذلك كان يؤدي الى ارتخاء الروابط المادية والمعنوية بين مختلف الاقطار العربية، ويفسح مجالاً واسعاً لتغلب العامية، ويطلق العنان الى اللهجات المحلية. ولذلك اصبحت اللغة العربية معرضة لخطر التفكك التام، والتفرع الى لغات عديدة قائمة بنفسها، ومختلفة عن بعضها بعضاً اختلافاً كبيراً، لا يترك مجالاً لتفاهم المتكلمين بها، مثلما حدث للغة اللاتينية.

ولكن القرآن، وقف سداً منيعاً امام سيل هذه الاخطار، وحال دون استشراء هذا التفكك، وذلك لكونه عربياً، ولكون الديانة الاسلامية تفرض على جميع المسلمين والمسلمات حفظ طائفة من آياته، وتلاوتها كل يوم عدة مرات خلال الصلوات.

فلا مجال للشك في ان هذه العوامل، هي التي حالت دون اندثار اللغة العربية الفصحى تحت رمال العامية التي ظلت تعصف بها طوال عصور الانحطاط، وهي التي حفظت لها حيويتها، ويسرت لها امكانات الانبعاث والازدهار في عصر النهضة الحديثة.

٦ ـ ومما يجب ان لا يغرب عن البال في هذا المضمار، ان اللغة العربية صارت لغة الدين والصلاة عند العرب غير المسلمين ايضاً.

فإن العرب النصارى ترجموا الكتاب المقدس الى العربية فصاروا يتلون الانجيل باللغة العربية، ويبتهلون الى الله باللغة العربية، ويرتلون اناشيدهم الدينية ايضاً باللغة العربية. كما صار رجال دينهم يعظونهم باللغة العربية.

ولذلك، اصبحت اللغة العربية لغة الدين والصلاة، عند المسلمين والنصارى، على حد سواء.

ـ ٢ ـ

١ ـ ان استيفاء البحث في امر علاقة تاريخ الادب العربي بتاريخ الاسلام يتطلب تأمل الامور من ناحية اخرى ايضاً: يجب ان يلاحظ ان الديانة الاسلامية انتشرت في اقطار اوسع بكثير من تلك التي رسخت فيها اللغة العربية.

ومن المعلوم ان هذا التوسع كان عظيماً جداً في شرق البلاد العربية وفي شمالها الشرقي.

ان الفتوحات العربية في الشرق كانت قد وصلت الى اسوار الصين وانهار الهند، وأدخلت كل تلك البلاد في حوزة الاسلام. الا انها لم تستطع ان تضمها الى حوزة العروبة. فإن اهالي بلاد فارس، وما وراءها، عندما دخلوا تحت حكم العرب اعتنقوا الديانة الاسلامية، ولكنهم لم يستسلموا لعوامل الاستعراب. في الواقع ان لغات تلك البلاد تأثرت باللغة العربية تأثراً عميقاً، ومع ذلك، فإنها لم تفقد شخصيتها، فبقيت تلك البلاد غير عربية، مع انها اصبحت اسلامية. فتكوّنت بذلك امم اسلامية غير عربية، وقام في البلاد التي تقطنها تلك الامم، عدد كبير من الدول الاسلامية «غير العربية».

٢ ـ ثم ان البعض من هذه الدول استطاعت ان تقوم بفتوحات عظيمة، تحت راية الاسلام. وهذه الفتوحات نشرت الديانة الاسلامية في بلاد واسعة الارجاء، دون ان تنشر معها اللغة العربية.

فإن فتوحات المغول في الهند وسعت رقعة الاسلام في تلك البلاد، ولكنها لم تنشر اللغة العربية فيها، بل ولدت لغة جديدة مزيجاً من الفارسية والتركية والعربية. وأما فتوحات الاتراك ـ السلجوقيين والعثمانيين ـ فقد نشرت الديانة الاسلامية في آسيا الصغرى وفي بلاد البلقان، ولكنها نشرت معها اللغة التركية. وقد توسعت، من جراء ذلك كله، رقعة البلاد الاسلامية غير العربية توسعاً كبيراً.

٣ ـ وفي الاخير، يجب ان لا يغرب عن البال، ان الديانة الاسلامية انتشرت في جزائر البحار الشرقية، ووصلت الى اقاصي اندونيسيا على يد العرب، بعد عصور الفتوحات، وقد تم هذا الانتشار بجهود افراد من التجار ورجال الدين الذين كانوا يرحلون الى تلك البلاد النائية بحراً، على متن السفن الشراعية من جنوب الجزيرة العربية.

ومن الطبيعي ان جهود عدد محدود من الدعاة المتحمسين بين كتل عظيمة من الاهلين، ما كان يمكن ان تغير لغة هؤلاء، وإن كانت قد استطاعت ان تلقنهم الدين الاسلامي. ولهذا السبب دخلت تلك البلاد في حوزة الاسلام، الا أنها حافظت على لغاتها الاصلية، فلم تصبح عربية. وهذا ايضاً ادى الى توسع رقعة البلاد الاسلامية غير العربية توسعاً عظيماً.

٤ ـ إن عدم تقدير أهمية الحقائق التي ذكرتها آنفاً، وعدم التمييز بين تاريخ الاسلام وتاريخ العرب، بوجه عام، يضع الكتّاب والباحثين في موقف يخفي عن انظارهم كثيراً من دقائق التاريخ والاجتماع.

ولعل المثال التالي يظهر المحاذير التي تنجم عن امثال هذه المواقف، بأوضح الصور وأجلاها.

إن المؤلفات المتعلقة بتاريخ الدول الاسلامية تدخل، عادة، الغزنويين والحمدانيين في صنف واحد، وتعتبر، مثلًا، محمود الغزنوي وسيف الدولة الحمداني، صنوين من ابطال الاسلام، لأن كلًا منهما «دافع عن حوزة الاسلام، وحارب المشركين والكفار». ولكنها لا تلتفت الى ما بينهما من الفروق العظيمة، من وجهة الاوضاع والاعمال القومية.

فإن الاول كان «سلطان مملكة فارسية»، في حين ان الثاني كان «عاهل مملكة عربية». وقد لعب الاول دوراً هاماً في ازدهار الادب الفارسي، في حين ان الثاني اهتم اهتماماً كبيراً بالادب العربي. الاول اشتهر بكرمه الحاتمي على الفردوسي الذي الف الشاهنامه، وبذل كل ما يستطيع من جهد لتجريدها من الكلمات العربية، في حين ان اسم الثاني اقترن باسم المتنبي الذي شغل دنيا العرب، بروائعه الادبية.

ان امثال هذه الفروق الاساسية تبقى خفية عن الانظار، عندما يقصّر الكتّاب عن «التمييز بين تاريخ العرب وبين تاريخ الاسلام».

- ٣ -

إذا لخصنا الحقائق التي سردناها آنفاً، توصلنا الى النتائج التالية، في قضية علاقة تاريخ الادب العربي، بتاريخ الاسلام.

لا مجال للشك في ان الديانة الاسلامية لعبت دوراً مهماً في نشوء اللغة العربية:

(أ) لأنها كانت القوة الدافعة للفتوحات العربية التي سببت انتشار اللغة العربية في بلاد شاسعة.

(ب) ولأنها صارت بمثابة «القوة الواقية» التي أكسبت اللغة المذكورة نوعاً من المناعة ضد آفات التفرع والتفتت.

ولكن ذلك لا يعني ان الادب العربي ظل مرتبطاً بالدين الاسلامي، ذلك لأنه:

(أ) قد تكوّنت امم اسلامية عديدة غير عربية، كما تكوّنت جماعات عربية غير مسلمة.

(ب) وقد نشأت في البلاد الاسلامية آداب متنوعة، تختلف عن الادب العربي اختلافاً كبيراً، مثل الادب الفارسي، والادب التركي، والادب الاندونيسي.

(ج) وقد نبغ من بين العرب غير المسلمين عدد غير قليل من فطاحل الادب، في

العصور القديمة من ناحية، وفي عصر النهضة الحديثة من ناحية اخرى.

(د) إن عدد روائع الادب العربي التي لا تتصل بأمور الدين، فلا تعكس شيئاً من الاحاسيس الدينية، يبلغ أضعاف أضعاف الروائع التي تتصل بالدين، وتعبر عن العواطف الدينية.

وتأييداً للنتائج المذكورة، يجدر بنا ان نتذكر الحقائق التالية ايضاً:

لقد صدر من اقلام الادباء المسلمين وقرائحهم طائفة كبيرة من المقالات والقصائد الرائعة التي تصوّر عظمة عيسى المسيح. وبعكس ذلك، لقد صدر من اقلام الادباء النصارى وقرائحهم كثير من المقالات والقصائد الرائعة التي تلهج بأمجاد النبي العربي الكريم.

فإن الاديب الذي قال:

وأم القرى، بيت الاعارب مكة   لها الشرف العالي القديم الموطد،
أقام لها التوحيد ديناً مشرفاً،   وأثبت مجد العرب فيها محمد

كان مسيحياً، ومن رجال الدين.

والشاعر الذي اندفع في طريق التحمس للعروبة الى حد نظم البيتين التاليين، عبقري من المسيحيين ايضاً:

هبوني عيداً يجعل العرب امة،   وسيروا بجثماني على دين برهم
سلام على كفر يوحد بيننا،   وأهلًا وسهلًا بعده بجهنم

وأرى أن أختم هذا الحديث، بذكر «كلمة» صدرت عن لسان زعيم عربي مسلم عظيم، مع كونه عميق الايمان وشديد التمسك بأهداب الدين:

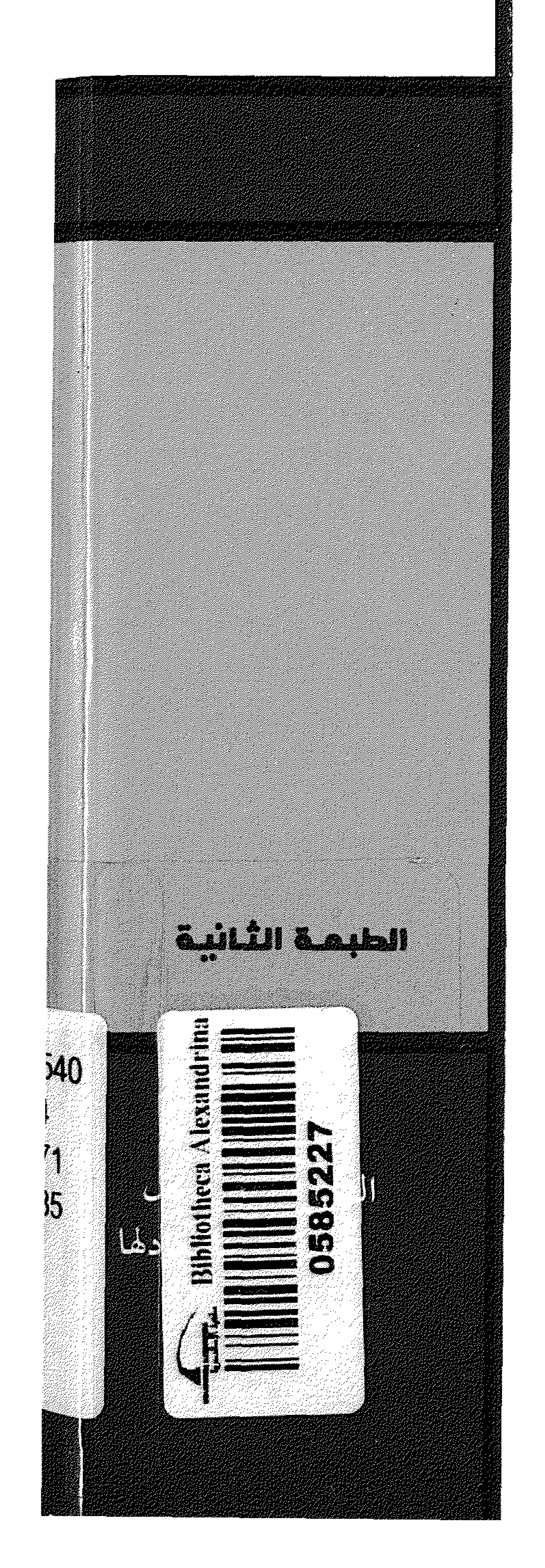
«نحن عرب، قبل عيسى وموسى ومحمد».



الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية



ابو خلدون ساطع الحصري

- ولـد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩ . وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١ ، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية ـ البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهـد الـدراسـات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبـح مديراً له، والـذي سمي فيها بعـد معهـد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم .

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي